AL-MUJTAMA'A
المجتمع
مجلة المسلمين في أنحاء العالم

العدد (2088)
(السنة 46)
ذو الحجة 1436هـ
أكتوبر 2015م
www.mugtama.com
@mugtama
facebook.com/mugtama
@mugtama

سمو الأمير:
«التنمية المستدامة» تواجه
تحديات كبيرة

الهجرة إلى أوروبا..
بين اللجوء والتأثير

جميع الحقوق محفوظة
المجتمع
مجلة المسلمين حول العالم
لدى مجلة المجتمع

«الأقصى» يدخل مرحلة التقسيم الفعلي

الكويت: «الائتلافية» تفوز باتحاد الجامعة للعام الـ37 على التوالي

القضية السورية..
حل سياسي أم احتلال عسكري؟

الكويت ٧٥٠ فلساً. السعودية ١٠ ريالات. البحرين دينار بحريني. قطر ١٠ ريالات. سلطنة عمان ريال عماني. الأردن ١,٧٥٠ ديفار أردني. لبنان ٤٥٠٠ ليرة. المغرب ٢٣ درهماً
USA $ 5 - Canada $ 6 - Australia AUD 6 - URB 3.5 - India INR 110 - Pakistan PRS 200 - Turkey TRY 7 - U.k £ 3

بزكاتك ..

«وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً»

صدق الله العظيم

.. تحييهم

شاركونا فرحتهم بالإفراج عن السجناء والضبط والإحضار

جمعية التكافل لرعاية السجناء

التبرع عن طريق الاستقطاع:

بيت التمويل الكويتي
011140010577

بنك الكويت الوطني
1000314577

للتواصل:

94064061 - 94064060 - 24834414

اللجنة النسائية: 94064069

AL-MUJTAMA'A

المجتمع

مجلة المسلمين في أنحاء العالم

العدد (٢٠٨٨) - (السنة ٤٦)

إسلامية أسبوعية تصدر شهرياً مؤقتاً
تأسست عام ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠م
جمعية الإصلاح الاجتماعي . الكويت

رأس مجلس إدارتها
حتى 1427/8/10هـ - 2006/9/3م
عبد الله علي المطوع يرحمه الله

رئيس التحرير
محمد سالم الراشد

سكرتير التحرير
جمال الشرقاوي

المخرج الفني
محمد أبو زيد

المراسلات:

العنوان البريدي : الكويت ص.ب (٤٨٥٠)
الصفاة . الرمز البريدي (١٣٠٤٩)

بريد التحرير الإلكتروني:
mujtamaa@gmail.com
info@mugtama.com

موقع جمعية الإصلاح:
www.eslah.com

هاتف التحرير: 22519539 - 22514180.
22513616 . 22528684 (داخلي 205).
فاكس المجلة : 22560524 - 22521826
الاشتراكات والتوزيع : 22560525 - 22560526
sales@mugtama.com

www.mugtama.com

طبعت بمطابع «الهدف» التجارية

في هذا العدد

موضوع الغلاف

الهجرة إلى أوروبا.. بين اللجوء والتأثير

- سمو الأمير: «التنمية المستدامة» تواجه تحديات كبيرة 8
- الأخطاء الطبية..بين العفوية والإهمال 12
- د. عبدالله الكندري: أنا غير راضٍ عن حال التربية في الكويت والعالم العربي 18
- أول انتخابات برلمانية مصرية في ظل «الانقلاب».. حرة أم مصطنعة؟ 38
- «المجتمع» تكشف المخبوء حول ألغاز «الغاز» في مصر! 42
- تونس: مشروع قانون المصالحة الاقتصادية يزيد من حدة التوترات 48
- القضية السورية بين الحلول العسكرية والاحتلال العسكري 50
- ليبيا.. رهان الدولة أم خيار الديمقراطية؟ 53
- طائرات في سماء صنعاء.. أيها سيكون الحل؟ 54
- العراق: الحراك الشعبي.. والمعادلة الصعبة 58
- الأقصى.. يدخل مرحلة التقسيم الفعلي 60
- قضايا دول «الربيع العربي» على مائدة مؤتمر لمراكز الأبحاث بتركيا..... 64

الاشتراكات:

الكويت ودول الخليج والدول العربية:
10 دنانير كويتية أو ما يعادلها..
باقي أنحاء العالم:
60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات والشركات:
30 ديناراً كويتياً..
باقي دول العالم:
75 دولاراً أمريكياً.
الإعلانات :
امتياز الإعلان : مجلة المجتمع
ت: 22560525 - 22560526 الكويت.

وكلاء التوزيع:

الكويت: شركة باب الكويت للصحافة:
ت : 22272733 ف: 22272736
distribution@alanba.com.kw
السعودية:
الشركة السعودية للتوزيع:
www.saudidistribution.com
الإدارة العامة: الرياض0096612128000
فرع الرياض: 0096612705837
فرع جدة: 0096626530909
فرع الدمام: 0096638473569

آية العدد

﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ (١٩٧) لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ (١٩٨) ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١٩٩) ﴾

(سورة البقرة)

ملفات خاصة عن

المجتمع والأسرة - ترجمات - فكر وثقافة

مقالات

كيف نقيس اقتصاد المستقبل؟
أ.د. زيد بن محمد الرماني 57

اندحرت الأحزاب وبقي الوطن شامخاً
د. يوسف السند 63

عفوية العيش
د. سلمان بن فهد العودة 69

العلم أم الحكمة؟!
أ.د. عماد الدين خليل 82

قطر :
مكتبة الثقافة ت: 4622182 / ف: 4621800
البحرين :
مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والتوزيع
ت: 725111 / ف : 723763
المغرب :
الشركة العربية الإفريقية للنشر والتوزيع: الدار البيضاء
ص.ب 13008 ـ الدار البيضاء الرئيسة
ت: 0021222249200 فاكس: 0021222249214
U.K : UNIVERSAL PRESS DISTRIBUTION LTD. - 11 Power Road, London W4 5PY
Tel: 0181- 742 3344 Fax: 0181- 742 1280
TURKIYE- DUNY SUPER DAGITIM
.Tel: (90 -1) 5120190 - Fax. (90- 1) 5140883

رأي المجتمع

الحج.. دروس وعبر

مرت أيام الحج، وانقضت أعماله، وعاد معظم الحجيج إلى بلادهم، ولكن منافعه ومقاصده لم تنته بعد.. فإن الله سبحانه وتعالى ما شرع شريعة من الشرائع، ولا افترض فريضة من الفرائض؛ إلا ومن ورائها من الحِكَم والمنافع الكثير.

فالحج مدرسة إيمانية عظيمة، يتلقى فيه المسلمون الدروس العظيمة والعبر النافعة في شتى المجالات؛ ﴿ وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (٢٧) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ (٢٨) ﴾ (الحج)، ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ (٢٠٠) وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (٢٠١) ﴾ (البقرة).

وأمة الإسلام اليوم في أشد الحاجة إلى أن تتأمل وتتعلم وتقف وقفات مع مقاصد شعائر الإسلام - ومنها الحج - لتستلهم منها الدروس والعبر.

فلا أحد يستطيع أن يُنكر الفوائد العظيمة التي تعود على هذه الأمَّة من اجتماعهم في مكانٍ واحد، وقد سعوا إليه متجرِّدين من كلِّ شيء، تاركين المال والولد، والأهل والوطن.

إنَّ المسلمين من أنحاء العالم يتوجَّهون نحو الكعبة المشرفة طاعةً لله، وتلبيةً لأمره، ويلتقون في هذا المكان الطَّاهر فتنشأ بينهم صلات الودِّ، وتربط بينهم معاني الأخوة والحبِّ.

فلا عجبَ إذا اعتبر المنصِّرون أنَّ هذا العمل يُشكِّل عقبةً كأداءً في طريقهم، ويَحُول بينهم وبين الهدف الخبيث الذي يسعون إليه، وهو: تشكيك المسلمين في دينهم، ومحاولة إخراجهم منه، فقد قال أحد المنصِّرين قديماً: «سيظل الإسلام صخرة عاتية تتحطم عليها سفن التبشير ما دام للإسلام هذه الدعائم؛ القرآن، واجتماع الجمعة، ومؤتمر الحج».

وهناك العديد من الدروس والعبر المستفادة من هذا الركن العظيم، الركن الخامس من أركان الإسلام، ومنها: تحقيق تقوى الله عز وجل بتوحيده، وإبراز الأخوة الإسلامية، وأهمية التضامن والوحدة بين المسلمين ودعم القضايا الإسلامية والتعاون في مواجهة التحديات، وضرورة عودة المسلمين إلى كتاب الله تعالى وسُنة رسوله ﷺ، والاستفادة من موسم الحج في معالجة قضايا الأمة المختلفة، ونبذ الطائفية والنعرات الكاذبة وعدم إثارتها بين الشعوب الإسلامية لخطرها على وحدة الأمة، ووجوب تعاون الدول الإسلامية والمنظمات الرسمية والشعبية في العالم الإسلامي للتعريف بالإسلام والدفاع عنه.

فعلينا أن نعمل مجتهدين على عودة الوحدة الإسلامية، واجتماع الكلمة، فإن لم تكن وحدة كيانية فعلى أقل تقدير تكون وحدة في المواقف السياسية، وتكاملاً في الاقتصاد، وتعاوناً في المجال العسكري في مواجهة الأعداء والتحديات، وتنسيقاً إعلامياً وثقافياً بين الدول الإسلامية.■

وزراء ونواب كويتيون يستنكرون التصريحات الإيرانية ضد «حادثة منى»

أفادت هيئة الدفاع المدني السعودي أول أيام العيد بوفاة ٧١٧ شخصاً، وإصابة ٨٦٣ في حادث تدافع للحجاج في منطقة منى، في الوقت الذي يشارك فيه نحو مليوني شخص في أداء المناسك الأخيرة للحج، ووقع الحادث بينما كان الحجاج في طريقهم إلى منى لرمي جمرة العقبة الكبرى.

هذا، وانتقدت إيران السلطات السعودية بسبب طريقة إدارتها لشؤون الحج، وتقول إيران: إنها فقدت أكثر من ١٣٠ من مواطنيها، وانتقدت السلطات السعودية بسبب «عدم توفير إجراءات السلامة المناسبة»، وأعلنت إيران الحداد لمدة ثلاثة أيام.

وقال المرشد الأعلى للثورة الإيرانية «علي خامنئي»: إن السلطات السعودية يجب عليها أن تتحمل المسؤولية عن هذا الحادث المؤسف؛ سوء الإدارة والتصرفات غير المناسبة تسببت في هذه الكارثة.

هذا وقد توالت ردود الفعل من برلمانيين كويتيين حول الانتقادات الإيرانية، ففي البداية أثنى رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم على الجهود الاستثنائية والخارقة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية في خدمة المشاعر المقدسة

وحجاج بيت الله الحرام.

وقال الغانم: المملكة لم تتوانَ في يوم من الأيام عن تسخير كل إمكاناتها وطاقاتها البشرية والمادية من أجل تيسير أعمال الحج وخدمة الحجاج، وإن مشاريع التطوير والتوسعات لم تتوقف طيلة العقود الماضية للوصول لسلاسة أداء المناسك وحماية للحجاج وسلامتهم.

مدينة قطرية نموذجية للنازحين السوريين على حدود تركيا

أعلنت جمعية قطر الخيرية إنجاز نحو ٧٠٪ من مشروع تشييد أكبر مدينة نموذجية للنازحين السوريين على الحدود السورية التركية، والتي تقوم بتنفيذها بالتعاون مع مؤسسة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات التركية (IHH).

وذكرت الجمعية أن مدينة «الريان» التي من المنتظر أن يتم الانتهاء منها في شهر نوفمبر القادم تشتمل على ١٠٠٠ وحدة سكنية مسبقة الصنع مع المرافق الخدمية الخاصة بها، وتتسع لحوالي ٧٠٠٠ شخص، بتكلفة إجمالية تزيد على ٤٠ مليون ريال.

وقال إبراهيم زينل، المدير التنفيذي لإدارة التنمية الدولية بالإنابة بقطر الخيرية، في تصريح صحفي: إنّ المأوى يأتي في صدارة احتياجات المتضررين السوريين، معرباً عن أمله في أن تستفيد منه الكثير من الأسر السورية النازحة التي لا تزال تعيش في الخيام على الحدود التركية السورية.

من جهته، لفت محمد عبدالله اليافعي، المدير التنفيذي للشؤون المساندة بقطر الخيرية، إلى المزايا التي يتمتع بها هذا المشروع، ومن أهمها أنه ينفذ حالياً على يد عمالة سورية مائة بالمائة، كما أنه يعد صديقاً للبيئة، إذ سيتم تزويد المدينة بإنارة كاملة عن طريق الطاقة الشمسية.

وتتكون هذه المدينة النموذجية من ١٠ قرى، تشتمل كل قرية على ١٠٠ وحدة سكنية مسبقة التركيب، حيث ستحصل كل أسرة من

الأسر المستفيدة من هذه المدينة على مأوى يتكون من غرفتين ويتسع لأسرة مكونة من ٦ – ٧ أشخاص.

واحتلت قطر الخيرية المرتبة الأولى عالمياً في إغاثة الشعب السوري خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حسب تقرير التتبع المالي للمساعدات الإغاثية الدولية FTS، التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

وبلغت التكلفة الإجمالية لمشاريع الجمعية المخصصة لإغاثة المتضررين من أبناء الشعب السوري حتى شهر مارس الماضي حوالي ٢٤٠ مليون ريال، استفاد منها أكثر من ٤,٥ مليون شخص.■

وأضاف الغانم: أشقاؤنا في المملكة لا ينتظرون منا جزاء ولا شكوراً، فهم مؤمنون بأن هذا واجبهم وهم يقومون به مرضاة لله، لكنهم في المقابل لا ينتظرون منا إجحافاً وجحوداً واستغلالاً لأي كارثة تحدث استغلالاً سياسياً.

وقال: المنصف فقط هو الذي يرى كيف تصرفت السعودية مع كل حدث أو كارثة وقعت أثناء مواسم الحج السابقة، وكيف فتحت تحقيقات موسعة وتفصيلية، وكيف وضعت يدها على العديد من مكامن الخلل والخطأ، وكيف باشرت فوراً في العمل الدؤوب على تلافي كل الأخطاء.

ودعا الغانم مجدداً حجاج بيت الله الحرام إلى الالتزام بتعليمات سلطات الحج المتعلقة بالتحرك والتسيير والتفويج والهادفة إلى تمكين الحجاج من أداء مناسكهم بسلاسة ويسر، مجدداً الدعاء إلى الله تعالى أن يرحم من توفي خلال التدافع الذي وقع بمشعر منى، وأن يعجل بشفاء المصابين والجرحى.

ومن جانبه، استنكر عضو مجلس الأمة الكويتي النائب أحمد مطيع التصريحات الصادرة من قيادات إيرانية ضد المملكة العربية السعودية، قائلاً: نرفض سعيهم الخبيث للتدخل في شؤون الحج.

من جهته، أعرب النائب في مجلس الأمة الكويتي عبدالله العدواني عن خالص تعازيه ومواساته لأهالي وأسر حجاج بيت الله الحرام الذين استشهدوا في منى، لافتاً إلى أن هذا الحادث العرضي لا يقلل من جهود المملكة العربية السعودية الشقيقة ملكاً وحكومة وعلماء وشعباً في خدمة حجاج بيت الله الحرام، وهم الذين بذلوا الغالي والنفيس لخدمة ضيوف الرحمن الذين يتجاوز عددهم المليونين.■

وزير خارجية البحرين: دول الخليج في مواجهة مفتوحة مع إيران

الشيخ خالد آل خليفة

قال وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة: إن دول الخليج في مواجهة مفتوحة مع إيران.

تصريح وزير خارجية البحرين جاء على هامش اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان بيان سابق نشرته الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على موقعها الإلكتروني، أكد أن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته العادية الـ١٣٦، سيتداول آخر التطورات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الأوضاع في اليمن وسورية وليبيا وفلسطين، والجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب.

وأضاف أن المجلس الوزاري سيبحث عدداً من الموضوعات المتعلقة بمسيرة العمل الخليجي المشترك، وما اتخذته اللجان الوزارية من توصيات بشأن المسائل المتصلة بتعزيز التعاون والتكامل بين دول المجلس، وكذلك ما تم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.■

سمو الأمير: «التنمية المستدامة» تواجه تحديات كبيرة

كتب: المحرر المحلي

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن بالغ امتنانه وشكره وتقديره للدور القيادي البارز والمتميز لسمو الأمير في دعم القضايا الإنسانية حول العالم، ومكانة الكويت كمركز للعمل الإنساني. وقد ألقى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠١٥م بيان دولة الكويت أمام القمة العالمية لاعتماد جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥م بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

برلمانيون: الأمير حدد مسارات مساعدة الدول النامية

الرويعي: سمو الأمير أثبت للعالم أنه نال لقب قائد العمل الإنساني عن جدارة واستحقاق

سيف العازمي: الدين الإسلامي يحثّ على مساعدة الدول النامية والفقيرة

الهاجري: الأمير وضع أمام الأمم المتحدة إستراتيجية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية

العدواني: سموه وضع يده على التحديات الكبيرة التي تواجه التنمية المستدامة المستهدفة

وأكد سموه أن التنمية المستدامة المستهدفة تواجه تحديات كبيرة بسبب الأنماط السلوكية للإنسان على مر العصور، إضافة إلى أثر الكوارث الطبيعية وارتفاع درجة حرارة الأرض، مشدداً على ضرورة وفاء الدول المتقدمة بما التزمت به بتخصيص ما نسبته ٠,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي لتأمين حصول الدول النامية على تمويل مستدام.

وقال: إن الكويت لم تدخر جهداً في تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نمواً، موضحاً أن معدل المساعدات بلغ ٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ أي أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دولياً، وأشار إلى أن الكويت تبوأت المرتبة الأولى في تقديم المساعدات الإنسانية لعام ٢٠١٤م، حيث بلغ إجمالي المساعدات ما نسبته ٠,٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة الأعلى من بين الدول المانحة في العالم.

وفيما يلي نص البيان:

«بسم الله الرحمن الرحيم، فخامة الرئيسين المشاركين، أصحاب الفخامة والسمو والمعالي والسعادة رؤساء الوفود المشاركة، السيدات والسادة الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسرني بداية أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على رئاستكم لهذه القمة، متمنياً لكم كل التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها وتحقيق ما نصبو إليه جميعاً، كما لا يفوتني أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة السيد «بان كي مون» على جهوده المقدرة والمتميزة وعلى تقريره القيم.

يتزامن عقد هذه القمة التاريخية غير المسبوقة مع ذكرى مرور سبعين عاماً على إنشاء هذه المنظمة العريقة التي نفخر جميعاً بما حققته من إنجازات طوال العقود الماضية، عززت خلالها أواصر التعاون الدولي في المجالات المختلفة في ظل مواجهتها لتحديات وأزمات.

ويمثل الإعلان وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تم اعتمادها في هذه القمة منطلقاً لدعم التطلعات الإنمائية العالمية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، إن التنمية المستدامة المستهدفة تواجه تحديات كبيرة بسبب الأنماط السلوكية للإنسان على مر العصور، إضافة إلى أثر الكوارث الطبيعية وارتفاع درجة حرارة الأرض؛ الأمر الذي يضاعف من مسؤوليتنا.

العمل الجماعي

إن أهداف التنمية المستدامة تحتم علينا العمل وفق أساليب مبتكرة يمكن التنبؤ بها لمواكبة المتطلبات والاحتياجات الإنمائية في تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥م؛ بهدف اجتثاث الفقر بحلول عام ٢٠٣٠م؛ وذلك من خلال العمل الجماعي الدولي، والشراكة العالمية الفعالة وفق مبدأ المسؤولية المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار تباين الأعباء.

وفي هذا الصدد، تشدد دولة الكويت على ضرورة وفاء الدول المتقدمة بما التزمت به بتخصيص ما نسبته ٠,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي لتأمين حصول الدول النامية على تمويل مستدام، تأكيداً على الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي.

ولقد حرصت دولة الكويت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية، والعمل على تعزيزها ومعالجة قضاياها بإيجابية وفعالية، حيث استضافت بلادي في السنوات القليلة الماضية عدداً من المؤتمرات الرفيعة المستوى الاقتصادية منها والإنمائية والإنسانية، وأطلقت العديد من المبادرات لتعزيز الشراكة والتعاون في المجالين التنموي والإنساني، والتي نتابع استمرار سيرها وآليات تنفيذها للتأكد من تحقيقها لأهدافها المعلنة.

قروض ميسرة

إن دولة الكويت لم تدخر جهداً في مساعيها الرامية إلى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نمواً من خلال مؤسساتها المختلفة، وأبرزها الصندوق الكويتي للتنمية

الاقتصادية العربية عن طريق تقديم قروض ومنح ميسرة لإقامة مشاريع البنى التحتية لتلك الدول، حيث استمرت بلادي خلال السنوات الماضية في تقديم مساعدات تنموية بلغت ما معدله ٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ أي أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دولياً.

وما يبعث على الفخر بأن الكويت ورغم أنها دولة نامية فقد تبوأت المرتبة الأولى في تقديم المساعدات الإنسانية لعام ٢٠١٤م، وفقاً لتقرير المساعدات الإنسانية العالمي الذي تصدره سنوياً منظمة مبادرة التنمية، حيث بلغ إجمالي المساعدات ما نسبته ٠,٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة الأعلى من بين الدول المانحة في العالم.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، تبقى الأمم المتحدة الآلية المثلى لمناقشة ما يواجه العالم من تحديات ومخاطر، وإن نجاحنا في تحقيق التنمية المستدامة في إطارها يؤكد مسؤولياتنا حيال عالمنا المعاصر، وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكركم على حسن استماعكم، متمنين لمؤتمرنا كل التوفيق والسداد».

هذا وقد أشاد نواب في البرلمان الكويتي بكلمة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح؛ حيث أشاد النائب عبدالله العدواني بكلمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أمام الأمم المتحدة في القمة العالمية للتنمية المستدامة، مبيناً أن صاحب السمو الأمير أسهم في تبوؤ الكويت المرتبة الأولى في تقديم المساعدات الإنسانية لعام ٢٠١٤م، وفقاً لتقرير المساعدات الإنسانية العالمي الذي تصدره سنوياً منظمة مبادرة التنمية، حيث بلغ إجمالي المساعدات ما نسبته ٠,٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة الأعلى بين الدول المانحة في العالم.

وقال العدواني: إن صاحب السمو الأمير معروف عنه منذ تسلم سموه مقاليد الحكم في البلاد بحبه للخير وللإنسانية وتقديم المساعدات للدول الفقيرة بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس، حتى استحق سموه لقب قائد العمل الإنساني عن جدارة واستحقاق.

وأضاف العدواني أن سموه وضع يده على التحديات الكبيرة التي تواجه التنمية المستدامة المستهدفة منها الأنماط السلوكية للإنسان على مر العصور، إضافة إلى أثر الكوارث الطبيعية وارتفاع درجة حرارة الأرض، الأمر الذي حث، بناء عليه، سموه الدول المشاركة على أن تضاعف من مسؤولياتها.

بدوره، قال النائب د. عودة الرويعي: إن سمو الأمير خلال كلمته أمام الأمم المتحدة أثبت للعالم أنه نال لقب قائد الإنسانية عن جدارة واستحقاق، مبيناً أن سمو الأمير قد أكد حرص الكويت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية، والعمل على تعزيزها، ومعالجة قضاياها بإيجابية وفعالية من خلال استضافة عدد من المؤتمرات الرفيعة المستوى الاقتصادية منها والإنمائية والإنسانية، وأطلقت العديد من المبادرات لتعزيز الشراكة والتعاون في المجالين التنموي والإنساني والتي نتابع استمرار سيرها وآليات تنفيذها للتأكد من تحقيقها لأهدافها المعلنة.

بدوره، ثمن النائب سيف العازمي بيان صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والذي حض فيه الدول المتقدمة المشاركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية بتخصيص نسبة من ناتجها القومي الإجمالي لتأمين حصول تلك الدول على تمويل مستدام، تأكيداً على الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي.

وأضاف سيف العازمي أن سمو الأمير كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في أن تكون للكويت هذه المكانة المرموقة والمحترمة بين الدول الكبرى؛ نتيجة المبادرات الخيرية لسموه في شتى بقاع الأرض، وليس أقل دليل من مؤتمر المانحين الأول والثاني، واستضافة الكويت لمؤتمر المانحين للصومال الذي سينعقد في الكويت في الفترة المقبلة.

فيما أشاد النائب ماضي الهاجري بكلمة سمو الأمير، مثمناً حث سمو الأمير المشاركين على تحمل مسؤولياتهم أمام التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الدول النامية، ووفاء الدول المتقدمة بما التزمت به بتخصيص نسبة من ناتجها القومي لتأمين حصول تلك الدول على تمويل مستدام.

وقال الهاجري في تصريح صحفي: إن سمو الأمير وضع خلال كلمته رؤية إستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، وتمثلت في محورين؛ أولهما: «العمل وفق أساليب مبتكرة لمواكبة المتطلبات والاحتياجات الإنمائية»، وثانيهما: «العمل الجماعي الدولي والشراكة العالمية الفعالة».

وأضاف الهاجري أنه بفضل السياسة الخارجية الحكيمة لسمو الأمير، فقد اتخذت الكويت خطوات متقدمة على صعيد الوفاء بالتزاماتها تجاه تنمية اقتصاديات الدول النامية، لافتاً إلى أن سموه أكد حرص الكويت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية والعمل على تعزيزها ومعالجة قضاياها بإيجابية.■

سياسيون: دعوة أمير قطر للحوار الخليجي الإيراني مهمة عند تحديد موضوعاته الخلافية

كتب: سامح أبو الحسن

أكد سياسيون كويتيون أن توصيف أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للخلاف مع إيران بأنه سياسي وليس مذهبياً توصيف دقيق، مشيرين إلى أن دعوته للحوار في الدوحة مهمة إذا تم تحديد دقيق لموضوعات الحوار الخلافية.

ففي البداية، قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د. عبدالله الشايجي: إن إيران سوف ترحب بالدعوة القطرية لحوار خليجي إيراني؛ لأن إيران متخصصة في الحوار، ولكن يجب أن يكون هناك إطار للحوار وشروط، خاصة وأن إيران هي التي تصعِّد، فنحن الآن في حرب باردة مع إيران، وهي حرب تحاول الأخيرة أن تجعلها طائفية، صحيح أن سمو أمير قطر الشيخ تميم بن حمد أكد أن الخلاف الخليجي الإيراني سياسي (هيمنة ومحاولة التدخل في الشؤون العربية والخليجية)، فقد رأينا خلايا التجسس والخلايا النائمة، وليس مذهبياً، مؤكداً أن الأكثر إزعاجاً الآن هو تحويل إيران خلافها مع دول الخليج إلى صراع مذهبي طائفي سُني شيعي، وهو ما نرفضه في المنطقة العربية ككل.

وأوضح الشايجي: خلافنا كخليجيين وكعرب ومسلمين ليس مع إيران الشيعية، ولكن مع سياساتها التي تدفع المنطقة نحو المزيد من التطرف والعنف والطائفية، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»، فيجب على إيران أن تقدم وبشكل واضح وبدون لف ودوران، ومن الممكن أن يأخذ الحوار سنوات متعددة، ويعبروا للعالم أن الخليجيين هم من أرادوا الحوار، مبيناً أن الحوار ليس استجداءً من إيران، ولكن لمحاولة وضع خطوط عريضة لنزع فتيل التوتر والتأزيم الذي تعد إيران هي المتسبب الرئيس فيه.

موافقة خليجية

وتابع الشايجي: يبدو بأن قطر استطاعت أن تحصل على موافقة من دول الخليج، وإلا لما كان أمير قطر يقول هذا الأمر من على منبر الأمم المتحدة وهو مطلوب.

حتى الخصوم في الحرب الباردة، فقد كان هناك حوار بين أمريكا والاتحاد السوفييتي وقنوات معينة، ولكن نحن لسنا بحاجة إلى وسطاء في ظل وجود سفارات إيرانية في كل دول الخليج، وتوجد لدول

مجلس التعاون سفارات في طهران، على الرغم من تعرض بعضها للأذى كسفارة المملكة العربية السعودية في تصعيد للغة التشنج الإيراني، واستغلال حادثة منى في أغراض سياسية لا تعزز الأمن ولا الاستقرار ولا الثقة، أي أن المشكلة مع إيران أن الثقة مفقودة، وما يجري في اليمن هو ضربة للمشروع الإيراني.

الند للند

وأضاف: يجب أن نجلس مع إيران نداً لند وليس طرفاً ضعيفاً لطرف قوي يفرض شروطه، وهذا الأمر يجب أن يكون واضحاً في العقلية الإيرانية التي تنظر إلى دول الخليج باستصغار، وبأنها لا يمكن أن تصل لمستوى الندية مع إيران، وإذا تجاوزنا هذه النقطة يجب أن نطلب من إيران ماذا يمكن أن تفعل مع الحوثيين في اليمن، ومع «الحشد الشعبي» في العراق، كيف يمكن أن تساعد في حل الأزمة السورية، والذي يبدو من خلال الخطب التي ألقيت في الأمم المتحدة من قبل «أوباما» ثم «أولاند» بأن هناك محوراً أمريكياً فرنسياً مقابل محور أوروبي إيراني روسي يدفع ببقاء «الأسد» لمرحلة قادمة، بينما الموقف الأمريكي والفرنسي لا يرى دوراً لـ «الأسد» في أي حكومة انتقالية.

فيما أكد أستاذ العلوم السياسية د. خالد الدخيل، أن توصيف أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للخلاف مع إيران بأنه سياسي وليس مذهبياً توصيف دقيق، وأشار إلى أن دعوته للحوار في الدوحة مهمة إذا تم تحديد دقيق لموضوعات الحوار الخلافية.

وأوضح الدخيل أن دول الخليج لا تعتبر خلافها مع إيران خلافاً مذهبياً، مبيناً أن الدوحة مؤهلة لاحتضان هذا الحوار لكن على أساس أن يكون هذا الحوار مبنياً على أسس واضحة، أولها أن يتم حل الميليشيات والخلايا المسلحة التابعة لإيران في المنطقة، إذا لم يتم حلها لن تكون هناك أي جدوى من الحوار.

مطالب واضحة

ومن جانبه، قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د. إبراهيم الهدبان: إن الحوار الخليجي الإيراني والذي طرحه سمو أمير قطر تميم بن حمد من الممكن أن يؤدي إلى نوع من الاستقرار الإيجابي في المنطقة، في ظل وجود احتقان إيراني خليجي في المنطقة العربية ككل، فإيران تدعم الحوثيين في اليمن، ولها جنودها في سورية؛ لذا أعتقد أنه في حال وجود حوار إيراني خليجي يجب أن تكون هناك مطالب واضحة من دول الخليج لإيران؛ كمطالبتها بعدم دعم الحوثيين، وعدم التواجد الفعلي في سورية، والأهم من ذلك عدم التدخل في دول الخليج من خلال شبكات التجسس وخلايا التخريب، فيجب أن تكون الأمور واضحة.

وتابع الهدبان: دول الخليج بالطبع لا تريد أن يكون هناك تصعيد بينها وبين إيران في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها؛ لذا يجب أن يكون هناك إجماع من قبل دول الخليج على الحوار الإيراني الخليجي، مشيراً إلى أن مطالب الخليج من إيران واضحة وصريحة، وهناك دبلوماسيون خليجيون في طهران، كما أن هناك دبلوماسيين إيرانيين في دول الخليج، مبيناً أن إيران تريد أن تظهر بمظهر الدولة العقلانية، خاصة وأنه ليس واضحاً أن أمريكا تخلت عن دول الخليج بالكامل؛ ولذلك هناك العديد من المؤشرات على أن الحوار سيكون عقلانياً في حال حدوثه.

وكان أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، قد قال في خطابه أمام الأمم المتحدة بشأن الملف الإيراني: العلاقات الثنائية بين قطر وإيران تنمو وتتطور باستمرار على أساس المصالح المشتركة، والجيرة الحسنة، ولا يوجد أي خلاف متعلق بالعلاقات الثنائية بين بلدينا.. وعلى مستوى الإقليم تتنوع المذاهب والديانات، ولكن لا يوجد برأيي صراع سُني شيعي في الجوهر، بل نزاعات تثيرُها المصالح السياسية للدول، أو مصالح القوى السياسية والاجتماعية التي تثير نعرات طائفية داخلها، الخلافات القائمة برأيي هي خلافات سياسية إقليمية عربية إيرانية، وليست سُنية شيعية.. وهذه يمكن حلها بالحوار، والاتفاق بدايةً على قواعد تنظّم العلاقة بين إيران ودول الخليج على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وقد آن الأوان لإجراء حوار هادف من هذا النوع بين دول سوف تبقى دائماً دولاً جارةً، ولا تحتاج لوساطة أحد، ونحن مستعدون لاستضافة حوار كهذا عندنا في قطر، على حد تعبيره.■

الهدبان:
مطالب الخليج من إيران واضحة وصريحة

الشايجي:
خلافنا مع سياسة إيران التي تدفع المنطقة نحو المزيد من التطرف

الدخيل:
يجب أن يكون الحوار مع إيران مبنياً على أسس واضحة

تمثل هاجساً يؤرق وزير الصحة الكويتي..

الأخطاء الطبية.. بين العفوية والإهمال

سامح أبوالحسن

باتت الأخطاء الطبية في الكويت تشكل هاجساً مقلقاً للمريض بعد تزايد معدلاتها في الآونة الأخيرة والتي في أغلب الأحيان تكون إما مميتة، وإما تسبب عاهة تستمر مع المريض طوال حياته؛ ما أدى إلى فقدان الثقة في الأطباء والمستشفيات، بل أصبحت تشكل هاجساً أمام وزير الصحة الكويتي د. علي العبيدي، حيث وصلت حالات شبهات الأخطاء الطبية - في عهد العبيدي - لـ٦ حالات خلال أقل من شهر واحد.

د. خالد السهلاوي: الأخطاء الطبية موجودة في كل بلدان العالم

هذا وقد تعالت الأصوات المنادية بأهمية وضع آليات للحد من هذه الأخطاء، عقب وفاة المواطن سعود العازمي بمستشفى الجهراء جراء خطأ طبي، وهي الحادثة التي وضعت المسؤولين في وزارة الصحة في مرمى النيران البرلمانية، عقب إعلان النائب حمدان العازمي نيته تقديم استجواب إلى وزير الصحة من محورين؛ أولهما خاص بالأخطاء الطبية.

هذا وقد أكد وكيل وزارة الصحة في الكويت د. خالد السهلاوي أن الأخطاء الطبية موجودة في مستشفياتنا ومراكزنا، كما هي موجودة أيضاً في كل بلدان العالم، لكن نتمنى ألا تتكرر هذه الأخطاء مستقبلاً ويتم تلافيها.

وأضاف السهلاوي أنه في حال وقوع خطأ طبي يتم تشكيل لجنة من داخل المستشفى الذي وقع فيه الخطأ الطبي، ثم لجنة من وزارة الصحة، ومن بعد ذلك يتم تشكيل لجنة أكبر من كلية الطب بالتعاون مع وزارة الصحة يكون فيها أطباء من الجامعة ونظراؤهم من وزارة الصحة.

وشدد السهلاوي على أن الطبيب يسعد جداً حينما يخرج المريض معافى عقب تلقيه العلاج، مشدداً على أن الحكومة حملتنا أمانة رعاية صحة المواطنين والمقيمين، ونعمل على ذلك بكل أمانة.

د. خالد السهلاوي

علي العبيدي

وقال السهلاوي: إن هناك فرقاً كبيراً بين الخطأ الطبي والإهمال، لافتاً إلى أن الأخير جريمة لا يمكن السكوت عنها.

وطالب النائب حمدان العازمي وزيرَ الصحة علي العبيدي بقص الحق من نفسه، وتقديم استقالته إلى مجلس الوزراء فوراً، خاصة بعد أن ثبت للجميع فشله في إدارة الملف الصحي، بل وتحمله مسؤولية أرواح تزهق يوماً بعد آخر في مستشفيات وزارة الصحة التي تحولت إلى مقابر للمواطنين بسبب الإهمال والأخطاء الطبية التي أسفرت عن وفاة ٣ مواطنين خلال أسابيع قليلة.

وقال العازمي: إن مصير وزير الصحة بات معروفاً أمام إخفاقاته وتقاعسه في إدارة الملف الصحي في البلاد، فإما الإقالة أو الاستقالة أو الانتظار لصعود المنصة بداية دور الانعقاد المقبل، وحينها ليس أمام إخواني النواب إلا خيار واحد وهو الإطاحة وطرح الثقة بهذا الوزير الذي تحولت وزارة الصحة في عهده إلى مستنقع للفساد.

وأضاف العازمي: ما زال مسلسل التلاعب بأرواح المواطنين مستمراً في مستشفيات وزارة الصحة، لافتاً إلى أنه بعد أيام قليله من فاجعة وفاة المواطن سعود العازمي في مستشفى الجهراء بسبب خطأ طبي، شهد مستشفى العدان فاجعة جديدة بوفاة المواطنة عائشة العازمي التي أزهقت روحها بسبب إهمال وخطأ طبي على يد طبيب وافد.

وأوضح العازمي أنه بمتابعة قضية الفقيدة عائشة العازمي، تبين أنها دخلت المستشفى لعمل منظار، ثم دخلت في غيبوبة لمدة شهر تقريباً، أسفرت عن وفاتها بسبب خطأ طبي، مضيفاً بأن ذوي الفقيدة تقدموا بشكوى ضد الطبيب المسؤول عن الحالة منذ دخولها الغيبوبة، مطالبين بفتح تحقيق في الواقعة، إلا أن إدارة المستشفى لم تحرك ساكناً.

وتابع العازمي: بلغ السيل الزبى.. فإلى متى سيتم السكوت على وزير الصحة الذي حول وزارة الصحة إلى مستنقع للفساد والإهمال، وإهماله تسبب في وفاة عدد من المواطنين؟ مستطرداً بالقول: يبدو أن بقاء الوزير العبيدي أهم عند الحكومة من وفاة ولو عشرات المواطنين.

وأعلن النائب العازمي عن تقديم استجواب لوزير الصحة د. علي العبيدي متضمناً محورين؛ الأول خاص بالأخطاء الطبية ، والمحور الثاني عن الفساد المالي والإداري الذي بات يتفشى في جميع القطاعات بوزارة الصحة، خاصة في عهد الوزير العبيدي، مؤكداً أنه يعكف حالياً على إعداد صحيفة الاستجواب الذي سيقدمه مع بداية دور الانعقاد المقبل.

من جهته، تقدم النائب أحمد مطيع بسؤال برلماني إلى وزير الصحة د. علي العبيدي، طلب فيه إجابته عن الآتي: الأمراض التي تم تشخيصها للمواطنة عائشة عيد العازمي، رحمها الله، إثر دخولها مستشفى العدان، والمدة التي قضتها المواطنة الراحلة في المستشفى حتى وفاتها.

وطلب مطيع أيضاً بتزويده بالأسباب التي أدت إلى وفاة المواطنة المذكورة في المستشفى، وبالتقارير والمتابعات الدورية لملفها الطبي الذي تم تسجيلها به داخل المستشفى، على أن يتضمن المستندات ذات الصلة وأسماء الأطباء المعالجين والمشرفين على حالة المواطنة منذ تاريخ دخولها المستشفى وحتى وفاتها، على أن ترفق سيرهم الذاتية ومؤهلاتهم العلمية.

وتساءل: هل تم تشكيل لجنة تحقيق لكشف الأسباب التي أدت إلى وفاة المواطنة؟ حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بأسماء أعضاء لجنة التحقيق وقرار تشكيلهم، وأسس اختيارهم ووصفهم الوظيفي والمدة الزمنية المكلف بإنجاز التقرير خلالها، والنتائج التي تم التوصل إليها إثر التحقيق، وأسماء من سيخضعون للتحقيق المزمع اتخاذه تجاههم من وزارة الصحة لحين انتهاء التحقيق.

فيما أكد النائب صالح عاشور ضرورة تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على أسباب الوفاة الحقيقة الناجمة عن الأخطاء الطبية ومحاسبة المسؤولين المعنيين إلى المحاكمة جنائياً.

وقال عاشور: إن تكرار حوادث القتل الخطأ بمستشفيات وزارة الصحة يستدعي تشكيل لجنة تحقيق برلمانية محايدة للوقوف على الأسباب الحقيقية للحوادث، وفي حالة ثبوت وجود تقصير وإهمال على وزير الصحة إحالة المعنيين إلى النيابة العامة كقضية جنائية وليس كخطأ طبي، وعلى اللجنة الصحية بدور الانعقاد القادم سرعة الانتهاء من مقترح قانون المسؤولية الطبية لحماية حقوق المرضى والأطباء معاً.

فيما اعتبر نقيب الأطباء بدولة الكويت د. حسين الخباز أن استمرار وزير الصحة د. علي العبيدي على رأس الهرم الوزاري أصبح عاملاً رئيساً في تشويه سمعة الجسم الطبي، وفقدان الثقة

بمستوى الخدمات الصحية؛ نظراً لارتباط «اسمه وعهده» بتكرار شبهات الأخطاء الطبية.

وقال د. الخباز: قرأنا خبر شبهة خطأ طبي جديد للمرحومة عائشة العازمي، كما تداولت الأخبار أيضاً عن حالتين جديدتين لمواطن بالمستشفى الأميري ومواطنة بمستشفى العدان، إضافة للحالة الأخرى التي ظهرت بشبهة خطأ طبي جديد للطفل «ع. م» الذي توفي في سيارة الإسعاف خلال نقله من مستشفى مبارك لمستشفى بن سينا، لافتاً إلى أن عدد حالات شبهات الأخطاء الطبية وصل - في عهد العبيدي - لـ٦ حالات خلال أقل من شهر واحد، ذلك دون حساب الحالات التي لم يعلن عنها أو تلك التي لم يتم اكتشافها.

وحمل الخباز وزير الصحة د. علي العبيدي المسؤولية السياسية كاملة باستمرار حالة فقدان الثقة بمستوى الخدمات الصحية واستمرار مسلسل التعدي على سمعة الجسم الطبي، مشيراً إلى أن العبيدي يقف ضد إقرار قانوني المسؤولية الطبية، وحقوق المريض اللذين كانا سيضيفان الأثر الإيجابي الكبير على المنظومة الصحية، وخصوصاً فيما يتعلق بخلق بيئة عمل آمنة للكوادر الطبية، وبمعالجة مشكلة الأخطاء الطبية ومنع تكرار حدوثها.

ولفت إلى أن الموقف السلبي للعبيدي من إقرار هذين القانونين يجعلنا نجدد مطالباتنا - ونصر على موقفنا - بأن استقالته أصبحت مستحقة، مشيراً إلى أنه قد بات واضحاً للعيان برفض العبيدي تقديم الاستقالة متشبثاً بكرسي الوزارة دون أدنى اكتراث لأرواح المرضى وسمعة الخدمات الصحية وحقوق الجسم الطبي، بما يجعل من إقالته مطلباً شعبياً - لا مفر منه - خصوصاً بعد كل تلك الفوضى التي تسبب فيها، إضافة للفشل الإداري والسياسي الذي لازمه في ولايتيه الأولى والثانية.

وفي سياق منفصل، أكد الخباز أن وزير الصحة رفض الرد على استفسار نقابة الأطباء الذي وجهته إليه بكتاب رسمي عن شبهة الكسب غير المشروع التي طالته بوسائل التواصل الاجتماعي منذ أشهر، ولم ينفها، بشأن سابقة تملكه بإحدى الشركات الطبية التي رست عليها العديد من الممارسات في عهده وبأضعاف رأسمالها، وهي الشبهة التي توجهت على إثرها أسئلة برلمانية في نوفمبر الماضي ويرفض العبيدي الإجابة عنها، لافتاً إلى أن ذلك يجعل من بقائه على كرسي الوزارة سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الحكومات الكويتية، بأن تطال وزيراً مثل تلك الشبهات الخطيرة، ويأتي بعض من يهديه باقات الورد ويشكره على إنجازاته التي بالفعل لم يسبقه فيها أي وزير بحكومات دولة الكويت المتعاقبة!

وطالب أستاذ القانون في جامعة الكويت د. فايز الظفيري الأطباء بأن يعرفوا مسؤولياتهم القانونية أثناء ممارستهم أعمالهم، موضحاً أنه لا يستطيع أي شخص أن يمارس عملاً إلا بعد أن يعرف مسؤوليته الجنائية، مشيراً إلى وجود قوانين غاية في الأهمية، بشأن مزاولة الطب البشري، وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما.

وقال: إن ما هو ثابت في الأذهان أنه إذا كنت طبيباً فأنت من صفوة المجتمع، ولا يحاسبك أحد؛ وبالتالي إذا كانت الجريمة الواقعة على المريض غير متعمدة يتعاطف معك الآخرون، أما إذا كانت متعمدة فإنك ستلقى داخل السجون، كما يتعامل تجار المخدرات.

وأشار د. الظفيري إلى أن المادة ٣٠ بينت أساس ممارسة الطب، فالعلاقة بين الطب والقانون قديمة، حيث إن أول شخص يتعامل معه الإنسان الطبيب، فهو أول من يتحقق من المولود، وعما إذا كان حياً أو ميتاً، فإنه أيضاً سيتحقق من حالة وفاته والأسباب التي أدت إلى ذلك.

وأشار إلى أنه يومياً نشاهد في المحاكم أطباء متهمين، وفي السابق لم يكن هناك علم بعقوبة من يرتكب الأخطاء الطبية، أما الآن فالجهل بالقوانين لا يعفي من العقاب، لافتاً إلى أن مخالفة الطبيب للقانون والوقوع في الخطأ تصل عقوبته إلى الحبس والعزل عن الوظيفة؛ وبالتالي على الأطباء الحذر لأنهم مؤتمنون على الأرواح.

هذا، طالبت الجمعية الطبية الكويتية بإقرار قانون التأمين على الأخطاء الطبية، معتبرة أنه أمر ضروري لحفظ حقوق المرضى والأطباء، وشددت الجمعية على أهمية التفريق بين المضاعفات والخطأ الطبي، وعدم التسرع في الحكم في هذه القضايا، وترك لجان التحقيق والمحاكم تفصل في هذه القضايا.■

العازمي: مصير وزير الصحة بات معروفاً أمام إخفاقاته وتقاعسه في إدارة الملف الصحي في البلاد

صالح عاشور: لابد من تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على أسباب الوفاة الحقيقة الناجمة عن الأخطاء الطبية

الظفيري: يومياً نشاهد في المحاكم أطباء متهمين.. وعلى الأطباء الحذر لأنهم مؤتمنون على الأرواح

«الائتلافية» تفوز بانتخابات الجامعة للمرة الـ٣٧ على التوالي

اكتسحت قائمة الائتلافية وحليفتها قائمة الاتحاد الإسلامي مقاعد الهيئة الإدارية بانتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة للعام الـ٣٧ على التوالي، بحصولها على ٨٣٥٩ صوتاً.

وقال رئيس اللجنة العليا للانتخابات ونائب رئيس الهيئة التنفيذية لشؤون الفروع عبدالله الفقعان: إنه وللعام الـ٣٧ على التوالي تفوز القائمة الائتلافية بانتخابات اتحاد طلبة الكويت فرع الجامعة وهذا العام بنسبة ٥٤٪.

وأكد أن القائمة المستقلة حصلت على المركز الثاني بواقع ٥٩٦١ صوتاً، وتلتها القائمة الإسلامية بـ٥٣٤ صوتاً، ثم القائمة المدنية بـ٤٠٤ أصوات، فيما حصلت قائمة الوسط الديمقراطي على ٢١٥ صوتاً.

وأضاف الفقعان أن الهيئة التنفيذية حرصت على المتابعة الدقيقة على لجان الاقتراع، مع متابعة تسليم الصناديق وتسلمها في مواقع الاقتراع، إضافة إلى تجهيزات لجان التصويت حتى انتهى التصويت.

وأوضح أن عدد الطلبة الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات هذا العام بلغ نحو ٣١ ألف طالب وطالبة من الكويتيين والمقيمين بصورة غير قانونية، وهم من يحق لهم التصويت من بين المقيدين في الجامعة فقط، مؤكداً أن العرس الطلابي في الجامعة هو انعكاس للديمقراطية في الكويت.

ويتنافس على مقاعد الاتحاد خمس قوائم طلابية، وتمكنت القائمة الائتلافية من قيادة الاتحاد على مدار ٣٦ عاماً متتالية، فقد حصلت في انتخابات العام الماضي ٢٠١٤/٢٠١٥م على ٨٠١٠ أصوات.

ومن جانبه، بارك رئيس اتحاد طلبة الكويت فرع الجامعة سيف العازمي فوز القائمة الائتلافية بانتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة، معتبراً أن هذا النصر وسام على صدورنا جميعاً.

وقال العازمي: إن هذه الثقة التي حصلنا عليها من الطلبة غالية وثمينة، ولا يمكننا مهما فعلنا أن نفي بحق هذه الجموع الطلابية التي اختارتنا ممثلاً شرعياً لها، مثمناً تجديد الثقة بالقائمة الائتلافية لقيادة دفة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة، ووعد العازمي الجموع الطلابية بعام نقابي حافل بالإنجازات والخدمات التي تعينهم في شؤونهم ومسيرتهم الدراسية بكليات الجامعة المختلفة سعياً منا لرد هذا الجميل.

ومن انتخابات الجامعة إلى انتخابات الروابط والجمعيات؛ حيث جددت القائمة المستقلة فوزها في انتخابات هذا العام لرابطة العلوم الإدارية وحصلت على ١٢٣٥ صوتاً، تلتها قائمة المعتدلة بحصولها على ٨٨٤ صوتاً، وفي جمعية العلوم الاجتماعية فازت الاجتماعية بـ ١٢ مقعداً من أصل ١٥ في كلية العلوم الاجتماعية.

فيما فازت قائمة التآلف الطلابي للمرة السادسة على التوالي بانتخابات جمعية كلية الآداب بعد حصولها على ١٢٣٣ صوتاً، تلتها قائمة المستقلة بحصولها على ٧٩٣ صوتاً، وأخيراً قائمة الوسط الديمقراطي بـ٨٧ صوتاً.

فيما خسرت قائمة الشريعة مقعدها الذي حافظت عليه لمدة أكثر من ثلاثة عقود في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، حيث أزاحتها من فوق عرشها قائمة التغيير بعد حصولها على ١٤٨٩ صوتاً مقابل ١٢٢٠ صوتاً لقائمة الشريعة، فيما فازت القائمة الاجتماعية في جمعية العلوم في انتخابات الجمعيات للعام الحالي؛ حيث حصلت على ٨٣٨ صوتاً، تلتها قائمة المستقلة بحصولها على ٦١٧ صوتاً.

هذا، وقد أعلن رئيس اللجنة الإعلامية لانتخابات الجمعيات والروابط العلمية للعام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦م حمد العبدلي عن فوز القائمة المستقلة في جمعية كلية التربية، حيث حصلت على ١٤٤١ صوتاً، تلتها القائمة الإسلامية التربوية بحصولها على ١٢٥٤ صوتاً، كما أعلن عن فوز قائمة المنار الطبي في جمعية كلية العلوم الطبية المساعدة، حيث حصلت على ٥٠٩ أصوات، تلتها قائمة الوسط الديمقراطي بحصولها على ١٩٨ صوتاً، وفوز القائمة المستقلة في جمعية الهندسة والبترول حيث حصلت على ١٧٤٨ صوتاً، تلتها قائمة العلمية بحصولها على ١٥٩٢ صوتاً، وأخيراً القائمة الهندسية بـ ٢٢٨ صوتاً.■

كشف حساب المجلس..

كيف تفاعل مجلس الأمة مع القضايا الوطنية؟

تحقيق: سامح أبوالحسن – سعد النشوان

عرفت الكويت بين دول العالم بأنها دولة مؤسسات تسودها الديمقراطية، وحرية التعبير عن الرأي، لكن الأحداث الأخيرة التي مرت بها البلاد كشفت تبايناً في المواقف إزاء هذه الحقيقة، لاسيما ما بدا من تفاعل أعضاء مجلس الأمة مع هذه الأحداث والمشكلات.

وفي هذا الصدد، يقول النائب المستقيل من مجلس الأمة الحالي د. عبدالكريم الكندري في تصريح خاص لـ «المجتمع»: إن المجلس الحالي فشل فشلاً ذريعاً في كثير من القضايا، فالمجلس الحالي مغيَّب تماماً عما يهم كل مواطن كويتي، بل أصبح، بشكل عمدي، أداة في يد الحكومة، مبيناً أنه فشل فشلاً ذريعاً فيما يتعلق بالرقابة ابتداءً من التغاضي عن أخطاء، مروراً بشطب الاستجوابات، وغض الطرف عن كل المشكلات الموجودة في مؤسسات الدولة والمتمثلة في أخطاء مجلس الوزراء.

وأوضح الكندرى أن المجلس الحالي مغيَّب تماماً عن أخطاء الوزراء والقضايا الأمنية التى كان يجب أن يكون له فيها موقف صارم وحازم، ومن ذلك على سبيل المثال القضية الإرهابية – قضية «حزب الله» – حيث كان يجب أن يكون له موقف موحد وصارم من تلك القضية التي هزت أركان المجتمع الكويتي.

وبيّن الكندري أن لجان مجلس الأمة الكويتي يوجد بها تباين كبير، فكثير من اللجان لا تنعقد في موعدها المقرر، ولا تقوم بدورها المنوط بها في «مطبخ» مجلس الأمة، ومن المفترض أن يكون هو الأساس في إقرار القوانين، والمجلس يعتمد في قراراته على ما يصدر من قرارات عن تلك اللجان بشكل كبير.

وأكد النائب المستقيل أن رئيس لجنة حقوق الإنسان والذي من المفترض أن يدافع عن ملف حقوق الإنسان في المحافل الدولية، سجله يعرفه الجميع، وقد اختاره أعضاء مجلس الأمة على الرغم من أنه يؤيد الانتهاكات التي تحدث لكثير من السوريين بموقفه الداعم لبشار الأسد، وهو خطأ فادح وقع فيه مجلس الأمة، مستنكراً في الوقت ذاته عدم رد الحكومة على النائب الذي ندد بحقوق الإنسان في الكويت في المحافل الدولية، وأكد أن هناك قضايا تعذيب في الكويت، فهو يحاول تشويه سمعة الكويت في المحافل الدولية، وعلى الرغم من ذلك لم نجد للحكومة أي رد حتى الآن.

مجلس وهمي

أما عضو مجلس الأمة السابق محمد هايف المطيري، فقال: لمست من عامة "الدواوين" شعوراً وكأنه لا يوجد مجالس، وهذه حقيقة، ورأي الدواوين كأن هذا المجلس غير موجود، إذ لا يوجد أداء، ولا معارضة، ولا توجيه للحكومة ولا محاسبة، ولذلك كثير من النواب الحاليين غير معروفين في الشارع.

وتابع المطيري: حالياً إذا قمنا بإحصاء عدد النواب الموجودين، فإن عدداً قليلاً منهم معروفون، ولا تعرف البقية، لأنه بالفعل بعض النواب الموجودين منذ بداية المجلس لم يظهر لهم صوت، تمر قضايا ساخنة على الساحة الكويتية وليس لهم أي حراك، أو تصريح ولا حتى تفاعل، وهذا يدل على أن هذا النائب لا يمثل الأمة، لأن النائب الذي يمثل الأمة يتحرك مع أي حدث بالشارع وفعلاً يمثلها تمثيلاً حقيقياً.

وجود شكلي

فيما قال أستاذ القانون د. عبيد الوسمي: أنا لا أعترف بهذا المجلس أو وجوده، وليقر بالقوانين ما يشاء، فحالة الحرب حالة عدائية، وأحياناً تفرض على الناس قرارات بالمخالفة لإرادتهم، وفي النهاية القوانين التي يتم إقرارها لا تعبر عن إرادة شعبية، ولكن تعبر عن إرادة من يريد المؤسسة، أن تكون بهذا الشكل، وإذا كانت المجالس لا تشرع ولا تراقب، فهل تعتبر تعبيراً عن إرادة الناس، نريد أن يفتح ملف واحد من ملفات الفساد في المجلس الحالي، فكل الملفات التي أثيرت نريد أن نعرف المتسبب فيها، ونريد أن تكون هناك محاسبة؛ لأن من يقف خلف المشهد هي السلطة التنفيذية، وهي التي تقوم بعمل كل شيء.. هي مؤسسات لها وجود شكلي؛ وبالتالي فهي ليست مؤسسة تتخذ قراراً أو تقر سياسة.

وتساءل الوسمي قائلاً: هل هناك ضمانات في حال المشاركة في الانتخابات، ألا يحل المجلس بسبب خطأ شكلي؟

آراء المواطنين

وبسؤال المواطنين حول تفاعل نواب المجلس الحالي مع الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها البلاد، مثل ما حدث في مسجد الإمام الصادق، والقبض على بعض الخلايا الإرهابية، وعدد من النواب السابقين.

المواطن بدر الحربي، قال: إذا أردنا أن نقارن بين المجلس السابق والمجلس الحالي، لن نجد مقارنة تُذكر، فالمجلس السابق كان

محمد هايف المطيري

مجلس الأمة الحالي فشل فشلاً ذريعاً ومغيَّب تماماً عما يهمّ كل مواطن كويتي

رئيس لجنة حقوق الإنسان بالمجلس الحالي معروف بموقفه الداعم لـ «بشار الأسد»

المجلس له وجود شكلي ولا يتخذ قراراً ولا يقر سياسية

النواب الحاليون لا يتحركون ولا يبدون أي رأي إلا في حال إثارة قضية تتعرض لمصالحهم الخاصة

يتفاعل مع كل حدث تتعرض له الكويت، سواء كان هذا الحدث صغيراً أو كبيراً، فالنواب كانوا متفاعلين بين الإشادة والاستنكار والتأييد لكل حدث، فالمجلس كان يقوم بدوره المنوط به عن جدارة، بغض النظر عن الخلافات السياسية التي كانت سائدة في المجلس، فهذا أمر طبيعي، يعكس مدى حيوية النواب وتفاعلهم مع قضايا الوطن، فتباين الآراء أمر طبيعي يسود كل المجتمعات.

واستدرك قائلاً: لكن عندما ننظر للمجلس الحالي نجده لا يمثل الشعب الكويتي، وهذه حقيقة وإن غفل عنها البعض، وأضاف: هذه الدولة تنعم بحمد الله وفضله بتعدد الآراء والتوجهات، وهي تؤمن بالحرية في طرح الأفكار والتوجهات لكل مواطن، فهي ليست دولة بوليسية ولا قمعية.

ويقول المواطن ناصر الهاجري: رئيس مجلس الأمة هو الرجل الثاني في البلد، فحين حدث تسريب عن وزارة الخارجية بخصوص حقل الدرة، قال: أنا أنتظر تصريحاً من وزارة الخارجية، وبصفته الرجل الثاني يجب عليه المبادرة قبل أن يطالبه أحد بالتدخل، فهذا دوره المنوط به.

مجلس مغيَّب

ويرى أبو محمد الشمري أن المجلس الحالي مغيب تماماً، قائلاً: إنه في حالة غيبوبة تامة عما يحدث بالكويت، فدور العضو تحت قبة المجلس هو أن يحدد رأيه بالتأييد أو الرفض والاستنكار لكل حدث يحدث في البلد، في حين نجد الكثير من الأعضاء لا يتحركون ولا يبدون أي رأي إلا في حالة إثارة قضية تتعرض لمصالحهم الخاصة، فهم لا يقفون إلا مع القضايا التي تخدم مصالحهم، وإذا لم تخدم مصالحهم تركوها؛ إذاً أين مصالح الشعب الذي اختارهم ليمثلوه تحت قبة المجلس؟

وقال: أنا عن نفسي قاطعت التصويت في انتخابات المجلس الحالي، ولم أعط صوتي لأحد؛ لأنني عندما استعرضت الأسماء المرشحة لم أقتنع بأحد.

ولفت إلى أن المجلس الحالي لا يتصدى للقضايا الوطنية ومغيب تماماً، في كل القضايا، حتى قضايا الكبار يتجاهلها وليس له أي دور فاعل فيها، لكن مع الأسف الآن بعض أعضاء مجلس الأمة حين يصدُر مقترح أو قانون ضد الشعب فهم أول من يقف ضد المواطن.■

«المجتمع» تحاور د. عبدالله الكندري

مدير عام أكبر مؤسسة تربوية أهلية في الكويت

أنا غير راضٍ عن حال التربية بصفة عامة في الكويت والعالم العربي

أجرى الحوار: جمال خطاب

في لقاء مطول مع د. عبدالله إسماعيل الكندري، مدير عام لجنة مدارس النجاة، كبرى المؤسسات التعليمية الأهلية في الكويت، ناقشت «المجتمع» العديد من المحاور التربوية والتعليمية المهمة، وكان من أبرزها الطالب؛ وهو أهم محاور العملية التربوية، والمعلم؛ المسؤول الأبرز في هذه العملية الحيوية، وتطرقنا إلى محاور أخرى مثل المنهج، والمدرسة، ومستقبل التربية، كما يراها د. عبدالله الكندري، وهو قامة تربوية بارزة، وصاحب تاريخ طويل في العمل التربوي المهني والنقابي والاجتماعي.

> أكبر خلل في المنظومة التربوية الكويتية والعربية هو غياب الرؤية وغياب الإستراتيجية

> أتعاطف مع المعلمين وأعتقد أن إصلاح أحوالهم المادية لابد أن يسبق إصلاح المنظومة التربوية

وقد صرح لنا د. الكندري بأنه غير راضٍ عن حال التربية بصفة عامة في الكويت وفي العالم العربي، وأنه يطمح في أن يضارع التعليم في الكويت مثيله في أنحاء العالم المتقدم، وأن تضاهي المدارس العربية مثيلاتها الأوروبية والأمريكية.

وقال الكندري: إن غياب الرؤية الواضحة والإستراتيجية في التعليم وراء عدم الكفاءة التي تعيب نظامنا التعليمي والتربوي، وأضاف أن الخلل التربوي والقيمي في نظامنا التربوي أشد من الخلل التعليمي.

وأظهر تعاطفاً كبيراً مع معاناة المعلم المادية، وقال: إن حل مشكلات المعلم المادية ستساهم بشكل فعَّال في حل مشكلات التعليم.

وانتقد المناهج التعليمية التي لا تركز إلا على الحفظ والاسترجاع، في الوقت الذي تركز فيه المناهج المتقدمة على بناء الشخصية المتكاملة.

ود. عبدالله الكندري الذي يفخر بأنه بدأ حياته معلماً لمادة الاجتماعيات، حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الإدارة التربوية من جامعة القاهرة، وظل

رئيس لمجلس إدارة جمعية المعلمين الكويتية من عام ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٩م خمس دورات نقابية (عشرة سنوات)، وأسس رابطة المعلمين الخليجيين بالتعاون مع جمعيات المعلمين في دول الخليج، وترأسها لمدة عامين من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨م، وهو محاضر في الجامعة، وله إسهامات علمية غزيرة لا يتسع المجال لذكرها هنا.

● نحن سعداء للغاية بإجراء هذا الحوار مع قامة كويتية تربوية كبيرة، وسيشمل حوارنا مجموعة من المحاور التربوية من بينها الطالب والمعلم والمدرسة والمنهج ومستقبل التربية في الكويت.. أولاً: هل تتناسب مخرجات التعليم في الكويت مع ما يُنفق من مال؟ وهل تتناسب مع البيئة والعادات والتقاليد والدين وسوق العمل؟

– في البداية، أود أن أشكركم على هذا اللقاء، فمجلة «المجتمع» لنا معها تاريخ طويل، منذ الصغر، فأنا كنت من المتابعين للمجلة منذ كنت طالباً في الثانوية، وكانت عندي أعداد قديمة جداً وبكميات كبيرة، وكانت المتابعة دقيقة للغاية، وللأمانة كانت مجلة «المجتمع» صوتاً نفتخر به، ففي وقت من الأوقات كانت الصوت الوحيد على الساحة، الذي يهتم بقضايا وشؤون المسلمين في العالم، وكان انتشار المجلة وتسويقها خارج الكويت أكثر من داخلها.

أما بالنسبة للطالب، فما من شك أن الطالب هو محور العملية التعليمية، ومشكلتنا في العالم الثالث كله، والكويت جزء من هذا العالم، أننا لا نملك الرؤية الإستراتيجية للعملية التعليمية، فالعالم الثالث ينطلق من نظرات فردية، خاصة بكل وزير، ونحن لا نطعن في كفاءتهم ولا في اجتهاداتهم، ولكن المحصلة أنه لا توجد رؤية متكاملة للعملية التعليمية، لذلك تخضع العملية التعليمية للاجتهادات الخاصة بكل وزير، والوزراء يتغيرون باستمرار، وكل وزير يأتي بأجندته الخاصة، فالرؤية غير واضحة لشكل المنتج الذي نريده.

فالكويت تنفق على العملية التعليمية أكثر من مليار ومائتي مليون دينار كويتي، وتستطيع أن تخرج منتجاً أكثر كفاءة وبميزانية أقل، في حالة وضوح الرؤية التعليمية، وينبغي أن يكون المنتج عندنا يضاهي المنتج العالمي من حيث الكفاءة سواء المستوى التعليمي أو المستوى الخلقي والقيمي.

● فما رؤيتك، إذن، كخبير تربوي لإصلاح هذا الخلل؟

– بفضل الله، تبوأتُ الكثير من المناصب النقابية، وكنت عضواً للمجلس الأعلى للتعليم لثلاث دورات، وشاركت في كثير من المؤتمرات، ومن خلاصة تلك التجارب العملية، أرى أن أي عملية إصلاح للتعليم تبدأ من خلال تبني رؤية واضحة، وهذا ما نفتقده في دول العالم الثالث، فلا توجد رؤية واضحة ولا ندري إلى أين نسير؛ لأننا نفكر في يومنا فقط، ولا نفكر في المستقبل، في حين أن الدول المتقدمة تضع خطة تعليمية ورؤية واضحة يتم تنفيذها في مدى خمسين سنة.

● لماذا تعتقد أنه لا توجد رؤية تربوية واضحة؟

– لا بد أن نحدد إن كانت الكويت دولة صناعية أم تجارية أم دولة خدمات، فإن كانت دولة صناعية فيجب التركيز على هذا الجانب في التعليم، وإن كانت دولة تجارية يجب التركيز عليه في التعليم، وكذلك الأمر إن كانت دولة خدمات.

لذا فغياب الرؤية أو عدم وضوحها هو لب المشكلة عندنا، والعملية التعليمية مرتبطة بالعملية التنموية بشكل عام، فإذا كنا لا نملك خطة تنموية واضحة لإدارة شؤون البلاد بشكل عام، فسيؤدي ذلك لخلق الكثير من الأزمات والمشكلات التي نحن في غنى عنها.

● هل نطمح أن تقوم مؤسسة كبرى مثل مؤسسة النجاة، التي تخدم قطاعاً كبيراً في الجانب التعليمي والتربوي بتقديم رؤية إستراتيجية واضحة للعملية التعليمية والتربوية في الكويت؟

– نحن بدأنا ولله الحمد والمنة في عمل دراسة للواقع، حيث تدير مؤسسة النجاة ١٥ مدرسة تحوي ١٢ ألف طالب، وقمنا بعمل دراسة على أرض الواقع، وكانت مدارس النجاة هي محل الدراسة، واستخرجنا من هذا الواقع مجموعة محاور للتطوير، ونحن حالياً بصدد وضع خطة إستراتيجية لمدة خمس سنوات، تبدأ من هذا العام، وهذه الخطة لها مجموعة من المحاور منها المحور القيمي والأخلاقي.

فمدارس النجاة منذ نشأتها سنة ١٩٦٨م قامت على هذا

المناهج التعليمية لا تركز إلا على الحفظ والاسترجاع في الوقت الذي تركز فيه المناهج المتقدمة على بناء الشخصية المتكاملة

المنهج القيمي والأخلاقي، حيث عمل على إنشائها رجال أفاضل من نخبة المجتمع الكويتي، وعلى رأسهم العم أبو بدر يرحمه الله تعالى، صاحب اليد البيضاء، بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسين، من بينهم سعود فيصل المقهوي، يرحمه الله تعالى، ومشاري فداح الخشرم، وكان الهدف من إنشاء مدارس النجاة هي وجود بصمة تربوية لهؤلاء الرجال الكبار من خلال هذه المدارس، ومنذ ذلك الوقت بدأت مسيرة تدريس القرآن الكريم والقيم.

ومشروعنا الحالي يقوم على مجموعة من المحاور، من بينها تدريس القيم، ومشروع مطور لتدريس القرآن الكريم، وإن شاء الله نجد ثمرة ذلك خلال السنوات القادمة، فهذا هو المحور القيمي.

أما المحور الثاني؛ فهو يختص بجودة التعليم، وحتى نصل لخطة تعليمية واضحة المعالم استعنا بأحد الخبراء لأجل هذا الهدف، وما زالت الخطة قيد الإعداد، لأننا نريد تقديم رؤية إستراتيجية ورسالة واضحة وجديدة للمؤسسة، حتى تكون مدارس النجاة هي أفضل المدارس العربية في الكويت، ونسعى أن تكون للنجاة مؤسسات خارج الكويت في المستقبل القريب إن شاء الله تعالى.

المحور التالي الذي نحن بصدده هو محور تكنولوجي، حيث وضعنا مشروعاً لرؤية تمكن مدارسنا من أن تتعامل مع الفكر الإلكتروني بشكل كامل إن شاء الله تعالى، ونحن نأمل أن تكتمل هذه المنظومة خلال خمس سنوات.

كذلك لدينا مشروع تدريبي مكثف للمعلمين وتأهيلهم، بحيث يكون المدرس الذي يقوم بالتدريس في مدارس النجاة صاحب رسالة، ونموذجاً متميزاً حضارياً وفكرياً، فهدفنا تأهيل المدرس ليكون صاحب مادة علمية متميزة وصاحب رسالة، ولقد بدأنا بالفعل في محاور تدريبية مكثفة للوصول لهذا الهدف.

● ماذا عن كثافة الصفوف؟

– بخصوص الكثافة، لدينا مدارس نموذجية ومدارس أهلية، فالمدارس النموذجية حسب القانون ٢٥ طالباً، ونحن ملتزمون بهذا ١٠٠٪، مع أن الإقبال شديد، ولكنا لا نتجاوز الرقم مطلقاً، وأيضاً في المدارس الأهلية، الكثافة أعلى لأن النظام يختلف، ومع ذلك ليست بالكثافة الموجودة في بعض المدارس الأخرى.

أرى أن أي عملية إصلاح للتعليم تبدأ من خلال تبني رؤية واضحة وهذا ما نفتقده في دول العالم الثالث

● الكثافة قد تصل إلى ٤٠ طالباً؟

– الواقع يفرض علينا ذلك، مدارسنا تقوم بتدريس المنهج الوطني لدولة الكويت، وكذلك المدارس العربية، واليوم المدارس العربية أصبحت قليلة، لأن كثيراً من أصحاب الأموال يعزفون عن الاستثمار في هذه المدارس، لأن الربح محدود، فبدؤوا يتجهون اتجاهات أخرى، حيث المدارس ثنائية اللغة، والأجنبية، ومع ذلك نحن ما زلنا متمسكين بنهجنا ومبادئنا.

فالوضع القائم يفرض علينا تلك الكثافة في الفصول؛ لأنه يوجد ضغط كبير علينا، والمدارس المتمسكة بالمنهج الوطني قليلة، والظرف السياسي حساس، وما يحدث في الدول المحيطة ينعكس علينا، لذا نحن نحاول أن نقبل أكبر عدد.

وفي حالة عدم قبول المدارس العربية في الكويت بمبدأ زيادة الكثافة، سوف يكون هناك ٢٤٦٠٠ طالب، لا يجدون لهم مقعداً دراسياً، ويكون مصيرهم البقاء في بيوتهم، وهذا رقم رسمي.

● ما زال المعلم يعاني، وخصوصاً في المدارس الأهلية، فإلى متى ستضرب بصرخاته عرض الحائط؟

– في العام الماضي، وزارة التربية قررت زيادة الرواتب زيادة بسيطة، في جميع المدارس العربية، ونحن كنا أول من التزم بتلك القرارات، مع أن هذه الزيادة شكّلت لنا خسارة في بعض المدارس، ومع ذلك التزمنا.

وفي هذا العام، قمنا بتعديل الرواتب لكل العاملين في الهيئة الإدارية، ونحن بصدد دراسة مشروع المعلم، ونأمل أن ينتهي قريباً، ونأمل أن يتم إقراره هذا العام.

وقد اجتمعتُ مؤخراً مع إداريي المدارس وأخبرتهم بضرورة الإسراع من الدراسة، وربنا يبارك في جهود الجميع.

فنحن نهتم بالمعلم من الناحية المادية، وكذلك لدينا مشاريع تطويرية وتدريبية، وكل تلك الأمور تعتبر محوراً أساسياً في تنمية قدرات المدرس والارتقاء به مادياً ومعنوياً.

فالمعلم هو محور رئيس في تطوير العملية التعليمية، وربما يكون هو الأهم، ولذلك فنحن نرى أن مشروع الارتقاء بالتعليم وتحسين المنتج التعليمي أساسه الاهتمام بالمدرس.

● كل تلك الجهود قد تضيع إن لم يكن لدى المدرس اكتفاء مادي؟

– دعنا نتحدث بصراحة، أنا لا أنكر أهمية الجانب المادي، في ظل الظروف المعيشية الصعبة، فهو مطلب أساسي لا ننكره، ولكن لا نستطيع الجزم أنه هو العنصر الوحيد، فلا بد أن يكون المعلم على يقين تام أن له رسالة يجب عليه أن يؤديها، وعندما يستشعر أنه يقوم بأداء رسالة،

ويؤمن أن الله تعالى سوف يجزيه خيري الدنيا والآخرة لأجل تأديته الرسالة على أكمل وجه، بالتأكيد سيكون الأمر أفضل بالنسبة للمعلم وسينعكس ذلك على جودة المنتج التعليمي.

● المدرس لا يتقاضى عُشر ما يتقاضاه معلمو البناء والأعمال المهنية المتعلقة بها، هل هذا الوضع مناسب أم لا؟

– بالتأكيد هذا الوضع مرفوض، وبصفتي كنت معلماً في السابق، وحملت راية الدفاع عن المعلمين سنوات طويلة، أكثر من ١٦ عاماً ما بين عضو ورئيس جمعية المعلمين الكويتية، وحملت هموم المعلمين وما زلت أتشرف بهذا الدور.

ونحن في مدارس النجاة نحمل هذا الهم، ونطمح في أن نكون مؤسسة متميزة، من جميع الجوانب ومنها الاهتمام بالمعلم، ليصبحوا أفضل المعلمين.. نحن نمشي على عدة محاور في تطوير العملية التعليمية، هي حسن اختيار المعلم؛ وبالتالي العمل على تحسين دخله المالي، وإجراء التدريب والتطوير المستمر له.

● هل تواكب المدارس التطور العلمي المتسارع في العالم؟

– البيئة المدرسية عنصر أساسي؛ والبيئة تشمل المبنى والمرافق والخدمات والملاعب، وورش المختبرات، كل ذلك يعتمد على فلسفتنا في العملية التعليمية، فغياب الرؤية الإستراتيجية التعليمية جعلنا نغفل عن أمور كثيرة، فأصبحنا نركز على أمور مظهرية دون التركيز على الأمور الجوهرية.

فمن المعروف أن المنهج ليس هو الكتاب المدرسي، فالكتاب المدرسي جزء من المنهج، والمنهج منظومة متكاملة، لذا أستطيع القول: إنه مازال أسلوبنا في التعليم أسلوباً تلقينياً، وكل ما يهم الطالب هو الاختبار، وهذا يستدعي تغيير فلسفة التعليم، وهذا هو الفرق بين النمط الغربي والنمط الشرقي.

فالنمط الغربي يركز على شخصية الطالب، ولا يركز على كم المعلومات، وفي الوقت الحالي قد يفوق الطالب المعلم في المعلومات عن طريق وسائل البحث المتعددة على الشبكة الإلكترونية، وقدرات الطلبة في التعامل مع وسائل التواصل أقوى من المعلمين أنفسهم، فضلاً عن الآباء والأمهات.

فما زال تعليمنا تعليماً تلقينياً يقوم على الحفظ والشحن، لذا نحتاج أن ننقل تعليمنا نقلة أخرى، تبنى على إعادة صياغة الفلسفة التعليمية التي تقوم على صياغة وصقل شخصية الطالب، وذلك له ارتباط بالجانب السياسي، فنحن نعاني في العالم العربي من افتقاد الحريات وعدم القدرة على إبداء الرأي، وما زلنا في العالم الثالث والعالم العربي جزء منه أسرى لأنظمة شمولية فردية، لا تؤمن بالحرية ولا الديمقراطية.

الكويت تنفق على العملية التعليمية أكثر من مليار ومائتي مليون دينار كويتي وتستطيع أن تخرج منتجاً أكثر كفاءة وبميزانية أقل

لابد من معالجة الخلل السياسي أولاً.. فالإصلاح السياسي هو مقدمة أي إصلاح في العالم

● هل تؤدي الأنظمة الشمولية دوراً سلبياً في تخلف العملية التعليمية؟

– لا شك في ذلك، وقبل أن نتحدث عن الخلل في المنظومة التعليمية وكيفية العلاج والمخرج، لا بد من معالجة الخلل السياسي أولاً، فالإصلاح السياسي هو مقدمة أي إصلاح في العالم.

● بصفتكم خبيراً تربوياً ورائداً من رواد التربية، كيف ترى مستقبل التربية في الكويت؟

– الوضع السياسي قبل ٢٠ عاماً كان أفضل من اليوم، حيث كان أكثر استقراراً، حالياً العالم يموج بالصراعات والحروب والطائفية وغياب الحريات، وقهر الشعوب، وفي ظل غياب الرؤية، لا أرى إلا ضبابية، وعدم وضوح في الرؤية!

أتمنى الخير لبلدي، ولبلاد المسلمين، ولكن في ظل ما أراه وأشاهده وألمسه، أرى أن الوضع العام يدعو للقلق سواء داخل الكويت أو على مستوى العالم العربي.■

الهجرة إلى أوروبا.. بين اللجوء والتأثير

منذ فجر التاريخ الإنساني لم تتوقف موجات الهجرات والنزوح البشري عبر قارات العالم، لأسباب مختلفة بحسب الظروف التاريخية، وعبر هذه الهجرات البشرية المستمرة والمتدفقة انتقلت الأديان والثقافات واختلطت الأجناس البشرية، وأعيد تشكل الهويات الثقافية والحضارية على مر العصور، ومع ظهور الدولة بمفهومها القومي الحديث وضعت الضوابط والقيود لهذه الهجرات، ولكن في حالة الحروب والأزمات العاصفة تأخذ هذه الهجرات أشكالاً غير نمطية تكسر هذه القيود والشروط الدولية، ولقد أصبحت الهجرات البشرية تتم في زمن العولمة على نطاق أوسع بكثير مما كان يحدث في الماضي، وباتت تتعدى كل الحدود الوطنية والإقليمية لتشمل فئات متفاوتة ومتباينة من كل الأعمار والأجناس والمستويات الثقافية والاقتصادية والتخصصات المهنية.

ولا يمكن عزل قضية الهجرة الدولية أو نزوح مئات وآلاف بل ملايين البشر - كما نرى ونشاهد في أزمة اللاجئين السوريين الآن - عن المحدد الاقتصادي والأمني والسياسي لبيئة المهاجرين.

وهناك العديد من العوامل والمحددات التي تجعل من بيئة طاردة وأخرى جاذبة، منها توافر فرص العمل، ومستوى الدخل الاقتصادي للفرد، ومستوى التعليم مقارناً بالمناطق المراد الهجرة إليها.. وفي الأزمة الحالية لحركة المهاجرين المتزايدة جراء الأزمة السورية، تراجعت هذه المحددات ليصبح دافع البحث عن مناطق آمنة توفر للإنسان المهاجر ملاذاً آمناً من مناطق الصراع الطائفي والحروب الأهلية في مقدمة الأسباب الدافعة للهجرة وطلب اللجوء.

كما أن بروز دول مستقبلة حديثاً للهجرة بعد أن كانت في السابق دولاً مصدرة لها، شكل عامل جذب أيضاً للهجرة.. فبعد الإقلاع الاقتصادي الذي عرفته بعض الدول من جنوب أوروبا قلب الموازين، وفرض البحث عن يد عاملة نشيطة من دول أخرى، وكان من الطبيعي أن يتم استقطابهم من الدول المجاورة، ونظراً أيضاً لإغلاق الدول التقليدية للهجرة كفرنسا وبلجيكا حدودها أمام تدفقات المهاجرين.

كما لا توجد في الواقع هجرة بدون مؤثرات، فصورة الغرب تشكل عاملاً مؤثراً في الرغبة الملحة للهجرة، فالتأثير الإعلامي الغربي هو عامل جذب للهجرة، فالمادة الإعلامية للغرب تصور أنه من السهولة للمهاجرين إيجاد مناصب الشغل وكسب الماديات في جو من الحرية.. في مقابل صورة مأساوية للحياة في بعض الدول العربية لاسيما التي تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاعات والحروب الداخلية عقب ثورات «الربيع العربي».

على الجانب الآخر، يبرز موقف الدول التي يتم الهجرة إليها، فعلى الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال، فإنهم يعانون من عدة أشكال من التمييز والإقصاء في مجالات السكن والتعليم والعمل والحقوق الاجتماعية والثقافية، لكن درجة هذا الإقصاء والتمييز تختلف حسب الأصول الإثنية للمهاجرين ولغتهم ودينهم، وأصبح المهاجرون العرب أكثر عرضة للتمييز، وهذا لا يعفي بعض المهاجرين من المسؤولية، حيث تتعامل هذه الدول مع هذه الهجرات غير الشرعية بأقصى درجات العنف، حيث نشاهد كل يوم موت أو غرق وقتل الآلاف على حدود هذه الدولة أو تلك، وامتهان كرامة الإنسان بمخيمات اللجوء في مخالفة لاتفاقية اللاجئين الدولية والتي تنص على حماية الحكومات المضيفة للاجئين، حيث تقع على عاتق الحكومات المضيفة، بصفة أساسية، مسؤولية حماية اللاجئين.

وتعتبر البلدان الـ١٣٩ على نطاق العالم، التي وقَّعت على اتفاقية عام ١٩٥١م، ملزمة بتنفيذ أحكامها، وتحتفظ المفوضية بـ «التزام رقابي» على هذه العملية، وتتدخل حسب الاقتضاء لضمان منح اللاجئين الصادقين اللجوء، وعدم إرغامهم على العودة إلى بلدان يخشى أن تتعرض فيها حياتهم للخطر، وتلتمس الوكالة السبل من أجل مساعدة اللاجئين على بدء حياتهم مجدداً، إما من خلال العودة الطوعية إلى أوطانهم أو إن لم يكن ذلك ممكناً، من خلال إعادة توطينهم في دول مضيفة أو بلدان «ثالثة» أخرى.

وفي هذا الملف تتناول مجلة «المجتمع» قضية المهاجرين واللاجئين بأبعادها وتداعياتها المختلفة.■

خبراء وأكاديميون لـ «المجتمع»:

أحزاب أوروبية يمينية تستغل وضعية المهاجرين في معارك سياسية مقيتة

عبدالغني بلوط بن الطاهر

أصبحت التحركات البشرية تتم في سياق العولمة على نطاق أوسع بكثير مما كان يحدث في الماضي، وباتت تتعدى كل الحدود الوطنية والإقليمية لتشمل فئات متفاوتة ومتباينة من كل الأعمار والأجناس والمستويات الثقافية والاقتصادية والتخصصات المهنية، كما أن المهاجر يواجه واقعاً متحولاً يصبح معه استمراره في كسب قوت يومه يخضع لمدى قدرته على التكيف مع المحيط المتغير.

وقد أكد خبراء مغاربة استطلعت آراءهم مجلة «المجتمع» أن الهجرة العربية ومنها الهجرة المغربية كانت واحدة من العوامل الرئيسة في التحولات الجارية، بل إن أهميتها تبدو مهيأة للتعاظم في سياق العولمة، وذلك مع تنامي الهجرة غير الشرعية التي فرضت نفسها أمام القيود الدولية.

العامل الاقتصادي

وتقول د. خديجة بوتخيلي، الأستاذة والباحثة بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة محمد الخامس في الرباط: إن قضية الهجرة الدولية ارتبطت بالمحدد الاقتصادي بشكل متزايد، بحيث بات من الصعب تفهم وتفسير هذه الظاهرة بمعزل عن هذا المحدد وتأثيراته فيها، وقد أضحى هذا الارتباط متزايداً مع بروز ظاهرة العولمة التي أرست في أحد أهم محدداتها نمطاً لعلاقة وطيدة ما بين الهجرة والتنمية، وتتمثل أيضاً في ضمان حرية تدفق رؤوس الأموال والخدمات بشكل تلقائي وبدون أي عرقلة بين أقطار العالم المختلفة، وهو أمر يتطلب

ضمنياً تنظيم وتأطير التكتلات لاستقطاب الاستثمارات وتسخيرها في خدمة التعاون والتنمية الشاملة والمستديمة.

لكن هذه التطورات كانت لها انعكاسات على الدول النامية لعدة أسباب، لعل أهمها عدم التمكن من الاستفادة بالقدر الكافي من الاستثمارات الخارجية، كما توجه لهذه الأخيرة انتقادات عدة، وفي مقدمتها عدم سيطرتها بطريقة فعالة على إيجاد فرص عمل؛ وبالتالي تطوير الأداء الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول؛ ما أدى إلى تفاقم ظاهرة الهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية.

وتضيف بوتخيلي أن مجموعة من العوامل أثرت على مستوى الدول المصدرة للمهاجرين، وعلى مستوى الدول المستقبلة على تكثيف تدفقات المهاجرين، حيث إن العوامل الاقتصادية الداخلية إحدى آليات فهم الديناميكية للهجرة نحو الدول المستقبلة، ويمكن تحليل هذه الديناميكية من زوايا أو جوانب عديدة، ذلك أن تدني مستوى المعيشة واتساع دائرة الفقر مع ارتفاع نسبة البطالة، انعكس سلباً على بعض الشرائح الاجتماعية كالنساء والأطفال، إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع الهجرة المغربية، وأشارت إلى أن عدم العمل بمقتضيات قانون العمل يؤدي دوراً أساسياً في تسريع وتيرة هجرة النساء، ذلك أن مدة العمل المحددة قانوناً لا تُحترم، بدليل ارتفاع ساعات العمل في الوسط القروي وخاصة في القطاع الفلاحي، والشيء نفسه في القطاع الصناعي، كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في البحث عن مختلف السبل لتحسين الوضعية الاجتماعية – الاقتصادية المزرية، ومنها التفكير في الهجرة كوسيلة للهروب.

السياسات وسوق العمل

وتبرز بوتخيلي أن سياسات التقويم الهيكلي انعكست على سوق العمل، منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي؛ ما أدى إلى انخفاض نسبة التشغيل من خلال ارتفاع الوظائف المؤقتة أو الجزئية، ذلك أن العمل في القطاع المهيكل أقل تأميناً، في حين ارتفعت نسبة التشغيل في القطاع غير المهيكل، هذا العجز في النمو المرتبط أساساً بارتفاع عدد السكان أثر بدوره على الزيادة المهولة لنسبة البطالة والفقر؛ إن ارتفاع نسبة البطالة إلى جانب عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية، تضافرت لتحدد هجرة الأشخاص، وفي إطار هذه المحددات، فإن الخصائص الشخصية والدوافع الذاتية تضطلع بدور مهم في التفكير في الهجرة، إلى جانب عوامل أخرى مرتبطة بالدول المستقبلة، ذلك أن إغلاق الحدود أرغم العديد على المغامرة في إطار الهجرة غير الشرعية.

تحولات

وقد شهد منتصف سبعينيات القرن الماضي تحولاً أساسياً عن الشكل الذي اتخذته الهجرة في الفترات السابقة، بعد أن قررت الدول الأوربية إيقاف هجرة الأيدي العاملة بعد أن كان الطلب عليها متزايداً وفقاً لعدد من الاتفاقيات الثنائية في مجال اليد العاملة في أعقاب الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٧٣م، وفرضت بذلك قيوداً في هذا الشأن؛ ما أدى إلى انخفاض هجرة اليد العاملة المغربية نحو الدول الأوربية، لتقتصر بذلك على النساء والأطفال فقط في نطاق التجمع العائلي الخاص بالمهاجرين المقيمين بصفة قانونية، ولتشكل بذلك الوسيلة القانونية لتنقل الأشخاص.

والملاحظ أنه بعد التحول الذي حدث في مكونات الهجرة، يمكن القول: إن هجرة النساء قد أكدت نفسها في إطار التجمع العائلي وعرفت اندفاعة قوية انطلاقاً من السبعينيات نحو الدول التقليدية للهجرة.

كما أن بروز دول مستقبلة حديثاً للهجرة بعد أن كانت في السابق دولاً مصدرة لها، شكل عامل جذب أيضاً للهجرة، فبعد الازدهار الاقتصادي الذي عرفته بعض الدول بجنوبي أوروبا وقلبه الموازين، وفرض البحث عن يد عاملة نشيطة من دول أخرى، كان من الطبيعي أن يتم استقطابهم من الدول المجاورة، نظراً أيضاً لإغلاق الدول التقليدية للهجرة، كفرنسا وبلجيكا، لحدودها أمام تدفقات الهجرة.

عوامل جذب للهجرة

كذلك لا توجد في الواقع هجرة بدون مؤثرات، فصورة الغرب تشكل عاملاً مؤثراً في الرغبة الملحة للهجرة، فالتأثير الإعلامي الغربي هو عامل جذب للهجرة، فالمادة الإعلامية للغرب تصور أنه من السهولة للمهاجرين إيجاد فرص العمل وتحقيق كسب مادي في جو من الحرية.

وبالطبع تبقى شبكات التواصل، بحسب بوتخيلي، حلقة وصل مهمة بين الدول

قضية الهجرة الدولية ارتبطت بالمحدد الاقتصادي بشكل متزايد

تدني مستوى المعيشة واتساع دائرة الفقر مع ارتفاع نسبة البطالة عوامل ساهمت في ارتفاع الهجرة

الدول الأوروبية قررت إيقاف هجرة الأيدي العاملة في أعقاب الأزمة الاقتصادية عام ١٩٧٣م

صورة الغرب في الإعلام تشكل عاملاً مؤثراً في الرغبة الملحة للهجرة

المستقبلة والدول المصدرة، حيث تشجع استقبال المهاجرين وذلك بتوفير مكان للإقامة حتى يتمكنوا من الاستقرار.

الاندماج في الغرب

وعن ظروف اندماج المهاجرين بالدول المستقبلة، تقول د. بوتخيلي: إن آثار استقرار الجالية العربية بالدول المستقبلة إشكالية رئيسة مرتبطة أساساً بأبعاد ومحددات اندماجها في المجتمعات المستقبلة؛ مما دفع المهاجر المقيم بهذه الدول إلى نهج إستراتيجيات تمكنه من تحقيق اندماجه على الوجه المطلوب سواء عبر حصوله على جنسية الدولة المستقبلة أو عبر الزواج المختلط كخطوة في مسلسل الاندماج، وتشير إلى أن الاندماج يتخذ عدة أشكال تتجسد أساساً في مجموعة من المظاهر، يتجلى أبرزها في المشاركة السياسية للمهاجرين في بعض الدول المستقبلة، التي تخولهم هذا الحق على المستوى المحلي؛ كما يمثل العمل الجماعي وسيلة للمشاركة في الحياة العامة للدولة المستقبلة وإن كان أقل تأثيراً، لكن إضافة إلى ذلك هناك أشكال أخرى تمثل في الوقت الحالي الوسيلة المثلى للاندماج عبر الأنشطة الرياضية والثقافية كالموسيقى والسينما والمسرح والأدب والرسم.

وتوضح بوتخيلي أن إقامة المهاجرين اقتضت في الدول المستقبلة ضرورة مشاركتهم في الحياة السياسية لهذه الدول، إذ أصبح مستوى المشاركة مفتوحاً على المستوى المحلي، وإذا كانت هذه المشاركة مؤشراً إيجابياً لاندماج الجاليات المغاربية في المجتمع السياسي للدول المستقبلة، فلا يمكن اعتبارها انسلاخاً وتجرداً من الهوية الوطنية الأصلية، حيث مازال على سبيل المثال مغاربة متجنسون يدافعون عن مصالح الجالية المقيمة بالخارج، والملاحظ أن دول الأصل كانت في السابق تحثهم على عدم المشاركة في الحياة السياسية للدول المستقبلة، وذلك حتى لا يفقد رعاياها هويتهم الوطنية من خلال اكتسابهم جنسية الدول المستقبلة، وقد تمكن عدد من المهاجرين أن يرقوا إلى درجة النخبة التي تتعامل مع النخب المحلية الأصلية على نفس المستوى، في ميادين متعددة من رياضة وفن، واستطاعت اختراق مستويات رفيعة في المجتمع المدني، وأصبحت تمثل قدوة بالنسبة للجالية المغاربية بالمهجر، بكونها استطاعت توظيف ازدواجية هويتها وتفتحها وقدرتها على التأقلم والمبادرة.

وتتمثل وسائل الاندماج أو مظاهره الأساسية، حسب بوتخيلي، في التجنيس كهدف أساسي للحصول على كافة الحقوق والامتيازات التي تخولها تشريعات الدول المستقبلة لمواطنيها، والتي تظل أيضاً مقترنة بشرط الحصول على جنسية هذه الدولة، وقد يقوم المهاجر باتباع وسائل أخرى لتسهيل

عملية اندماجه، وذلك عبر الزواج المختلط كوسيلة لتحقيق ذلك.

ويعتبر التجنيس مؤشراً على الاندماج على كافة المستويات سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، إذ يسمح بالحصول على حقوق المواطنة الكاملة، والتي لا يتم الاعتراف بها للمهاجرين، إذ تظل مقرونة بشرط الحصول على جنسية الدولة المستقبلة.

وترتبط مجموعة من الدوافع المختلفة لطلب التجنيس بتحسين الوضعية الاجتماعية – الاقتصادية والتي تتمحور في اتجاهين؛ الأول يقتضي التهرب من التمييز ولا سيما الولوج في سلك الوظيفة العمومية، الذي يقتصر فقط على مواطني الدولة المستقبلة، والاتجاه الثاني يهدف إلى الارتقاء المهني، حيث يرتبط التجنيس بالإدماج المهني.

إشكالية رئيسة

وتشير بوتخيلي إلى أن الإشكالية الرئيسة التي يطرحها تواجد الجالية المغاربية بأوروبا واستقرارها هناك لعدة عقود، وخاصة في ظل تطور ظروف هذه الجالية، ونشأة الجيلين الثاني والثالث الرابع.. إلى جانب الانكماش الاقتصادي وما يترتب عن ذلك من تغيير في نظرة البلد المضيف إلى الهجرة وفي طبيعة التعامل معها هو بروز مشكلة الاندماج بأبعادها المختلفة ومعوقاتها المتمثلة أساساً في مظاهر التهميش والإقصاء، حيث تعتبر العنصرية وكراهية الأجانب مظهراً صارخاً وخطيراً له.

ويبرز عدد من المؤشرات هشاشة اندماج العمال المهاجرين في المجتمعات المستقبلة، حيث تشير معدلات البطالة المرتفعة بين العمال المهاجرين، إلى ضآلة اندماجهم في سوق العمل، فالمهاجرون يستوعبون فيه على مستويات أدنى كثيراً مما تقتضيه مؤهلاتهم، وتضطرهم الأحوال الاقتصادية إلى العيش في أحياء سكنية معزولة، وتسود المجتمع نزعة إلى قولبة المهاجرين في شكل مجرمين يتهددون بالخطر السلامة العامة والنظم الصحية، على الرغم من وجود العديد من الإجراءات التي تهدف إلى مساعدة المهاجرين على الاندماج؛ وبالتالي القضاء على أشكال التمييز.

التعامل مع مشكلة الهجرة

من جهتها، تؤكد البرلمانية المغربية نزهة الوافي الخبيرة في شؤون الهجرة أن معظم الدول العربية، باستثناء مصر والمغرب، تفتقد إلى سياسة واضحة للتعامل مع مشكلة الهجرة، لاسيما أن الإحصائيات تشير إلى أن ١٨٪ من العمالة بأوروبا هي من أصول عربية مهاجرة، في المقابل نجد السياسات العامة في الدول الأوروبية تولي اهتماماً بالمهاجرين لما يشكلون من قوة في النسيج الاجتماعي وعلى الخصوص الاقتصادي، وأيضاً من أجل تسهيل استقطاب الكفاءات العالية بالدول

النامية الأصلية للمهاجرين، ذلك أن هذه الكفاءات تتفوق في كثير من الأحيان على نظيراتها الأوروبية سواء في الهندسة أو الطب أو العلوم الحديثة والدقيقة جداً.

وترى الوافي أن الدول العربية الأصلية للمهاجرين يمكن أن تسترجع هذه الكفاءات التي كسبت خبرات متعددة في العمل الميداني بأوروبا عبر العديد من الآليات، وأيضاً جلب أموال المستثمرين منهم، قد لا نتحدث على العودة النهائية التي تبدو صعبة وتطرح مشكلات الاندماج الكثيرة في البلد الأصلي، ولكن عودة مقننة ومؤقتة يستفيد منها المهاجر والبلد الأصلي من الإمكانات المتاحة، ففي تركيا مثلاً تأسست بنوك خاصة كمشاريع للمهاجرين، وقد حققت نتائج باهرة وساهمت في حد كبير في الطفرة الاقتصادية التي سجلتها تركيا في السنوات القليلة الماضية، واستحضرت الوافي التجربة الإيطالية في شؤون الهجرة، ذلك أن هذا البلد الذي يتوافر على موارد بشرية هائلة في الخارج، يوفر للجميع خاصة للمستثمرين المحليين والأجانب بنكاً معلوماتياً كبيراً عن كل الكفاءات التي يمكن أن تستقطب للعمل في مشاريع كبيرة في البلاد لفترات محدودة، وهي بالتالي تعمل على جلب العملة الصعبة من الخارج من جهة، ومن جهة ثانية تستغل تلك الكفاءات المدربة على المساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية للبلد والمساهمة في التنمية المحلية، وقد سلكت دولة مصر مسلكاً مشابهاً، إذ وفرت للكفاءات المصرية الموجودة في الخارج فرص شغل محدودة في الزمن، تتفرغ خلاله للمشاركة في تنفيذ مشاريع محلية بامتيازات كبيرة، مستغلة الخبرة والكفاءة التي راكمتها، قبل أن تعود لممارسة عملها الأصلي في بلاد المهجر.

خطاب العنصرية

وتقول الوافي: إنه على خلاف بعض السياسيات العامة الأوروبية التي تعتني إلى حد ما بشؤونهم، يواجه المهاجرون تحديات أخرى بشكل متزايد من خلال الخطابات العنصرية التي تتبناها الأحزاب اليمينية علاوة على القصف الإعلامي المستمر والذي تزايد مع بروز مشكل تدفق اللاجئين العرب وخاصة السوريين منهم، حيث يصور ذلك بشكل مبالغ فيه جداً إلى حد أن البعض يصفه بالاكتساح الإسلامي أو الغزو الإسلامي الجديد، ولا يلتفت في المقابل إلى الظروف الصعبة وغير الإنسانية التي يعيشها هؤلاء المهاجرون الذين غادروا بلادهم خوفاً من الحروب والجوع والمرض نحو عالم مجهول، في مسيرة قد يفقدون فيها حياتهم أو حياة أقربائهم وأفراد عائلاتهم.

وأشارت الوافي إلى أن الدول العربية التي تربطها علاقات مع الدول المستقبلة مطالبة بالتدخل من أجل منع إهانة هؤلاء المهاجرين أو توظيفهم واستغلال وضعهم في معارك سياسية داخلية مقيتة، والتنبيه إلى أن الهجرة ليست مشكلة عربية خالصة ظهرت حديثاً، بل هي عالمية وقديمة أيضاً، وأن التعامل مع المهاجرين العرب يمكن أن يؤثر على النسيج الاجتماعي للدول الأوروبية، وأيضاً على مؤشراتها الاقتصادية.

وأبرزت الوافي أن حل الأزمة الاقتصادية التي تعرفها بعض الدول الأوروبية يجب ألا تحل عن طريق التراجع عن الإعانات العائلية للمهاجرين، ويجب أن تشكل مقاومة مضادة للتصدي لكل محاولة للمساس بحقوق المهاجرين المكتسبة لهم ولعائلاتهم، وإلزام الدول الأوروبية بتطبيق المعاهدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتي تنص صراحة على عدد من الحقوق والمكتسبات، تضمن للمهاجرين العيش الكريم دون تعسف أو إكراه.

المسلمون والمهجر

بدوره، يقول د. إسماعيل الحسني، الباحث في شؤون الأقليات: من زاوية أخرى؛ إن تحديات المهاجرين كثيرة ومتعددة، ولكن لها حظاً كبيراً من الأولوية في المعالجة والمقاربة، ولكن أهم تحدٍّ في نظره يجب الالتفات إليه في هذا الصدد هو شدة الطابع المعقد وحدة المنحى الإشكالي لواقع ولوضعية الأقليات الإسلامية بصفة عامة، ليس فحسب لأنهم أقلية من حيث العدد، بل لأن لهم من الخصوصيات المذهبية والتاريخية والمجتمعية المتعددة ما يجعل عناصر وجودهم عناصر متشابكة.. فعلى سبيل المثال، يتميز الوجود الإسلامي للأقليات الإسلامية في الغرب بخصوصيات الضعف النفسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والشعور العام بالمغلوبية الحضارية، والخضوع الصارم للقوانين الغربية، والضغط الثقافي والقيمي، وكلها خصوصيات تفرض على المتخصص في شؤون المهاجرين المسلمين بصفة خاصة والأقليات الإسلامية بصفة عامة مزيداً من الوعي واليقظة والانتباه والتجديد المتعلق بوعي نقدي لا يكتفي صاحبه بالوعي العلمي بالواقع والتفاعل الإيجابي مع معطياته المختلفة فقط، وإنما يشمل هذا الوعي أيضاً وعياً ذاتياً يستلزم محاسبة النفس محاسبة مستمرة.

وقديماً نبهنا الإمام الشاطبي إلى «واجب النظر فيما يصلح بكل مكلف في نفسه، بحسب وقت دون وقت، وحال دون حال، وشخص دون شخص، إذ النفوس ليست في قبول الأعمال الخاصة على وزان واحد»، كما قال يرحمه الله.■

> العنصرية وكراهية الأجانب من المظاهر الصارخة والخطيرة المعرقلة للاندماج المهاجرين

> مشكلة تدفق اللاجئين العرب وخاصة السوريين تصور بشكل مبالغ فيه على أنها غزو إسلامي جديد

> تركيا أسست بنوكاً خاصة ضمن مشاريع للمهاجرين وحققت نتائج باهرة ساهمت في الطفرة الاقتصادية للبلاد

اندماج المهاجرين المسلمين في أوروبا.. ضوابطه وعوائقه

لندن: د. أحمد عيسى

يحكي التاريخ أن الإسلام وصل إلى أوروبا عبر بوابتين؛ بوابة الأندلس في القرن الثامن الميلادي، وبوابة الدولة العثمانية في القرن الرابع عشر الميلادي، وقد أنتج الوجود الإسلامي في إسبانيا على مدى ثمانية قرون ثقافة فريدة من التسامح الديني والعلمي والحرية الأكاديمية التي ساعدت أوروبا بشكل غير مسبوق في مسيرتها نحو الإنسانية والنهضة.

ومما يؤسف له أن فكرة التسامح الأندلسي لم تدُم في التاريخ الأوروبي، ومع نهاية القرن الخامس عشر الميلادي أظهر الملك «فرديناند» والملكة «إيزابيلا» عدم التسامح مع المسلمين؛ مما اضطرهم إلى مغادرة شبه جزيرة أيبيريا سنة ١٤٩٢م، لكن نور الإسلام أشرق على أوروبا من جديد من شبه جزيرة البلقان.

وفي العصر الحديث بدأ وصول جديد، عن طريق بوابات جديدة، منها الدول التي استعمرها الأوروبيون، وكذلك وصول المهاجرين الذين فتحت أوروبا أبوابها لهم لتعميرها من خراب الحرب العالمية الثانية، أو اللاجئين الذين هربوا من خراب بلادهم!

فهل استطاع هؤلاء أن يندمجوا مع مجتمعاتهم الجديدة؟ وما عوائق هذا الاندماج؟

عوائق الاندماج

على الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال، فإنهم يعانون من عدة أشكال من التمييز والإقصاء في مجالات السكن والتعليم والعمل والحقوق الاجتماعية والثقافية، لكن درجة هذا الإقصاء والتمييز تختلف حسب الأصول الإثنية للمهاجرين ولغتهم ودينهم، وأصبح المهاجرون المسلمون أكثر عرضة للتمييز، وهذا لا يعفي بعض القلة من المسلمين من المسؤولية، ألم يأنِ لهم أن يتركوا خلافاتهم التي ورثوها من بلدانهم الأصلية، وأن يهتموا بأنفسهم وأولادهم، وأن يبتعدوا عن السلبية والتقوقع، وعن مظاهر الكذب والغش والخداع والجهل والجريمة؟

وللإعلام أهميته وخطورته، فإن ٩٨٪ من المجتمع البريطاني يبني أحكامه المسبقة عن المسلمين من التلفزيون والصحف، وهذا الإعلام غالباً ما يخلط بين الهجرة والإجرام، خاصة بالنسبة لذوي الأصول العربية والمسلمة، ويتناسى أن المسلمين البريطانيين – سواء مَنْ تجنّس أو وُلد في

أوروبا – هم من أهل البلد ولهم نفس حقوق المواطنة، ومازالت معظم وسائل الإعلام، خاصة الصحف الشعبية الرخيصة، تعطي أحكاماً وتصنيفات مسبقة؛ حيث تلصق بهم تهم الإجرام والتطرف والإرهاب بطريقة روتينية عشوائية.

ضوابط الاندماج

ولاحظت البحوث المقدمة في قضية الاندماج للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث[1] أن موضوع البحث محفوف بالمزالق، وأنه مُعرض إلى أن ينتهي بالذوبان كما حدث في تجارب سابقة للمسلمين؛ لذلك ينبغي أن تُحدَّد للاندماج ضوابط وقواعد تسير به في مساره الوسط المُنتج، وتعصمه من الانعزال أو الذوبان، وقد عرضت البحوث في هذا المحور عدداً من الضوابط والقواعد في ضبط الاندماج، ومنها:

١- تحديد معنى الاندماج المطلوب، وتحديد محتواه، بحيث يتميز عما يُراد منه من قبل بعض الجهات حيث تعني به الذوبان، وقد دعا في هذا الصدد بعض المشاركين إلى أن يسعى المجلس إلى التحاور مع المؤسسات الأوروبية للاتفاق على مفهوم مشترك للاندماج.

٢- أن يكون مُقيّداً بالمحافظة على خصوصية المسلم المتمثلة في العقيدة والشعائر والأخلاق والأحكام الشرعية، خصوصاً ما كان منها قطعياً، وأن تكون المرونة فيه في سياق ما هو قابل للاجتهاد من أحكام الدين.

٣- أن يتم من خلال احترام القوانين التي تُنظم المجتمعات الأوروبية، وأشير في هذا الصدد إلى أن هذه القوانين فيها سعة للاندماج الإيجابي، ولكنها غير مستثمرة من قبل المسلمين.

٤- أن يكون مبنياً على أساس من البحث العلمي للواقع الأوروبي.

٥- أن يقوم على استثمار الفرص والإمكانات الكثيرة المُتاحة في المجتمع الأوروبي.

٦- أن يكون قائماً على أساس من الحوار المستمر مع مُكونات المُجتمع الأوروبي الثقافية والسياسية والاجتماعية.

مؤشرات

حسب آخر الدراسات الإحصائية «يورو ستات» الصادرة عن الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة) الخاصة بالمهاجرين في أوروبا سنة ٢٠١١م، نلخص بعض النقاط الأساسية[2].

الفقر والإقصاء الاجتماعي		
أهل البلد	أجانب لا يحملون جنسية بلد الإقامة	مهاجرون لا يحملون جنسية أي بلد أوروبي
٢٠	٣٢	٣٨
معدل المؤهلات		
١٩	٣٩	٤٦
العمل		
٨٠	٧١	٦٧

الفقر والإقصاء الاجتماعي

وتزداد خطورة الوقوع في براثن الفقر مع قلة الموارد، وتزداد الفجوة إلى ٣٠٪ في فرنسا والسويد ولكسمبورج وفنلندا وقبرص.

أما الدخل؛ فالفارق كبير، وهو انعكاس للفارق في سوق العمل بين أهل البلد والأجانب، وأقل الدول دخلاً للأجانب هي المجر وسلوفاكيا ولتوانيا وأستونيا ولاتفيا واليونان والتشيك، وأفضل الدخول للمهاجرين في لكسمبورج والنرويج وبريطانيا.

معدل المؤهلات

وهي نسبة الذين هم أكثر تأهلاً للعمل المطلوب، والجدول يدل على أن الأجانب مؤهلون أكثر من المواطنين بالضعف لنفس الوظيفة، ولوحظ أن المهاجرين يعانون لعدم معادلة الشهادات والخبرات التي حصلوا عليها في بلادهم الأصلية، وكذلك قلة اختلاطهم ووقوع التمييز ضدهم، يحدث ذلك في كل دول الاتحاد الأوروبي ماعدا سويسرا، ولكن يحدث بشكل شديد لافت للنظر في اليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وأستونيا حيث يصل الفارق إلى ٢٥ نقطة.

العمل

من أسباب هذا الفارق ضعف اشتراك النساء المهاجرات في سوق العمل وصعوبة الاندماج في هذا المجال، وكذلك تختلف نوعية العمل، ففي حين يعمل الرجال المهاجرون في البناء والمواصلات والمخازن، يعمل النساء في الصحة والمجتمع والتعليم، ويشتركان في أعمال أسواق الجملة والملابس والسكن وخدمات الإطعام، وقل تمثيلهم في مجالات الإدارة والخدمة العامة والدفاع والتعليم، ولعل من أسباب ذلك ضعف الاندماج وزيادة القيود الموضوعة أمامهم، ومن النقاط الإيجابية هي زيادة فرص العمل مع طول مدة الإقامة، كما أن هناك أدلة على أن المهاجرين الذين ولدوا خارج أوروبا تزيد فرصتهم في العمل مع استقرارهم في البلاد وإن كان الحصول على الجنسية لا يعني بالضرورة الاندماج الكامل والتخلص من التمييز والإقصاء، فهناك من قام بتغيير اسمه لكنه لم يتمكن من تغيير بشرته وملامحه.

التعليم الجامعي

اتضح عامة أن الجيل الثاني من المهاجرين أكثر من المواطنين تعليماً، والنساء أعلى من الذكور، ولكن أيضاً في بعض البلدان مثل بلجيكا وإسبانيا وألمانيا، فإن نسبة التعليم للجيل الثاني من أصل أجنبي أعلى ١٠٪ من أهل البلد، أما في المملكة المتحدة وأيرلندا، فإن المتعلمين بين الجيل الثاني من خلفية أجنبية أكثر ١٠٪ من الجيل الثاني من أصحاب الخلفية المختلطة أو الوطنية.

والمهاجر استطاع ذلك النجاح بالرغم من مشكلات اللغة والمجتمع، ولكن حتى إذا ما تمكن من تجاوز مختلف العقبات والصعاب وحصل على المؤهلات العلمية العالية فهذا لا يعني بالضرورة الحصول على عمل يتلاءم مع كفاءته.

أهل البلد	الجيل الأول من المهاجرين	الجيل الثاني (من أصل أجنبي)	الجيل الثاني (من أصل مختلط)
٢٦	٢٥	٢٨	٣٣

عوائق غربية

من أصحاب البلد من هو متعالٍ يرى الإسلام من منظار مشوَّه، وينظرُ إلى المسلمين بمنظور التحدي والغلبة والتفوق الذهني العلمي، ولكنه يعاني أيضاً من متاهات معيشية وأخلاقية وعلاقات اجتماعية مهترئة وصراع نفسي كبير، ولذلك فهم بحاجة ليد حانية تنقذهم من حيرتهم، وعقول واعية تعيد للإسلام بريقه دون اللجوء إلى المواجهة.

الاندماج كالحب، لا يتحقّق من طرف واحد، فإن كان هناك سعي من مسلمي أوروبا للاندماج الإيجابي مع الاحتفاظ بالهوية والعقيدة من طرفهم، فالطرف الآخر في مجمله في وادٍ آخر، يزخم بالتخوّف والظنون، وتستهويه العنصرية والاتهام، ويغرق في التشويه والنمطية، ويكفي اختلاف لكنة اللغة، أو درجات لون البشرة، أو شرقية اللباس، أو عربية الاسم، ليختلف الطرفان!

وفي الفترة الأخيرة ظهرت الأحزاب والحركات العنصرية، وأُعلنت أبحاث تؤكد التخوّف من وجود أطراف تريد إعاقة الاندماج، وأشارت نتائج الاستطلاع إلى أن ٥٨٪ من البريطانيين الذين شاركوا في هذا الاستطلاع يربطون الإسلام بالتطرف، في حين اعتبر ١٣٪ منهم أن الإسلام يقوم على السلام، وربط ٦٪ بين الإسلام والعدل، وحول سؤال بشأن ما إذا كان المسلمون لهم تأثير إيجابي في المجتمع البريطاني؛ رفض أربعة من كل عشرة أشخاص الموافقة على ذلك[٣].

وقد حذرت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية وعدم التسامح في مايو ٢٠١٣م من أن التردي الاقتصادي وإجراءات التقشف يغذيان عدم التسامح والعنف ضد المهاجرين، ودعا مفوض حقوق الإنسان بالمجلس الأوروبي إلى «ربيع أوروبي» لمواجهة التحيز ضد الإسلام[٤].

وفي استبيان لمؤسسة «جالوب» مؤخراً، فإن معظم أهل بلاد شمال أوروبا (السويد، الدنمارك، فنلندا) أعربوا عن موافقتهم لرؤية أعداد المهاجرين إليها تزداد أو تبقى على معدلها الحالي، ما عدا بريطانيا فإن ٦٩٪ يريدون أن تنقص أعداد المهاجرين، أما دول أوروبا المطلة على البحر المتوسط فتؤيد قلة المهاجرين (اليونان، إسبانيا، إيطاليا، مالطا)، أما فرنسا فتقريباً النصف مع الزيادة[٥].■

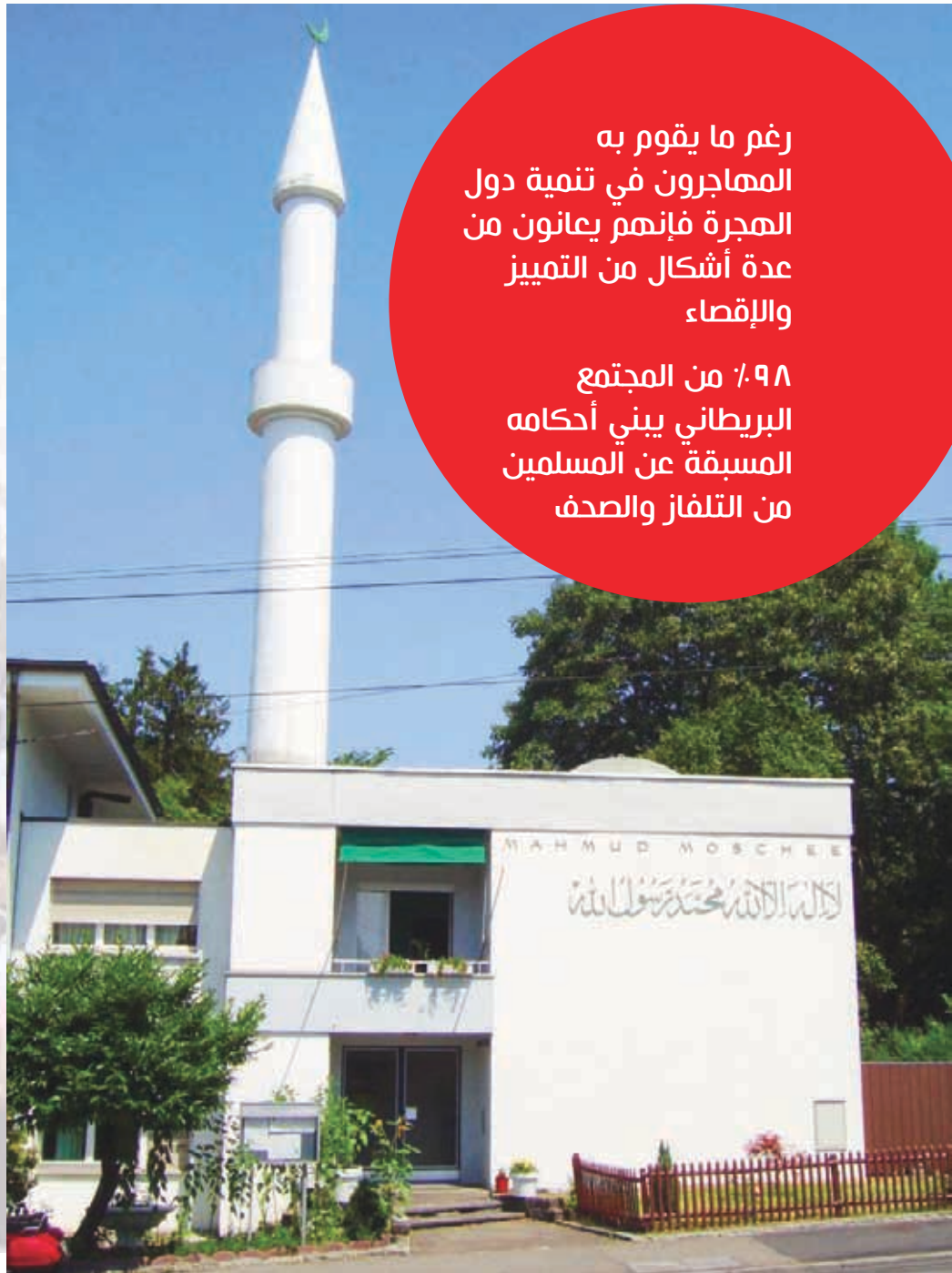

رغم ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الهجرة فإنهم يعانون من عدة أشكال من التمييز والإقصاء

٩٨٪ من المجتمع البريطاني يبني أحكامه المسبقة عن المسلمين من التلفاز والصحف

الهوامش

(١) المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث سنة ٢٠٠٧م، البيان الختامي للدورة العادية السابعة عشرة (سراييفو).

(2) Eurostat statistical book
Migrants in Europe2011
http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/pdf/migrants_in_europe_eurostat_2011_en.pdf

(٣) أحمد عيسى، مسلمو بريطانيا.. فجوة التواصل وعوائق الاندماج، مجلة «المجتمع» العدد (١٩٥٩).

(٤) التقرير العالمي سنة ٢٠١٣م: الاتحاد الأوروبي- هيومن رايتس ووتش.

(5) How the World Views Migration: IOM - Gallup World Poll- 232015/1/
https://www.iom.int/news/how-world-views-migration-iom-gallup-world-poll

indd 1 9/22/15 10:50 AM

اتفاقية عام 1951م الخاصة بوضع اللاجئين..
هل هي مصدر مساعدة أم مصدر إعاقة؟

تعهد الاتحاد الأوروبي ببناء نظام أوروبي مشترك للجوء على أساس التطبيق الكامل والشامل لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١م، والمنوطة بعمل المفوضية، وللاتحاد الأوروبي دور مهم فيما يتعلق بقضايا اللجوء وإعادة التوطين داخل وخارج الاتحاد، كما أن لقوانين وممارسات الاتحاد الأوروبي تأثيراً كبيراً على تطوير آليات حماية اللاجئين في البلدان الأخرى.

«اللاجئ» في تعريف الاتفاقية: شخص يعيش خارج بلده بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو الانتماء لطائفة اجتماعية معينة

البلدان الموقِّعة على الاتفاقية غير ملزمة بمنح حق لجوء دائم لجميع اللاجئين

ولدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي؛ مثل المجلس الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية، سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية في المجالات المتصلة مباشرة بولاية المفوضية.

ولكل هذه الأسباب، فإن المفوضية تتابع عن كثب قانون وسياسة اللجوء الخاصة بالاتحاد الأوروبي، فتعزيز احترام معايير الحماية الدولية في قوانين وسياسة الاتحاد الأوروبي يحظى بأهمية حيوية بالنسبة للمفوضية، وفقاً لذلك، تقوم المفوضية بتقديم وجهات نظرها بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بحماية اللاجئين وإعادة التوطين والاندماج في الاتحاد الأوروبي المكون من ٢٧ عضواً.

قوانين ومبادئ

بدأت عملية وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف حماية اللاجئين في الشطر الأول من القرن العشرين في ظل عصبة الأمم، وهى الهيئة الدولية التي سبقت الأمم المتحدة، وبلغت ذروتها يوم ٢٥ يوليو ١٩٥١م، عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

وتبين الاتفاقية بوضوح من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة، وهي تحدد، بقدر متساوٍ، التزامات اللاجئ تجاه الحكومات المضيفة، كما تحدد بعض الفئات المعينة من الأشخاص، من قبيل الإرهابيين غير المؤهلين للحصول على صفة اللاجئ.

وقبل شهور من الموافقة على هذه الاتفاقية، بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملها في الأول من يناير ١٩٥١م، وأثناء العقود الخمسة التالية، ظلت هذه الاتفاقية تشكل أساس الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل توفير المساعدة والحماية لما يقدر بـ٥٠ مليون لاجئ.

وكان هذا الصك الأول مقصوراً على توفير الحماية بصفة أساسية للاجئين الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير أن بروتوكول عام ١٩٦٧م وسع بدرجة كبيرة من نطاق الولاية المنوطة بالمفوضية بعد أن انتشرت مشكلة النزوح في مختلف أرجاء العالم، ولقد كانت الاتفاقية الأصلية ملهمة أيضاً لعدد من الصكوك الإقليمية من قبيل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩م، وإعلان كارتاخينا لعام ١٩٨٤م الخاص بلاجئي أمريكا اللاتينية.

وقد وقّع ما مجموعه ١٣٩ دولة على أحد صكي الأمم المتحدة أو كليهما، بيد أنه مع تغير نمط الهجرة على الصعيد العالمي، ومع تزايد أعداد الأشخاص الذين يتنقلون من مكان إلى آخر، تغييراً جذرياً، في السنوات القريبة العهد، ثارت شكوك حول مدى مناسبة اتفاقية عام ١٩٥١م مع الألفية الجديدة، ولاسيما في أوروبا، التي تعتبر - بما ينطوي عليه ذلك من مفارقة - مكان مولدها.

وتوفر المفوضية في الوقت الحاضر المساعدة لما يزيد على ٢٢ مليون شخص، ولا تزال هذه الاتفاقية، التي أثبتت مرونتها بقدر ملحوظ في الأوقات السريعة التغير، تشكل حجر الزاوية في ولاية المفوضية الخاصة بالحماية، ونرد فيما يلي بعض الأسئلة الأكثر شيوعاً عن الاتفاقية.

- لماذا تعتبر هذه الاتفاقية مهمة؟

كانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية دولية حقيقية تتناول النواحي الجوهرية من حياة اللاجئ، وقد بينت مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تكون على الأقل معادلة للحريات التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في بلد ما، وفي العديد من الحالات، الممنوحة لمواطني تلك الدولة، وتعترف هذه الاتفاقية بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة.

- ما الذي تتضمنه اتفاقية عام ١٩٥١م؟

تعرف الاتفاقية المقصود بلفظة «لاجئ»، وتجمل حقوق اللاجئ، بما في ذلك حقوقه من قبيل حرية العقيدة والتنقل من مكان إلى آخر، والحق في الحصول على التعليم، ووثائق السفر، وإتاحة الفرصة للعمل، كما أنها تشدد على أهمية التزاماته/ التزاماتها تجاه الحكومة المضيفة، وينص أحد الأحكام الرئيسة في هذه الاتفاقية على عدم جواز إعادة اللاجئين - والمصطلح القانوني هو حظر الطرد أو الرد - إلى بلد يخشى/ أو تخشى فيه من التعرض للاضطهاد، كما أنها تحدد الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين لا تشملهم هذه الاتفاقية.

- ما الذي يحتويه بروتوكول عام ١٩٦٧م؟

أزال البروتوكول الحدود الجغرافية والزمنية الواردة في الاتفاقية الأصلية التي كان لا يسمح بموجبها إلا للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت في أوروبا قبل ١ يناير ١٩٥١م، بطلب الحصول على صفة اللاجئ.

- من هو اللاجئ؟

تعرف المادة الأولى من الاتفاقية بوضوح من هو اللاجئ: إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.

- ما الحماية؟

تقوم الحكومة بإنفاذ قوانين البلد وتعمل على حماية مواطنيها وفقاً لهذه الأحكام، وعندما تكون الحكومات عاجزة أو غير مستعدة للقيام بذلك، وفي أحيان كثيرة أثناء صراع أو حرب أهلية، يفر أشخاص كثيرون من أوطانهم، وفي أغلب الأحيان، إلى بلد آخر، حيث يتم تصنيفهم كلاجئين، ونظراً لأنهم لم يعودوا يتمتعون بحماية حكوماتهم، فإن المجتمع الدولي يضطلع بهذا الدور.

- من الذي يحمي اللاجئين؟

تقع على عاتق الحكومات المضيفة، بصفة أساسية، مسؤولية حماية اللاجئين، وتعتبر البلدان الـ١٣٩ على نطاق العالم، التي وقعت على اتفاقية عام ١٩٥١م، ملزمة بتنفيذ أحكامها، وتحتفظ المفوضية بـ«التزام رقابي» على هذه العملية، وتتدخل حسب الاقتضاء لضمان منح اللاجئين الصادقين اللجوء، وعدم إرغامهم على العودة إلى بلدان يخشى أن تتعرض فيها حياتهم للخطر، وتلتمس الوكالة السبل من أجل مساعدة اللاجئين على بدء حياتهم مجدداً، إما من خلال العودة الطوعية إلى أوطانهم أو، إن لم يكن ذلك ممكناً، من خلال إعادة توطينهم في دول مضيفة أو بلدان ثالثة أخرى.

- هل لا تزال هذه الاتفاقية مناسبة للألفية الجديدة؟

نعم، فقد اعتمدت من أجل معالجة العواقب الناجمة عن الحروب العالمية، وتفسخ الإمبراطوريات، والنزوح الجماعي للأشخاص، وقد تكون طبيعة الصراعات وأنماط الهجرة قد تغيرت في العقود المتداخلة، غير أن هذه الاتفاقية قد أثبتت مرونتها بدرجة كبيرة في المساعدة على حماية ما يقدر بـ٥٠ مليون شخص في جميع أنواع الحالات، وسوف تستمر في عمل ذلك وذلك نظراً لأن طبيعة الاضطهاد ذاتها لا تتغير.

- هل المقصود بالاتفاقية تنظيم

تقع على عاتق الحكومات المضيفة مسؤولية حماية اللاجئين وتعتبر البلدان الـ١٣٩ الموقّعة على اتفاقية عام ١٩٥١م ملزمة بتنفيذ أحكامها

قوانين واتفاقيات حماية اللاجئين وضعت في الشطر الأول من القرن العشرين

تنقلات المهاجرين؟

لا، فهناك الملايين من المهاجرين الاقتصاديين وغيرهم من المهاجرين، قد اغتنموا تحسن الاتصالات في العقود القليلة الماضية من أجل التماس حياة جديدة في بلدان أخرى، وبصفة أساسية البلدان الغربية، بيد أنه يجب ألا يخلط بينهم بطريق الخطأ، حيث إنهم يتعمدون ذلك في بعض الأحيان، وبين اللاجئين الصادقين الذين يفرون من الاضطهاد الذي يهدد حياتهم وليس بسبب مجرد ضائقة اقتصادية، ويجب على الحكومات أن تتصدى لمشكلتين منفصلتين بطريقتين مختلفتين؛ معالجة قضايا اللاجئين من خلال الإجراءات الخاصة بمنح اللجوء والمشكلات المتعلقة بالهجرة، بصورة منفصلة تماماً.

- كيف تفرق المفوضية بين اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين؟

يغادر المهاجر الاقتصادي عادة بلده طواعية من أجل التماس حياة أفضل، ويتمتع بحماية حكومته أو حكومتها الوطنية، غير أن اللاجئ ليس له خيار سوى الفرار من البلد بسبب ما يتعرض له من التهديد بالاضطهاد.

- هل تشمل الاتفاقية الأشخاص النازحين داخلياً؟

ليس بوجه اليقين، فاللاجئون هم أشخاص عبروا حدوداً دولية إلى بلد ثانٍ التماساً للأمان، أما الأشخاص النازحون داخلياً فقد يكونون قد هربوا لأسباب مماثلة، غير أنهم يبقون في أراضيهم وبذلك يظلون خاضعين لقوانين تلك الدولة، وفي أزمات بعينها، تقدم المفوضية المساعدة للعديدٍ من الملايين، ولكن ليس لكافة النازحين داخلياً الذين يقدر عددهم بما بين ٢٠ و٢٥ مليون شخص على النطاق العالمي، وتدور في الوقت الحاضر مناقشات واسعة النطاق على الصعيد الدولي حول الطريقة الأفضل التي يمكن من خلالها توفير الحماية لهؤلاء الأشخاص المرحلين، ومن الذي يقوم بذلك.

- هل باستطاعة الاتفاقية حل مشكلات اللاجئين؟

يصبح الأشخاص لاجئين، إما على أساس فردي أو كجزء من نزوح جماعي، وذلك بسبب مشكلات سياسية، أو دينية، أو عسكرية، أو غير ذلك من المشكلات التي تنشأ في بلد موطنهم، ولا تستهدف الاتفاقية معالجة هذه الأسباب الجذرية، بل التخفيف من نتائجها، وذلك عن طريق إتاحة درجة من الحماية القانونية الدولية وغيرها من المساعدات للضحايا، ومساعدتهم في نهاية الأمر على بدء حياتهم من جديد، ومن الممكن أن تسهم الحماية بدرجة ما في التوصل إلى حل شامل، غير أنه مع تزايد أعداد اللاجئين بدرجة كبيرة في العقود القريبة العهد، بات واضحاً أن العمل الإنساني لا يمكن أن يعمل بديلاً عن العمل السياسي في حل أزمات المستقبل أو اجتنابها.

- ما الالتزامات التي تقع على عاتق اللاجئ؟

على اللاجئين أن ينصاعوا لقوانين وأنظمة بلد اللجوء الذي يقيمون فيه.

- هل المطلوب من البلد الموقّع على الاتفاقية أن يمنح لجوءاً دائماً لجميع اللاجئين؟

لا تقضي الاتفاقية بمنح حماية تلقائية أو دائمة، وقد تنشأ حالات يندمج فيها اللاجئون بصورة دائمة في بلد لجوئهم، غير أنه في أحوال مغايرة قد تزول عن شخص ما صفة اللاجئ عندما يزول الأساس الذي أدى إلى منحه أو منحها وضع اللاجئ، وتعتبر العودة الطوعية إلى الوطن الحل المفضل للأشخاص اللاجئين، وذلك عندما تسمح الأحوال السائدة في بلدهم الأصلي بالعودة الآمنة.

- من هم الذين لا تشملهم هذه الاتفاقية؟

الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء.

- هل باستطاعة الجندي أن يكون لاجئاً؟

اللاجئ هو شخص مدني، والشخص الذي يستمر في الاشتراك في أنشطة عسكرية لا يمكن النظر في منحه اللجوء.

- هل باستطاعة البلدان غير الأطراف في الاتفاقية أن ترفض السماح بدخول اللاجئين الراغبين في ذلك؟

تعتبر جميع الدول، بما فيها الدول التي لم توقّع على الاتفاقية، ملزمة بالتمسك بمعايير الحماية الأساسية التي تعتبر جزءاً من القانون الدولي العام، ويجب، على سبيل المثال، ألا يعاد أي لاجئ إلى أراض تتعرض فيها حياته أو حياتها، حريته أو حريتها للتهديد.

- ما «عميل الاضطهاد»؟

يشير هذا المصطلح إلى شخص أو منظمة – حكومات، أو ثوار، أو جماعات أخرى – ترغم الناس على الفرار من ديارهم، غير أن منشأ الاضطهاد ليس عاملاً حاسماً، إذ إن المهم هو ما إذا كان شخص ما يستحق الحصول على حماية دولية أم لا بسبب عدم توافر هذه الحماية في بلده الأم.

- هل «الحماية المؤقتة» تختلف مع اتفاقية عام ١٩٥١م؟

توافق الدول في بعض الأحيان على توفير «الحماية المؤقتة» عندما تواجه تدفقاً جماعياً مفاجئاً من الأشخاص، مثلما حدث أثناء الصراع الذي نشب في يوغوسلافيا السابقة في السنوات الأولى من التسعينيات، وعندما تتعرض أنظمتها الخاصة بمنح اللجوء لضغوط هائلة، وفي مثل هذه الظروف، تعمل «الحماية المؤقتة» لفائدة الحكومة وملتمسي اللجوء على حد سواء، غير أنها تكمل فقط الحماية التي توفرها الاتفاقية ولا تعتبر بديلاً عنها.

- هل هنا بعض البلدان، مثل البلدان الموجودة في أوروبا، الغارقة بملتمسي اللجوء؟

ما فتئت أوروبا تتسم بقدر كبير جداً من كرم الضيافة تجاه اللاجئين، بما في ذلك أثناء الصراعات التي شهدتها دول البلقان في التسعينيات، غير أن بعضاً من أشد دول العالم فقراً وأقلها تجهيزاً، ولاسيما في أفريقيا، تستضيف الجانب الأعظم من جموع اللاجئين في العالم.

- هل يمكن الإعلان عن أي بلد بأنه «آمن» بمعنى أنه لا يمكن أن يفرز لاجئين؟

لا، حتى في الدول التي لا يوجد فيها بصفة عامة خطر جدي للتعرض للاضطهاد، لا بد مع ذلك من النظر في دعاوى الرعايا، وقد توجه هذه الدعاوى من خلال «إجراء معجل» بشرط أن يمنح ملتمسو اللجوء الفرصة لأن يعترض على الترجيح بعدم وجود خطر التعرض للاضطهاد.■

الاتفاقية لا تمنح اللجوء للعسكريين حيث تعتبر اللاجئ شخصاً مدنياً

المرجع

http://www.unhcr-arabic.

المائة مسلم الأكثر قوة وتأثيراً في بريطانيا

وجاء في المقدمة أن المسلمين يشاركون بأكثر من ٣١ مليار جنيه إسترليني في اقتصاد بريطانيا كل عام، وذكرت أن الغرض من القائمة هو توضيح كيف أن قيمنا الإسلامية الأساسية التقليدية من التعاطف والموضوعية والنزاهة والحياد هي التي تدفع مساهمتنا في تحقيق الرفاه الاجتماعي والثقافي لبريطانيا، لكن هذه القيم لا تكفي وحدها للتغلب على التحديات التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين.

نحن بحاجة لطريقة أقوى وأكثر مهنية لتعزيز الجوانب الإيجابية لديننا، وتثمين مساهمة المسلمين من الأكاديميين والأطباء والمهنيين ورجال الأعمال من الرجال والنساء لهذا البلد الذي نعيش ونعمل فيه، القائمة بالترتيب الأبجدي الإنجليزي:

عبيد مفتي، الرئيس التنفيذي للبنك المتحد.

لورد آدم باتل، مجلس اللوردات.

د. أحمد مصطفى، الفنان والباحث.

أحمد سلام، رئيس التمويل الإسلامي.

إحسان إلهي، العضو المنتدب فرع العقارية لبنك HSBC أوروبا.

عامر أنور وشركاه للمحاماة.

أمين ماوجي، الشريك في إرنست ويونج.

أمين تيجاني، الرئيس التنفيذي LPC للأدوية والكيماويات.

لورد أمير باتيا، مجلس اللوردات.

أمير خان، الملاكم.

أمجد حسين، المدير العام لشركة النقل البحري.

أمجد علي، رئيس قسم الأمانة HSBC في المملكة المتحدة.

أنيلا بياج، الصحفية بجريدة «الصن».

سير أنور برفيز، رئيس مجموعة بيستواي للتجارة.

عقيل أحمد، محرر الدين بالقناة الرابعة.

أرت مالك، ممثل.

عارف باتل، المدير التنفيذي لشركة

Falsaltex.
عارف مشتاق، مدير LTSB.
أشرف بيراني، المدير المالي البنك الإسلامي البريطاني.
إمي كلارك، الكاتب ومصمم الحدائق.
د. فرحان نظامي، مؤسس مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية.
فيروز قاسم، رئيس مجموعة فيروكا.
فؤاد نهدي، محرر «كيو نيوز».
جائي إيتون، الكاتب.
د. غياث الدين صديقي، رئيس البرلمان المسلم ببريطانيا.
سير غلام نون، رئيس منتجات نون.
هيفا فهوم الكيلاني، مؤسس منتدى المرأة العربية.
حنيف لالاني، المدير المالي BT.
د. هاني البنا، رئيس الإغاثة الإسلامية.
هارون خان، الرئيس التنفيذي برايم تي في.
فاروق وهارون شيخ، شركة كير تك.
د. حسينة لوقات، كاتبة.
عمران خان الشريك، مجموعة المحامين.
سير إقبال سكراني، الأمين العام السابق MCB.
أيرين خان، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية.
عرفان قدير، مدير بنك أيرلندا.
جيمس كان، الرئيس التنفيذي لشركة هاميلتون برادشو (للتوظيف).
جافيد خان، المدير المالي، الدوري الممتاز.
جافيد خان، الرئيس التنفيذي لمجلس للتعليم بمنطقة هارو،
خورشيد درابو، القاضي.
د. منازير إحسان، المدير العام للمؤسسة الإسلامية ليستر.
مسعود شادجيرة، مؤسس لجنة حقوق الإنسان الإسلامية.
ميرزا أحمد، رئيس اللجنة القانونية بمجلس مدينة برمنجهام.
محمد الفايد، رئيس هارودز السابق.
محمد علي، الرئيس التنفيذي لقناة «الإسلام».
لورد محمد الشيخ، مجلس اللوردات.
محمد قيوم، مدير معهد الدراسات المصرفية والتأمين الإسلامي.
محمد سرور، النائب بمجلس العموم.
معظم مالك، نائب مدير وزارة التنمية الدولية.

محمد عبدالباري، الأمين العام MCB.
موسيجي أحمد تاكوليا، متروبوليتان الإسكان.
ناز كوكر، رئيس المؤسسة الصحية بسانت جورج.
نادر ليلاني، مؤسس متاجر ٩٩ بنس.
نجيب خيراج، المدير المالي لبنك باركليز.
نذير أفضال، مدير أول النيابة العامة.
لورد نذير، أحمد مجلس اللوردات.
نور زمان رشيد، هارفي ناش لندن.
بيروين وارسي، مدير A S للأغذية.
بيتر ساندرز، المصور.
بينكي ليلاني، كاتبة في فن الطيخ.
البارونة بولا الدين، مجلس اللوردات.
راجح عمر، الصحفي بقناة «الجزيرة».
روحي حامد، منتج أفلام وثائقية.
صديق خان، عضو مجلس العموم.
سجاد كريم، عضو البرلمان الأوروبي.
سلمى يعقوب، حزب الاحترام.
سلمان إقبال، الرئيس التنفيذي لشركة ARY الرقمية.
سلمان أمين، رئيس شركة بيبسي في المملكة المتحدة وأيرلندا.
سارة جوزيف، محررة مجلة EMEL.
سعيدة وراثي، نائب رئيس حزب المحافظين.
شهيد مالك، مجلس العموم.
شمس هاد، الرئيس التنفيذي الخلايا الجذعية.
سيد كمال، البرلمان الأوروبي.
سيد لاخطي حسنين، مؤسس الهيئة الإغاثية «يد مسلمة».

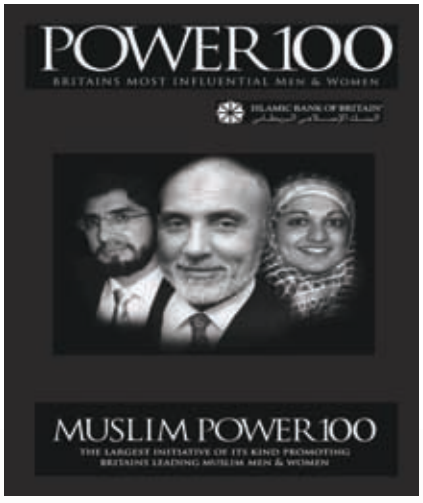

د. طاهر عباس، مدير المركز الجامعي لدراسة الأعرق والثقافات برمنجهام.
طارق جعفر، مساعد مفوض شرطة العاصمة.
طارق رمضان، المفكر وأستاذ الدراسات الدينية بأكسفورد.
طارق مودود، أستاذ علم الاجتماع والسياسة جامعة بريستول.
د. والي تسار الدين، رئيس رابطة البنجلاديش.
وقار عزمي، رئيس التنوع العرقي، مكتب مجلس الوزراء.
وقار أحمد، مساعد نائب رئيس جامعة ميدلسكس.
ياسمين عليباهي براون، صحفية مستقلة.
ياسمين حسين، مديرة المساواة بالجمعية الوطنية لويلز.
ياسمين قريشي، مستشار حقوق الإنسان لكين ليفينجستون عمدة لندن السابق.
يوسف إسلام، المغني والداعية.
إيفون ريدلي، الصحفية.
زاهدة منظور، الخدمات القانونية والمظالم.
زارين روحي أحمد، رئيس المنتدى المسلم البريطاني.■

المصدر

1- Khalid Darr, Chairman of Judges, Muslim Power100, Carter Andersen, 2007.
2- http://www.power100.co.uk/assets/pdf/MUSLIM_100_PUBLICATIONs.pdf

أول انتخابات برلمانية مصرية في ظل «الانقلاب».. حرة أم مصطنعة؟

محمد جمال عرفة

برغم تحديد لجنة الانتخابات في مصر لمواعيد بدء أول انتخابات برلمانية تُجرى في أعقاب الانقلاب على الرئيس «محمد مرسي»، وتولي قائد الجيش «عبدالفتاح السيسي» رئاسة مصر عقب انتخابات رئاسية مشكوك في نزاهتها، فإن عقبات ومشكلات قانونية وسياسية تواجه إجراء الانتخابات في موعدها.

ويقول خبراء وسياسيون ونشطاء: إن البرلمان القادم يهدف إلى زيادة صلاحيات «السيسي»، وإن دعوته لتشكيل قائمة موحدة للأحزاب تعكس الرغبة في السيطرة على البرلمان عبر قائمة «في حب مصر» التي شكلها جنرالات وسياسيون، أبرزهم اللواء سامح سيف اليزل، وفريق من السياسيين القدامى من أصحاب النفوذ في العهد السابق.

ويرى هؤلاء أن دعوات «السيسي» وأنصاره المتكررة لتشكيل قوائم أو قائمة انتخابية مشتركة تضم القوى اليسارية والليبرالية وأنصار الحزب الوطني السابق لتكون ظهيراً سياسياً لـ «السيسي» داخل البرلمان، وتجعلهم يستحوذون على مقاعد البرلمان الـ٦٠٠؛ تعني حرمان أي معارض من دخول البرلمان، بينما القائمة الأساسية تضم ٧ من جنرالات الجيش السابقين الكبار.

المال والانتخابات

أيضاً تخوف سياسيون من سيطرة رأس

المال على الانتخابات، وقال تامر عليان، عضو الهيئة العليا لحزب الحركة الوطنية المصرية: إن المسيطرين على برلمان ٢٠١٠م بالتزوير هم أنفسهم الذين يسعون بكل قوة حالياً للسيطرة على برلمان ٢٠١٥م، من أصحاب رأس المال السياسي الذي لا يعلم مصادره.

ورصدت صحف مصرية منها «الوطن» و«بوابة الفجر» و«الوفد» (وهي صحف مؤيدة للسلطة الحالية) ما قالت: سيطرة نواب الوطني على الترشيحات وعودتهم بقوة؛ ما يتوقع معه فوزهم بسبب إنفاق الملايين في الدعاية، وغياب قوى سياسية حقيقية قادرة على التصدي لهم من اليسار أو اليمين، وفي ظل حظر ومنع الأحزاب الإسلامية واعتقال الإخوان.

ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية المقبلة للمصريين في الخارج يومي ١٧ و١٨ أكتوبر ٢٠١٥م، وفي الداخل يومي ١٨ و١٩ أكتوبر، أما المرحلة الثانية فستكون للمصريين بالخارج يومي ٢١ و٢٢ نوفمبر المقبل، وفي الداخل يومي ٢٢ و٢٣ نوفمبر من الشهر نفسه.

عقبات

ومن أبرز العقبات التي تواجه الانتخابات هي ١٠ طعون قضائية أمام المحاكم المصرية تطالب بوقف الانتخابات، وتصريحات لخبراء قانون بأن الانتخابات والبرلمان المقبل لن يكون دستورياً وسيتم الطعن عليه وحله، فضلاً عن إثارة جدل جديد بشأن سعي محتمل للرئيس المصري بتعديل الدستور بهدف سحب اختصاصات للمجلس تمنعه من إلغاء قرابة ٢٦٣ قانوناً أصدرها السيسي في ٢٤٠ يوماً، ولا يزال يصدر غيرها.

وتكشف البيانات والإحصاءات الخاصة بالمرشحين تراجع أعدادهم عن المرة الأولى للترشح في فبراير الماضي التي بلغ فيها عدد المرشحين ٧ آلاف و٤٤ مرشحاً بنسبة ١٦٪.

وأرجع مراقبون تناقص الأعداد في الانتخابات الحالية إلى عدة أسباب، أهمها قرار إعادة الكشف الطبي وتكلفته، وتراجع عدد كبير من الأحزاب عن دعم مرشحيها وإحباط بعضهم بسبب التأجيلات والمخاوف من الطعون.

وكانت محكمة القضاء الإداري قضت ببطلان قرار اللجنة العليا للانتخابات بالاعتداد بالكشوف الطبية السابقة لطالبي الترشح، وألزمت اللجنة المرشحين بتقديم كشوف طبية حديثة تفيد بتمتعهم بالليقة الذهنية والنفسية، وأنهم ليسوا من متعاطي المخدرات والمسكرات.

وتلقت محكمة القضاء الإداري، السبت ١٢ سبتمبر الماضي، ١٠ دعاوى قضائية جديدة، تطالب بوقف إجراء الانتخابات البرلمانية لحين تعديل قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، وإلغاء تحصيل رسوم جديدة للكشوف الطبية، بالنسبة للمرشحين الذين سبق لهم تسديد تلك الرسوم، وبإحالة قانون تقسيم الدوائر للمحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته.

انسحاب أحزاب وحظر أخرى

وأعلنت أحزاب وتيارات ليبرالية أبرزها حزب الدستور، وقائمة «صحوة مصر» برئاسة عبدالجليل مصطفى، وأحزاب ذات توجهات إسلامية مثل حزب الوسط، الانسحاب من المشاركة في الانتخابات، فضلاً عن العديد من الشخصيات العامة والشبابية التي أعلنت مقاطعتها الانتخابات.

وبعد حظر أنشطة الأحزاب الإسلامية الرئيسة المؤثرة التي عارضت انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م، وحلها واعتقال ومطاردة أعضائها، وأبرزها أحزاب الحرية والعدالة، والبناء والتنمية، والحضارة، والأصالة، والاستقلال، بدأت يوم ١٨ أغسطس الماضي حملة جديدة للمطالبة بمنع ٣ أحزاب إسلامية نجت من الحظر والحل من المشاركة في انتخابات البرلمان المقبل، وحلها ومنع نشاطها.

والأحزاب الثلاثة هي النور، والوسط، ومصر القوية، التي طالب مدشنو الحملة الجديدة بحلها باعتبارها أحزاباً دينية، وطالبوا بمنع اختلاط الدين بالسياسة عبر الوقوف أمام وجود الأحزاب ذات المرجعية الدينية على الساحة السياسية، وتطبيق (المادة ٧٤) من دستور ما بعد الانقلاب والتي تنص على عدم إنشاء أحزاب على أساس ديني.

وزعم مؤسسو الحملة أنهم يتخوفون من عودة جماعة الإخوان المسلمين للحياة السياسية والبرلمانية، متخفية وراء ستار الأحزاب الدينية، خاصة حزب النور السلفي، مدعين أن لديهم فيديوهات موثقة تثبت أن هذه الأحزاب «تجار دين» يستغلون العاطفة الدينية للشعب المصري.

ومع أن حزب الوسط ليس له وجود فعلي

حزب النور السلفي رغم تأييده الانقلاب ودعم «السيسي» بات صاحب النصيب الأكبر من الهجوم على الأحزاب ذات المرجعية الدينية

«السيسي» يدعو ضمنياً لتعديل الدستور ويقول: إنه كُتب بنوايا حسنة والدول لا تبنى بالنوايا الحسنة فقط

سياسيون يتوقعون سيطرة المال السياسي والحزب الوطني وجنرالات سابقين على البرلمان المقبل

على الساحة بعد اعتقال وحبس رئيسه أبو العلا ماضي (الذي أفرج عنه بعد عامين في السجن بلا اتهام ولا يزال أمام قضية يحاكم بسببها)، وبقاء نائبه عصام سلطان داخل السجن، وأعلن الحزب رسمياً يوم ١٥ سبتمبر الماضي عدم مشاركته في الانتخابات المقبلة، فقد أدخلته هذه الحملة لمنع الأحزاب الدينية ضمن الأحزاب المستهدف حلها، بزعم أن أعضاءه منشقون على الإخوان.

أيضاً حزب مصر القوية الذي يرأسه د. عبدالمنعم أبو الفتوح، العضو السابق في مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان، والذي استقال ليؤسس هذا الحزب الجديد، يعارض حالياً نظام «السيسي»، ويعتقد أنصاره أنه لن يشارك في الانتخابات المقبلة.

النور السلفي

أما حزب النور السلفي، ورغم أنه أيَّد انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م ضد الرئيس «محمد مرسي»، وانتقد الإخوان، ودعم انتخاب «عبدالفتاح السيسي»، فإن كل ذلك لم يشفع له وكان الهجوم الأبرز من نصيبه.

واضطر الحزب تحت سلسلة من الهجمات ضده لقصر ترشيحه على قائمتين فقط بدلاً من ٤ قوائم؛ ما يعني تقديمه ٦٠ مرشحاً فقط بنسبة ١٠٪ من مقاعد البرلمان بعدما برز الحزب كثاني أكبر القوى الحزبية في مصر بعد الفوز بنحو ٢٢٪ من مقاعد برلمان ٢٠١٢م.

وشن سمير غطاس، رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات السياسية والإستراتيجية، عضو اللجنة الاستشارية لحملة «لا للأحزاب الدينية»، هجوماً حاداً على حزب النور، متهماً إياه بالعمالة لصالح أمريكا والسعي وراء تمزيق الدولة وتفكيك المجتمع.

وزعم غطاس أن المخابرات الأمريكية تحضر أدوات جديدة كعملاء لها، بديلاً عن جماعة الإخوان المسلمين، وهم الأحزاب الدينية وعلى رأسهم حزب النور، موضحاً أنها تخطط للدفع بهم في مجلس النواب المقبل لتمزيق الدولة وتفكيك المجتمع، والدليل على ذلك الزيارات المستمرة لقيادات الحزب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وسفارتها في القاهرة.

واعتبر غطاس أن تصريحات حزب النور عن دعم الدولة وعبدالفتاح السيسي، بمثابة نوع من التكتيك والمناورة، مؤكداً أنهم ضد الأحزاب الدينية بصفة عامة وليست الإسلامية فقط، قائلاً: لو أن «تواضروس» (بابا الكنيسة الشرقية والمسيحيين في مصر) أراد إنشاء حزب ديني لكنا أول المهاجمين والمعارضين له، على حد زعمه.

القوى المدنية.. ونفوذ الإسلاميين

ويقول محللون ومراقبون: إن حملة حل الأحزاب الدينية دليل على تخوف القوى المدنية من نفوذ الإسلاميين، حيث تعاني الأحزاب الليبرالية واليسارية من حالة هزال شديدة، علاوة على الصراعات فيما بينهما، كما أن رصيدها الشعبي، بحسب انتخابات عام ٢٠١٢م، كان ضعيفاً ولا يكاد يُذكر.

وفي هذا الصدد، يقول د. يسري العزباوي، الباحث السياسي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: إن انطلاق الحملة أمر طبيعي لقرب موعد إجراء الانتخابات البرلمانية، وتخوف القوى المدنية من إعادة إنتاج برلمان يسيطر عليه الإسلاميون، بالتزامن مع ضعف القوى المدنية.

وأضاف: الحملة لن تنجح فيما تصبو إليه؛ لأن أحزاب مثل النور، والوسط، ومصر القوية، وغيرها دستورية، وسبق أن فشلت دعوات قضائية سابقة في الحصول على حكم قضائي بحلها.

أيضاً يفسر القيادي اليساري حسين عبدالرازق، عضو الهيئة العليا لحزب التجمع، وعضو لجنة الخمسين لإعداد الدستور (ما بعد انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م)، توقيت إطلاق اللجنة بتخوف القوى المدنية من سيطرة الإسلاميين على البرلمان المقبل، ويرى أن ملاحقة أحزاب الإسلاميين قضائياً أمر صعب؛ لأن القضاء رفض مسبقاً دعاوى حل هذه الأحزاب، لأن برامجها تتطابق مع القانون والدستور، ولا يوجد بها أي عوار.

ويؤكد خبراء الشأن السياسي والقانوني أنها حملة محكوم عليها بالفشل، لأنه لا يوجد في مصر حزب يُعترف بأنه حزب ديني، مؤكدين أن إصدار القضاء لحكم بحل أحد الأحزاب يحتاج إلى إجراءات قانونية عديدة.

> مساعي تعديل دستور الانقلاب هدفها عرقلة المجلس الجديد لتمنعه من إلغاء ٢٦٣ قانوناً أصدرها «السيسي» في ٢٤٠ يوماً
>
> قيادي بحزب «التجمع» اليساري يعترف بأن برامج الأحزاب الإسلامية تتطابق مع القانون والدستور ولا يوجد بها أي عوار
>
> الفقيه الدستوري نور فرحات في رسالة لـ«السيسي»: دولة تسمح للملاءمات الفردية بتبرير انتهاك الدستور هي دولة تخطو أولى خطواتها نحو الفاشية

تعديل الدستور

وكان من اللافت قبل الانتخابات تصريح «عبدالفتاح السيسي» يوم الأحد ١٣ سبتمبر أمام طلاب بعض الجامعات بأن الدستور المصري كُتب بنوايا حسنة، والدول لا تبنى بالنوايا الحسنة فقط، مطالباً ضمناً بتعديل الدستور.

ثم انطلاق إعلاميين مصريين مؤيدين للسلطة، في حملة هجوم على الدستور والقول بأن الدستور المصري كارثة قانونية، وبعضهم نفى أن يكون «السيسي» دعا لتعديل الدستور، واستغرب آخرون من دعوات تعديله، وأوضحوا أن من شأن الدعوة إلى تعديله أن تفتح النار على السلطة.

حيث زعم الإعلامي أحمد موسى، المقرب من السلطة، أن الدستور المصري دستور لا يرقى إلى تطلعات المصريين ولا يصلح لهم، «وافقنا عليه لعدم وجود بديل».

وقد توقع المحامي منتصر الزيات، المرشح لمنصب نقيب المحامين، عدم إجراء الانتخابات البرلمانية بنسبة كبيرة، خلال الشهر المقبل، وقال الزيات في تصريحات صحفية: أظن أيضاً أنه لن تُجرى انتخابات قبل إجراء تعديل دستوري.

وتابع: أظن أن البرلمان الذي يحل الحكومة بالثلث ويطيح بالرئيس بثلثي أعضائه لن يكون مأموناً رغم كثرة الحديث عن القائمة الموحدة أو ضمانة من المعارضة.

وطالب الإعلامي سيد علي بتفسير «السيسي» لكلامه، وقال: هذا الكلام كان ليقال قبل التصويت على الدستور، وتساءل: من اختار لجنة كتابة الدستور؟ في إشارة منه إلى «السيسي».

وحذر الإعلامي إبراهيم عيسى من فتح باب تعديل الدستور، ووصف الأصوات الداعية إلى تعديل الدستور بـ «نار الله الموقدة»، وقال: إن «السيسي» له صلاحيات واسعة جداً في الدستور، ولن يستطيع أحد منعه من فعل أمر ما.

وقال: إن طلب البعض من «السيسي» تعديل الدستور من أجل توسيع صلاحياته رغبة من أصحابها للعودة إلى حكم الفرد، واستنكر انتقاد البعض للدستور، مشيراً إلى أن الدستور هو الاستحقاق الأول وهم الآن أمام الاستحقاق الثالث.

خطوة تجاه الفاشية

وقد نشر موقع «محامون» تعليقاً لكبار المحامين والحقوقيين المصريين على تصريحات «السيسي»، حيث قال قانونيون وساسة: إن انتهاك الدستور خطوة تجاه الفاشية، وتوقعوا تعديلاً دستورياً قبل البرلمان.

ورصد موقع «محاماة نيوز» آراء عدد من القانونيين المهمومين بالسياسة حول تلك التصريحات، حيث أكد الفقيه الدستوري نور فرحات في رسالة لـ «السيسي» أن دولة تسمح للملاءمات الفردية بتبرير انتهاك الدستور هي دولة تخطو أولى خطواتها نحو الفاشية.

وقال المرشح الرئاسي الأسبق أيمن نور في تعليق مقتضب عبر صفحته على «تويتر»: إن إهانة الدستور أو السخرية منه أو التلويح بخرقه جريمة في حق من أقسم بالله العظيم على احترامه.

وقال مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان جمال عيد: إن التصريحات تفصح عن عدم احترامه (السيسي) لقسمه باحترام الدستور، وقانوناً هو يهدره بالفعل، سواء بانتهاك مواده عبر قوانين غير دستورية أو بعدم تقديم قرار الذمة المالية حتى الآن، حسب قوله.

وحول مدى الصدام بين الرئيس والبرلمان، أوضح عيد: أعتقد أن البرلمان لن يُرضي المواطن؛ لأنه أشبه ببرلمانات «مبارك»، ولن يُرضي «السيسي»، وسوف يحله؛ لأنه لا يقبل النقاش حتى من برلمان عديم اللون والطعم والرائحة.■

خبراء يُحذرون من نهب ثروات البلاد بالتواطؤ مع شركات التنقيب..

«المجتمع» تكشف المخبوء حول ألغاز «الغاز» في مصر!

نصيب شركة «إيني» من غاز الحقل المكتشَف يبلغ ٥٤,٥٪.. في مقابل ٤٥,٥٪ فقط لشركة «إيجاس» المصرية!

القاهرة: أسامة لبن

يأتي اختيار وزير البترول والثروة المعدنية السابق شريف إسماعيل رئيساً للحكومة المصرية - خَلَفاً لسلفه المستقيل أو المُقال إبراهيم محلب - ليؤكّد أنّ قضية غاز شرق البحر المتوسط ليست مجرّد قضية فرعية، بل قد تكون محور النظام العسكري الحاكم في مصر حالياً، خاصّة أنّ رئيس الوزراء الجديد كان له دور فاعل في تبرئة رجل الأعمال الهارب حسين سالم، وسامح فهمي، وزير البترول الأسبق في عهد الرئيس المخلوع «مبارك»، بشهادته - المثيرة للجدل - أمام المحكمة، في قضية تصدير الغاز الطبيعي إلى الكيان الصهيوني، بأسعار أقلّ من المتعارَف عليها عالمياً!

ويواجه شريف إسماعيل اتهامات مباشرة بالفساد، والتورّط مع مجدي راسخ، رئيس مجلس إدارة شركة الغازات البترولية (بتروجاس)، وصهر علاء مبارك، نجل الرئيس المخلوع، في العبث بمقدّرات الشعب المصري الاقتصادية، وذلك حسب بلاغ مقدَّم إلى النائب العام، من المحامي محمد جمعة، يحمل رقم (٥٤٩٨ لسنة ٢٠١٥م)!

وكان إسماعيل قد تولّى منصبه الوزاري في ١٦ يوليو ٢٠١٣م، ضمن حكومة حازم الببلاوي، بعد نحو أسبوعين من الانقلاب على الرئيس «محمد مرسي»، ثمَّ استمرّ كوزير للبترول والثروة المعدنية ضمن وزارتَيْ إبراهيم محلب الأولى والثانية.

ويكشف حاتم عزّام، أمين سرّ لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب المنحل، أنه فور تولي سامح فهمي منصب وزير البترول والثروة المعدنية في عصر المخلوع «مبارك»، عمل على تفتيت وزارته إلى جُزر متفرّقة يستطيع التحكّم فيها، واختار شريف إسماعيل لمنصب وكيل أوّل الوزارة لشؤون الغاز، وكان اختياراً غريباً في وقته؛ حيث كان إسماعيل مسؤولاً عن إدارة نظم المعلومات في شركة «إنبي» للبترول، ولم يكن صاحب خبرة في شؤون الاستكشاف أو الإنتاج أو العمليات!

وأوضح، في مقابلة مع قناة «الشرق»، قائلاً: عندما استحدث فهمي الشركة المصرية القابضة للغاز، عيّنه على رأسها، وهو المسؤول الثاني عن الغاز في مصر بعد أستاذه سامح فهمي، إذ كان حاضراً في عقود تصدير الغاز جميعها، وشهدت تلك الفترة كلّ العقود الفاسدة لتصدير الغاز إلى «إسرائيل» والأردن وإسبانيا، ويُعدّ مشاركاً في هذا الأمر، ومسؤولاً عنه سياسياً!

ويؤكّد عزّام أن إسماعيل كان دائم التصريح لوسائل الإعلام بأرقام مغلوطة ومزيّفة عن الاحتياطيات التي تمتلكها مصر من الغاز، فكان يتلاعب بالمصطلحات الفنية بهدف التدليس على الرأي العام كي يتقبّل تصدير الغاز!

مكافأة وزارية

وبعد تولّي إسماعيل وزارة البترول، كمكافأة له على مواقفه الداعمة للنظام الحالي، والمنقذة للنظام السابق، قرّر السير على نهج سامح فهمي، وزير البترول الأسبق، حيث تقرّب من قائد الانقلاب العسكري عبدالفتاح السيسي، وشرع في تنفيذ سياساته وتعليماته التي تهدف إلى رفع دعم الطاقة عن المواطنين البُسطاء خلال خمس سنوات.

ففي مارس ٢٠١٤م، أقرّ إسماعيل زيادات على أسعار البنزين والسولار، ممّا تسبّب في ارتفاع تعريفة المواصلات وغلاء السلع والمنتجات الغذائية، وكان الأمر حديث الشارع وقتئذ، ومضى في تنفيذ سياسات أكثر استفزازاً، منها – على سبيل المثال – رفع سعر أسطوانات البوتاجاز، في أعقاب الأزمة التي ضربت البلاد عقب عيد الفطر في العام الماضي.

وكانت المكافأة التي حظي بها شريف إسماعيل في الشتاء الماضي، بدعم رئاسي في حلّ أزمة الكهرباء، من خلال التعاقد مع كبرى شركات الغاز، وأبرزها «جاز بروم» الروسية، و«سوناطراك» الجزائرية، والذي أسهم بشكل كبير في حلّ مشكلات نقص الوقود في المصانع، ومدّ محطّات الكهرباء بالوقود، ومن فرط ثقته، كان دائم الطمأنة بأنّه لن تكون هناك أيّ أزمة للغاز في عهده!

حقل ضخم

وفي الثلاثين من أغسطس الماضي، أعلنت شركة «إيني» الإيطالية عن اكتشاف حقل غاز طبيعي ضخم، بمنطقة «ظُهر» داخل امتياز «شروق» الذى تعمل به، وذلك بالمياه العميقة على بعد ١٩٠ كيلومتراً من الشواطئ المصرية، واصفةً إيّاه بأنه الأكبر على الإطلاق في البحر المتوسط، وقالت: إنّه سيكون قادراً على تلبية احتياجات مصر من الغاز الطبيعي لستة عقود قادمة.

وأوضحت الشركة – في بيان لها – أنّ الكشف الجديد يتضمّن احتياطيات أصلية تُقدَّر بنحو ٣٠ تريليون قدم مكعّبة من الغاز الطبيعي (تعادل نحو ٥,٥ مليار برميل من المكافئ النفطي)، ويغطّي مساحة تصل إلى ١٠٠ كيلومتر مربّع، مشيرة إلى أنّه يُعَدُّ أكبر كشف يتحقّق في مصر، وفي مياه البحر المتوسط، وقد يصبح من أكبر الاكتشافات الغازية على مستوى العالم.

وكانت الشركة الإيطالية قد قدّرت الاستثمارات المبدئية اللازمة لتطوير الحقل بنحو ٣,٥ مليار دولار، مؤكّدة أن عملية تنميته ستستمر ما بين ثلاث وأربع سنوات، لكنّ رئيس الشركة القابضة للغازات الطبيعية المصرية (إيجاس) صرّح بأنّ الرقم ربّما يرتفع إلى ٧ مليارات دولار مع تطوّر عمليات الحفر والتنقيب.

وفي التاسع من سبتمبر الماضي، توقّع «كلاوديو ديسكالزي»، رئيس شركة «إيني»، ضخّ استثمارات إجمالية تتراوح بين ٦ و١٠ مليارات دولار في الحقل.

ونقلت عنه وكالة «رويترز» للأنباء تصريحه في مؤتمر صحفي بأنّ التقديرات التي تشير إلى أنّ الحقل يحتوي على ٣٠ تريليون قدم مكعّبة (٨٥٠ مليار متر مكعّب) من الغاز تُعدّ متحفّظة وقد تزيد، لكن ليس بالمستوى نفسه بحقل «مامبا» في موزمبيق، الذي زادت التقديرات فيه بنسبة ١٠٠٪، وأضاف قائلاً: وجدنا تحته حقلاً آخر، وسنرى في العام ٢٠١٦م عندما نستأنف التنقيب.

ووفقاً لبيان الشركة، فإنّ الحقل تمّ حفره على عمق ١٤٥٠ متراً تحت سطح الماء، ووصل إلى عمق ٤١٣٠ متراً، ليخترق طبقة حاملة للهيدروكربونات بسمك يبلغ نحو ٢٠٠٠ قدم (٦٣٠ متراً) من صخور الحجر الجيري من عصر الميوسين.

اكتشاف قديم!

وبعيداً عن تأكيد الشركة الإيطالية أنّ عملية تنمية الكشف الغازي ستستمر طوال السنوات الأربع القادمة، وأنّها ستدرس عدة بدائل من أجل ضغط البرنامج الزمني

لماذا ضاعف نظام «السيسي» ثمن شراء الغاز من الشركة الإيطالية قبل أسابيع من إعلان الكشف الجديد بشكل رسمي؟!

عالمياً.. يشغل الحقل الجديد المرتبة الـ٢٠ وفقاً للاحتياطي المبدئي المقدّر بـ٣٠ تريليون قدم مكعّبة

د. نائل شافعي:
الاكتشاف ليس جديداً.. فقد سبق للحكومة أن أكّدت بدء عمليات الحفر فيه عام ٢٠٠٣م!

السفير إبراهيم يسري:
اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع قبرص أضاعت على مصر ٢٠٠ مليار دولار حتى الآن!

في عهد الوزير أسامة كمال أعطى قطاع البترول شركة تابعة للقوات المسلحة حقّ القيام بنقل الغاز!

لتنمية الكشف حتى يكون قادراً على الإنتاج خلال فترة زمنية أقلّ من المعلَن عنها، فإنّ ما يشير إليه د. نائل شافعي، الاستشاري بهيئة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية، ومدير موسوعة «معرفة»، قد شكّل مفاجأة خطيرة ولافتة، إذ يقول: إنّ هذا الاكتشاف ليس جديداً، فقد سبق للحكومة المصرية أن أكّدت بدء عمليات الحفر فيه عام ٢٠٠٣م، ثم أعلنت عنه شركة «شل» (البريطانية الهولندية) بشكل رسمي في ١٨ فبراير عام ٢٠٠٤م، ونشرت صحيفة «الأهرام» المصرية أخباراً عن أهمية هذا المشروع، حتى إنّ نائب رئيس شركة «شل» صرّح - حينها - بأنّ هذا الاكتشاف سيغيّر خريطة حقول الغاز في العالم، متوقّعاً أن يبدأ إنتاج هذا الحقل عام ٢٠٠٧م.

ويوضح د. شافعي أنّ شركة «شل» جمّدت نشاطها تماماً في مصر بعد هذا الإعلان عام ٢٠٠٤م، وسادت حالة صمت مُريب من الشركة، حتى اندلاع الثورة في ٢٥ يناير عام ٢٠١١م، وتنحّي حسني مبارك، وفي اليوم التالي، أعلنت شركة «شل» إيقاف جميع إعمالها، والانسحاب من مصر!

تصريحات متناقضة

وقد شكّل كلام د. نائل شافعي صدمة للكثيرين ممّن شاهدوا الفيديو الخاص به على موقع «يوتيوب»، إذ يؤكّد أنّه بعد انسحاب شركة «شل»، طلب وقتها (أي في العام ٢٠١١م) أن يأخذ - هو نفسه - حقّ امتياز في مياه البحر المتوسط، وذلك لثقته بأنّ مصر تملك احتياطياً للغاز بالبحر المتوسط يُعَدُّ الأكبر فيه، إن لم يكن في العالم، مؤكّداً أنّه ليس لديه شركة بترول، لكنه يثق أنّه بمجرّد أن يخبر الشركات العالمية بحصوله على هذا الامتياز، فإنها ستهرول إليه وتطلب مشاركته، وذلك في إشارة منه إلى ترغيب مَن التقاهم من المسؤولين المصريين في القاهرة، بأهمية ما تملكه البلاد من احتياطيّ ضخم للغاز في مياهها الإقليمية بالبحر المتوسط.

ويقول د. شافعي: إنّه في العام ٢٠٠٠م، بدأت شركة «شل» بحفر بئر اسمها «ليل-١»، ثم «شروق»، وفي العام ٢٠٠١م، أصدرت الشركة بياناً أكّدت فيه أنّ النتائج مُشجّعة، ثم عادت بعدها وقالت: إنّها غير مُشجعة! ونشرت تلك البيانات في الصحف، ومرّ العام ٢٠٠١م دون أيّ نشاطات منها، رغم أنّ التعاقد كان على حفر عدد من الآبار خلال فترة من عام إلى ثلاثة أعوام.

ويؤكّد أنّ وزارة البترول المصرية قامت بزيارات عدّة إلى قبرص، التي أصرّت أن يتمّ وضع اتفاقية تقاسم للطاقة بينها وبين مصر، وقد تمّ لها ما أرادت في اتفاقية ظالمة جداً!

سرّ خطير!

ويكشف د. نائل شافعي عن سرّ خطير، بقوله: في يناير ٢٠٠٣م، كشف لي أحمد فتح الله، رئيس الهيئة القانونية بوزارة الخارجية، أنّه قد جاءت أوامر «سيادية» (رئاسية) تطلب سرعة التحرك لرسم اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص.

ويضيف: تمّ الإعلان عن حفر بئرَيْن خلال شهرَيْ نوفمبر وديسمبر من العام ٢٠٠٣م، وبعدها خرج البيان المشترك بين شركة «شل» ووزارة البترول المصرية في فبراير ٢٠٠٤م، وقيل وقتها: إنّه سيتمّ تطويرهما خلال ثلاث سنوات، ثم أعلن نائب رئيس الشركة أنّ مصر ستصبح واحدة من أغنى دول العالم في الطاقة، لكنّ ما حدث أن «شل» جمّدت عملية تطوير البئرَيْن «ليل- ١»، و«شروق»، ثمّ صرّح وزير البترول الأسبق سامح فهمي بأنّ العالم الغربي لن يسمح لمصر بالاستفادة من الحفر في المياه العميقة؛ وبناءً عليه، فقد توقّفت «شل» عن تطوير آبارها في البحر المتوسط، حتى قامت بتصفية أعمالها في العام ٢٠١١م!

اتفاقية مُجحفة

ويرى السفير إبراهيم يسري، مساعد وزير الخارجية الأسبق، ورئيس جبهة الضمير الوطني، أنّ اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع قبرص ظلم بيِّن، فقد تمّت سرقة ثلاثة حقول غاز تابعة لمصر، استحوذت «إسرائيل» على حقلَيْن منها، وقبرص على حقل واحد، كما أنّ هناك حلفاً بين «إسرائيل» وقبرص واليونان، وهذا ضدّ طبيعة الأشياء، لأنّ تركيا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع مشاركتنا في التصدّي للعدوان على الغاز الخاصّ بنا.

ويضيف قائلاً: إنّ «أردوغان» - على حدّ علمي - أتى إلى مصر خلال فترة حكم الرئيس «مرسي»، وطلب منه التعاون والتنسيق في ملف الغاز؛ لأنّ هناك مَن يسرق غاز مصر وتركيا، ولكنّ الرئيس «د. مرسي» لم يستمرّ في الحكم كي يفعل أيّ شيء في هذا الملف.

ويتضح حجم الفساد في توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، وفُقدان ثلاثة حقول

للغاز، الواحد منها قادر على أن يجعل مصر مثل دول الخليج، وهذه الاتفاقية المشؤومة تتعارض مع قانون البحار، وتحديداً مع المادة (٧٤) منه، والتي تنصّ على عدم جواز ترسيم الحدود البحرية «ثنائياً» في المناطق المتلاصقة والمتقابلة.

ويشدّد السفير «يسري» على أنّ ١١ دولة - منها تركيا وسورية ولبنان وفلسطين ومصر وقبرص واليونان - يجب على ممثّليها الجلوس معاً لترسيم الحدود البحرية بشكل واضح، فاتفاقية العام ٢٠٠٣م تُعَدُّ استسلاماً وتفريطاً في حقوق مصر وثرواتها، وقد أضاعت عليها ٢٠٠ مليار دولار حتى الآن.

«لوبي» الغاز

وعن طريقة إدارة ملف الغاز في مصر، يقول السفير إبراهيم يسري، في حوار مع موقع «مصر العربية»: إنّ «لوبي الغاز» أقوى من الدولة، وهناك الكثير من الدلائل التي تؤكّد ذلك، فحينما حصلنا على حكم بوقف تصدير الغاز إلى «إسرائيل» في عهد الرئيس المخلوع «مبارك» لم يتمّ تنفيذه وكذلك بعد تنحيته، ولم يتمّ وقف التصدير إلّا بعد رحيل المجلس العسكري.. وحتّى في العام الذي حكم فيه الرئيس «مرسي»، أتوا له بوزير للبترول هو أحد تلامذة سامح فهمي، وزير البترول الأسبق، وهذا الوزير أسامة كمال استطاع أن يخدع «د. مرسي»، ورئيس الوزراء د. هشام قنديل، بزعم أنّه استطاع تحقيق النجاح في اتفاقية شركة «BP» البريطانية، وفرح بذلك الرئيس وقتها، وتبيّن بعد ذلك أن قطاع البترول أعطى شركة تابعة للقوات المسلحة حقّ القيام بنقل الغاز.

ارتيابٌ حذِر!

وانطلاقاً من الواقعية وعدم الإفراط في التفاؤل، ينبغي التذكير بأنّ إنتاج حقل الغاز الجديد الذي أعلنت عنه شركة «إيني» الإيطالية، لن يبدأ قبل أربع سنوات؛ وبالتالي، فإنّ نقص الوقود والغاز وأزمة الكهرباء قد تستمرّ طوال هذه الفترة، صحيح أنّ هناك محاولات لعلاج مشكلة النقص عن طريق الاستيراد من الخارج، لكنّ حجم الاستيراد يتوقّف على مدى توافر النقد الأجنبي!

يقول د. حازم حسني، الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة: إنّه رغم كلّ ما يُنشر عن اكتشافات الغاز في مصر، وعن المستقبل الواعد الذي ينتظر مصر خلال ثلاث أو أربع سنوات (أي بعد إعادة انتخاب «السيسي» رئيساً للبلاد لولاية ثانية)، إلّا أنّني ما زلتُ حذِراً من هذا الإعلان، وأرتاب في موعد الإعلان عنه وسياقه، ولديَّ ثلاثة أسباب تاريخية لهذا الحذر:

أولاً: التجربة التاريخية التي لم يمضِ عليها سوى بضع سنوات، عندما تمَّ الإعلان عن اكتشافات للنفط والغاز دفعت مصر - بقوة الاندفاع غير الحذِر - إلى تبنّي سياسات صناعية توسّعية، وإلى التورّط في اتفاقات تصدير خارجية، ثم فجأة نضبت الآبار التي قيل لنا: إنّها ستبقى تعمل لعشرات السنين! والنتيجة هي توقّف مصانع الأسمدة عن العمل ضمن مصانع أخرى، ووضع مصر في حالة مواجهة مع أوراق ابتزاز قد تكلّفها - إن لم تخضع لابتزاز أكبر - عشرات المليارات من الدولارات على سبيل التعويض! فالاعتماد على تصريح إعلامي لشركة التنقيب لا يكفي وحده لتعليق الزينات، فلابدّ من تقارير علمية موثّقة تخضع للدراسة مِنْ قِبَل الخبراء في مصر، ولدينا في كليات الهندسة وخارجها مَنْ يمكنهم الحكم على دقّة التقديرات التي أعلنت عنها الشركة.

أهداف سياسية

ثانياً: التجربة التاريخية مع اتفاقات الغرف المغلقة بين الحكومة وبعض الشركات الكبرى، لإصدار تصريحات إعلامية لتحقيق أهداف سياسية، ومنها مذكّرة التفاهم بين الحكومة ممثّلة في وزارة الدفاع، والمرشّح الرئاسي - آنذاك - المشير «السيسي» مع شركة «أرابتك» الإماراتية لبناء مليون وحدة سكنية، ومذكّرة التفاهم مع شركة «إعمار» العقارية لبناء العاصمة الإدارية الجديدة التي فاجأنا بها النظام في المؤتمر الاقتصادي، وأخيراً - وليس آخراً - الاتفاقات التي جرت بين النظام وبين شركة «ميرسك» الدنماركية بخصوص تفريعة قناة السويس التي لم يُعلن عنها بشكل صريح إلا بعد افتتاح التفريعة.. كل هذه الاتفاقات المعتمة التي جرت تاريخياً وراء الأبواب المغلقة دون أيّ قدر من الشفافية، تجعلني حذِراً جدّاً عند تعاملي مع أخبار الاكتشافات الغازية الجديدة، خاصّة إذا سارع للتهليل لها نظام حكم فقَدَ مصداقيته، ولم يبذل جهداً للرقابة على مدى دقّة هذا الإعلان الصادر عن الشركة.

ثالثاً: وهذا هو الأهمّ: عدم ثقتي - على الإطلاق - في رُشد تعامل النظام مع قضية تخصيص الموارد وإعداد قائمة الأولويات،

حاتم عزّام:
شريف إسماعيل كان يتلاعب بالمصطلحات الفنية للتدليس على الرأي العام كي يتقبّل تصدير الغاز!

د. حازم حسني:
لا ينبغي الاعتماد على تصريح إعلامي لشركة التنقيب.. فلابدّ من تقارير علمية موثقة خاضعة للدراسة

وزارة البترول:
إنتاج الحقل الجديد لن يبدأ قبل أربع سنوات.. واستيراد الغاز سيستمر حتى عام ٢٠٢٠م

فقد كان لدى «القذّافي» – على سبيل المثال – موارد نفطية هائلة، لكنّه ترك موارد بلاده مهدَرة في مشاريع لم تنجح في نقل المواطن الليبي إلى القرن الحادي والعشرين، ومصر لديها الكثير من الموارد، لكنّ تجربتنا التاريخية – مع ترتيب أولويات النظام، ومع تخصيص الموارد الاقتصادية – إنّما تجعلني حذراً للغاية، حتّى لو ثبت بالدليل القاطع صحّة تقديرات شركة «إيني» الإيطالية بشأن اكتشافها الأخير، ومشروع تفريعة قناة السويس الأخيرة هو مَثَل تاريخي قريب جدّاً زمنياً، لعدم الرشد في تخصيص الموارد بالطريقة التي ينعكس أثرها على الارتقاء بمستوى معيشة المصريين وزيادة قدرتهم التنموية.

صراعات كبرى

ويُضيف د. حازم حسني، في حسابه الشخصي على «فيسبوك»، قائلاً: بالطبع، هناك أسباب أخرى كثيرة تدفعني للحذر، ولا يعنيني هنا مَن يريد أن يفرح ولو بخداع النفس، ولا مَن يريد أن يركب الهواء لمجرد أنّه فقد اتصاله بالواقعَيْن: الواقع المصري الذي نعرفه جميعاً، وواقع لعبة الصراعات الكبرى التي تعيش عليها القوى الدولية لتحقيق مراكز أفضل في التوازنات الجيوستراتيجية، وقوى الرأسمالية العالمية التي تسعى لتعديل مواقعها على خريطة اقتسام ثروات العالم.

أمرٌ شائك!

الأمر الشائك الآخر الذي يحيط بالمشروع، هو وصف الكشف بأنّه أكبر اكتشافات الغاز في العالم، فبحسب البيان الصادر عن شركة «إيني» الإيطالية، فإنّ الكشف الجديد يُعَدّ أكبر كشف للغاز الطبيعي في المياه العميقة بالبحر المتوسط، وقدّرت الاحتياطيات المبدئية للحقل بـ٣٠ تريليون قدم مكعّبة من الغاز، وهو ما يجعله فعلياً أكبر حقول الغاز المكتشَفة بشرق المتوسط، في المنطقة الواقعة بين مصر و«إسرائيل» وقبرص وتركيا، متفوّقاً على حقل «ليفياثان» الخاضع للسيادة «الإسرائيلية» الذي تُقدّر احتياطياته – في أقصى التقديرات – بنحو ٢٢ تريليون قدم مكعّبة، وهو أكبر حقول المنطقة، كما يوجد بالمنطقة أيضاً حقلا «تمار» و«شمشون» الخاضعان أيضاً للسيادة «الإسرائيلية»، وحقل «أفروديت» الخاضع للسيادة القبرصية.

غيرَ أنّه على المستوى العالمي، يأتي الحقل

م. خالد فوّاز:

الشركات العالمية أحجمت عن الاستكشاف في البحر المتوسط داخل الحدود المصرية لأسباب سياسية بحتة!

القوى الدولية تريد تحقيق مراكز أفضل في التوازنات الجيوستراتيجية.. وقوى الرأسمالية العالمية تسعى لتعديل مواقعها على خريطة اقتسام ثروات العالم

اتفاقات الغرف المغلقة بين الحكومة وبعض الشركات الكبرى هدفها إصدار تصريحات إعلامية لتحقيق أهداف سياسية!

في المرتبة الـ٢٠ تقريباً، وفقاً للاحتياطي المبدئي المقدّر، حيث تبلغ الاحتياطيات المقدّرة لحقل «بارس» (الإيراني – القطري) أكثر من ١٢٣٥ تريليون قدم مكعّبة.

حقيقة غائبة

وكشف تقرير «أويل آند جاز جورنال» الصادر في يناير من العام الجاري، عن ارتفاع الاحتياطيات المثبتة من الغاز الطبيعي في مصر خلال العام ٢٠١٥م إلى ٧٧ تريليون قدم مكعّبة، بزيادة تبلغ ٥٩ تريليون قدم مكعّبة عن تقديرات العام ٢٠١٠م، وترجع في معظمها إلى كشوف الغاز في المياه العميقة للبحر المتوسط، وبذلك تحلّ مصر في المرتبة الرابعة بين الدول المالكة لاحتياطيات الغاز في أفريقيا، بعد نيجيريا والجزائر وموزمبيق على الترتيب.

والحقيقة أنّ الأزمة الحقيقية بقطاع الغاز في مصر لا تكمن في نقص الاحتياطيات المثبَتة، بقدر ما تكمن في البنية التحتية ومشكلات الديون المتراكمة مع الشركات الأجنبية التي تسبّبت في تعطيل الإنتاج لفترات طويلة، وهو ما تحاول الحكومة المصرية علاجه عبر سداد أقساط الديون، إضافة إلى زيادة سعر الامتياز الممنوح للشركات.

تراجُع الإنتاج

وقد ظلّت مصر تُصدّر كمّيات جيّدة من الغاز الطبيعي لعدّة أعوام، لكنّ إنتاجها تراجع خلال السنوات الماضية، بسبب نضوب عدد من الآبار، وتوقّف الشركات الأجنبية العاملة في مصر عن الاستثمار لتأخّر سداد مستحقّات لها، ومن جهة أخرى، نمو الاستهلاك المحلي؛ ما أدّى إلى تراجع كمّيات التصدير، برغم وجود عقود، ووجود محطّتَيْن لإسالة الغاز تمهيداً لتصديره.

ويؤكّد الخبير الاقتصادي، ونقيب الصحفيين الأسبق ممدوح الوليّ: أنّ إنتاج مصر من الغاز الطبيعي تناقص إلى ٤٨,٨ مليار متر مكعّب خلال عام ٢٠١٤م، بينما بلغ الاستهلاك المحلي ٤٨ مليار متر مكعّب، برغم نقص الإنتاج عن العام السابق؛ ما أدّى إلى استيراد الغاز للمرّة الأولى في أبريل من العام الجاري، وإبرام عقود لاستيراده مُسالاً خلال السنوات المقبلة، والتفاوض على استيراده بالأنابيب من قبرص و«إسرائيل».

ويوضّح أنّ الغاز القَطَري يُعَدُّ الأقرب جغرافياً للسوق المصرية، خاصّة مع عدم تصدير كلٍّ من السعودية والكويت والعراق للغاز الطبيعي، واستيراد كلٍّ من الإمارات وسلطنة عُمان للغاز، إلّا أنّ خلاف قطر مع نظام الانقلاب العسكري في مصر، أدّى إلى استيراد القاهرة الغاز من روسيا والجزائر وشركات أوروبية.

ويشير الوليّ إلى أنّ تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى الكيان الصهيوني والأردن كان قد

توقّف؛ بسبب عمليات تفجير خطّ الغاز في سيناء، مؤكّداً أنّ كمّيات التصدير الإجمالية - والتي كان معظمها مُسالاً - انخفضت من ١٨,٣ مليار متر مكعّب في العام ٢٠٠٩م، إلى ٦,٧ مليار متر مكعّب العام الماضي.

عقود مُريبة!

وما يثير الريبة أنّ نظام «السيسي» وقّع عقوداً جديدة، يتمّ بموجبها مضاعفة ثمن شراء الغاز من شركة «إيني» الإيطالية صاحبة الاكتشاف المعلّن (زيادة بنسبة ١٠٠٪)، وبموجب ذلك يصبح ثمن شراء المليون وحدة حرارية من حصّة الشريك الأجنبي ٥,٨ دولار، بعد أن كانت عقود الشركة مع كلٍّ من الهيئة المصرية العامّة للبترول والشركة القابضة المصرية للغاز - التابعتين لوزارة البترول - تنصّ على سعر شراء مقداره ٢,٦ دولار للمليون وحدة حرارية!

واللافت أنّ هذا التعديل الخطير تمّ قبل أسابيع من إعلان الكشف بشكل رسمي، ودون الإعلان أو الإفصاح من وزارة البترول أو حكومة سلطة الانقلاب؛ وهو ما يضع العديد من التساؤلات حول جدوى مضاعفة الأسعار التي تشتري بها مصر من الشريك الأجنبي، وفي مصلحة مَن تصبّ؟!

وقال حمدي عبدالعزيز، المتحدّث الرسمي باسم وزارة البترول، خلال مداخلة هاتفية على فضائية «العاصمة»: إنّ إنتاج الغاز المستخرَج من الحقل المُكتشَف سيُقسَّم بنسبة ٣٠٪ لشركة «إيني» الإيطالية؛ مُقابل استرداد تكاليف الاستكشاف.. ونسبة ٧٠٪ (المتبقّية) سيجري تقسيمها بنسبة ٣٥٪ لشركة «إيني» (٧٠ × ٣٥٪ = ٢٤,٥٪)، و٦٥٪ للشركة القابضة للغازات الطبيعية المصرية «إيجاس»، حتّى انتهاء مصروفات الاسترداد، وهكذا يبلغ نصيب الشركة الإيطالية من غاز الحقل المكتشَف ٥٤,٥٪ (٣٠٪ الأولى + ٢٤,٥٪ الثانية)، ليتبقّى للشركة المصرية «إيجاس» نسبة (٧٠ × ٦٥٪) = ٤٥,٥٪ فقط من غاز الحقل المُكتشَف!

مؤامرات عالمية

يرى المهندس المصري خالد فوّاز، أحد الخبراء والروّاد في مجال الحفر الأفقي على مستوى العالم، أنّ لدى مصر إمكانات فائقة الضخامة من الغاز في البحر المتوسط، وذلك لأسباب جيولوجية كثيرة، من بينها تراكمات ملايين السنين من طمي نهر النيل وما يحمله من بكتيريا وأشياء أخرى.

وأكّد في حسابه الشخصي على «فيسبوك» أنّ مصر تقع تحت وطأة مؤامرات عالمية لوأد أيّ تقدّم يمكنها إحرازه، والدليل أنّ شركات البترول العالمية أحجمت عن الاستكشاف في البحر المتوسط داخل الحدود المصرية لأسباب سياسية بحتة.

وأضاف: إنّ ترسيم الحدود مع قبرص، ومِن بعدها «إسرائيل»، كان مُجحفاً لمصر، وبدون الدخول في تفاصيل فنّية كثيرة، فإنّ مصر تشترك معهما في حقلَيْن للغاز، ومِن حقّها الحصول على حصّتها فيهما، ولكنْ لسبب سياسيّ صِرف، لا تطالب مصر بهذا الحقّ!

ولا يستبعد فوّاز أن تكون القيادة السياسية قد تغاضت عن حقّ مصر في تلك الحقول، مقابل الحصول على موافقة الشركات العالمية وتشجيعها على العمل في «الكونسيشنز» المحصورة داخل المياه المصرية الإقليمية (في صورة رشوة مستترة)، إلّا أنّ هذا - للأسف - لم يحدث، فكلٌّ مِن «شل»، و«بريتش بتروليوم»، و«بريتش جاز» - وقبلها شركات أمريكية - تراجعت عن الاستكشاف داخل المياه الإقليمية المصرية العميقة.

ويتساءل: لو افترضنا أنّ هذا السيناريو هو الحقيقة المُرّة، فهل يعني هذا تخلّي مصر عن طموحاتها في استغلال حقولها، وإدرار دخل ضخم من عائدات بيع النفط والغاز؟!

بدائل وعقَبات

وعن إمكانية وجود بدائل أخرى للاستكشاف والتنقيب، بعيداً عن تحكّمات الشركات الغربية الأوروبية والأمريكية، يرى م. خالد فوّاز أنّه يمكن - على سبيل المثال - الاستعانة بشركات تنقيب صينية، أو ماليزية، أو أخرى روسية، وهذا ما حدث في إيران والسودان بسبب المقاطعة الغربية، حيث استعانت الدولتان بتلك الشركات للعمل والاستكشاف والتنقيب، بديلاً عن الشركات الغربية الخاضعة لقرارات المقاطعة.

ويشير إلى احتمال ظهور عقبات رئيسة، تتمثّل في عدم قدرة تلك الشركات على توفير منصّات حفر تستطيع العمل في المياه العميقة، وكذلك عدم توافر شركات الخدمات العالمية ذات التكنولوجيا الدقيقة التي تستطيع تطوير تلك الحقول.

إرادة وطنية

ويطرح م. خالد فوّاز رؤيته للتغلّب على تلك العقبات، كما يلي:

أوّلاً: توافر إرادة سياسية حقيقية تتيح لمصر بناء منصّة حفر خاصّة بها مهما كانت تكلفتها (لصالح الشركة العامّة للبترول مثلاً)، بحيث تستطيع تلك المنصّة العمل في المياه العميقة بإرادة وامتياز وسيطرة مصرية كاملة متكاملة.

ثانياً: حتّى إذا رفضت شركات الخدمات العالمية ذات التكنولوجيا الفائقة أو أحجمت عن التعاون مع شركة مصر القومية، فإنّ لدى مصر خبرات وكفاءات عالمية تستطيع استبدال تلك الشركات وتقديم خدمات تكنولوجية قد تصل قدرتها إلى ٧٠ أو ٨٠٪ من التكنولوجيا المتاحة عالمياً، ويؤكّد «فوّاز» أنّه إذا تمّ التنقيب والتطوير تبعاً لما سبق، فإنّه - في هذه الحالة - سيكون النفط والغاز مصرياً بنسبة ١٠٠٪، دون الحاجة إلى شراكة أجنبية.

ويشير إلى أنّ مبلغ ٢,٦ مليار دولار الذي تمّ إنفاقه على «التعجيل» في حفر تفريعة قناة السويس كان كافياً جدّاً لتحقيق كلٍّ مِن أوّلاً وثانياً، وأنّ لدى مصر إمكانات وكفاءات منفردة لإيصال هذا النفط والغاز إلى الشواطئ المصرية تمهيداً لاستغلاله؛ بشرط توافر إرادة سياسية وطنية، وإدارية حقيقية وقوية! ■

تونس: مشروع قانون المصالحة الاقتصادية يزيد من حدة التوترات

تونس: عبدالباقي خليفة

في ٢٠ مارس الماضي أطلق الرئيس التونسي «الباجي قايد السبسي» مبادرته المعروفة باسم «مشروع قانون المصالحة الاقتصادية»، والذي ينص على العفو على الموظفين الذين تورطوا في ملفات فساد، ووقف التتبعات القضائية، بما في ذلك الأحكام الصادرة على المدانين أو من هم مرشحون للإدانة أمام القضاء، ثم تشكيل لجنة من ستة أعضاء، أربعة منهم تعينهم الحكومة، واثنين تعينهم هيئة الحقيقة والكرامة، وتتولى اللجنة البت في مطالب الصلح التي يتقدم بها المتهمون أو المدانون في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة، يتم بعدها وقف جميع أشكال الملاحقات القضائية للمتهمين، الذين يتعهدون بإعادة الأموال المنهوبة والمستحقة للدولة، مع بعض الخدمات.

وقد صادق مجلس الوزراء على مشروع القانون، في ١٤ يوليو الماضي، لكنه جوبه بموجات من الرفض والصد داخل مجلس نواب الشعب والمجتمع الذي زاد مشروع القانون من حدة التوترات والانقسامات داخله، بما في ذلك الانقسام حول صلاحية رئاسة الجمهورية في تقديم مثل هذا المشروع الذي يجعل منها خصماً وحكماً في الوقت نفسه، في حين ينص الدستور في الفقرة التاسعة من (الفصل ١٤٨) على أن «الدولة تتحمل واجب الالتزام بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتسريع المتعلق بها».

ويقول البعض: إن خطورة المشروع تكمن في تمكين المتجاوزين للقانون من الإفلات من العقاب، ويصادر مطلب الكشف عن الحقيقة، وحق النفاذ إلى المعلومة، فالعدالة الانتقالية لغوياً هي إدارة العدالة في مراحل الانتقال؛ أي أنها تعني بفترات الانتقال (من حرب إلى سلم، من استبداد إلى ديمقراطية)، ولعل التعريف الوارد ضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» في ١٦ يونيو ٢٠٠٤م، يشدد على أن العدالة الانتقالية تقوم بالأساس على معاني المصارحة والمساءلة الشفافة، ثم التفهّم والتمثل أو الاستيعاب، ثم المصالحة، حيث يشمل مفهوم «العدالة الانتقالية»، حسب الأمين العام للأمم المتحدة، كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتمثل تركته من تجاوزات الماضي على كل المستويات والأصعدة، وذلك بغية تأمين المساءلة الشفافة، ولكن غير المتشفّية، وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة.

المؤيدون للمشروع

حزب نداء تونس، والذي يواجه اتهامات بشأن أموال من رجال أعمال ليسوا بذوي سمعة محمودة، وبعض الأحزاب الدائرة في فلكه مثل حزب آفاق تونس، وبعض الدوائر المرتبطة بهما من المتحمسين لمشروع القانون الخاص بالمصالحة الاقتصادية، حيث اعتبره حزب آفاق تونس خلاصاً ضرورياً للبلاد، واعتبر الأمين العام لحزب نداء تونس، محسن مرزوق، الذي لديه طموحات كبيرة في خلافة «السبسي»، المشروع ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، وإعادة الثقة لمناخ الاستثمارات.

وواصل عضو المكتب التنفيذي لحزب نداء تونس، عبدالرؤوف الضرب، على وتر المصالحة الاقتصادية التي اعتبرها بوابة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وأن ضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي سيمر عبر المصالحة الاقتصادية، وهو مقدمة لمصالحة شاملة، وأمر ضروري وحيوي بالنظر إلى أهمية الطرح؛ حيث بات من المؤكد أنه لا مجال لمزيد من الانتظار حتى تعود تونس من جديد لتفتح ذراعيها لكل التونسيين، والاستفادة من كل أبنائها وطاقاتها بعد محو البغضاء والنزعات الإقصائية والانتقامية التي لا تزيد الوضع إلا تأزماً.

مطالب بسحب المشروع

هيئة الحقيقة والكرامة، وهي هيئة دستورية تعنى بالعدالة الانتقالية، أصدرت بياناً أكدت فيه أن هذا القانون يضمن الإفلات من العقاب لمرتكبي أفعال تتعلق بالفساد المالي وبالاعتداء على المال العام، وأكدت أن مشروع القانون يفرغ منظومة العدالة الانتقالية من محتواها، ويؤدي إلى التخلي عن أهم آلياتها في كشف الحقيقة والمساءلة والتحكيم والمصالحة وإصلاح المؤسسات، واتهمت أحزاب وهيئات على غرار الحزب الجمهوري، وحزب المؤتمر، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، والجبهة الشعبية، ومنظمة دستورنا، وأحزاب وهيئات وجهات أخرى؛ حزبَ نداء تونس بأنه يكافئ الجهات التي موَّلته في الانتخابات.

من الممكن القول: إن رجال الأعمال الذين موَّلوا وضخوا أموالاً طائلة في الحملات الانتخابية من أجل وصول طرف بعينه إلى السلطة، هم الآن بصدد قبض الثمن نظير ما أسدوه من خدمات، وطالبت الأحزاب والجهات المذكورة بسحب مشروع القانون، الذي اعتبره رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر قد ساهم في تقسيم المجتمع ويهدد الوحدة الوطنية.

وجاء في بيانٍ لحزب المؤتمر: يعتبر هذا المشروع متعارضاً مع جوهر دستور ٢٧ يناير ٢٠١٤م، ومع جوهر مسار العدالة الانتقالية المنصوص عليه دستورياً عبر سحب اختصاص النظر في الفساد المالي والاعتداء على المال العام من هيئة الحقيقة والكرامة ومن الدوائر القضائية المتخصصة.

أما القيادي في الجبهة الشعبية التي تضم ٦ أحزاب يسارية، الجيلاني الهمامي، فقد اعتبر مشروع قانون المصالحة الاقتصادية وصمة عار في تاريخ «الباجي قايد السبسي»، وفضيحة في وجه الشعب التونسي وثورته وتضحياته، وأن المبادرة بمثابة المسمار في نعش ثورة الشعب التونسي.

الاحتكام إلى الشارع

لم يكتف المعارضون لمشروع قانون المصالحة المَالية والاقتصادية بمناهضة المشروع تحت قبة البرلمان، ومواقع التواصل

> هيئة الحقيقة والكرامة: مشروع القانون يضمن الإفلات من العقاب لمرتكبي أفعال تتعلق بالفساد المالي وبالاعتداء على المال العام

> خطورة المشروع تكمن في تمكين المتجاوزين للقانون من الإفلات من العقاب

> مصطفى بن جعفر: مشروع القانون ساهم في تقسيم المجتمع ويهدد الوحدة الوطنية

> الجيلاني الهمامي: مشروع قانون المصالحة الاقتصادية وصمة عار في تاريخ «السبسي» وفضيحة في وجه الشعب التونسي وثورته وتضحياته

الاجتماعي، حيث تم تنظيم العديد من الحملات من بينها «ما نيش مسامح»، «لن أسامح»، «وقت نتحاسبوا توا نتصالحوا»، «المحاسبة ثم المصالحة»، «لا لداعس» وهي مختصر «لا لدولة الفساد والسارقين»؛ حيث اعتبر مشروع القانون تبييضاً للفساد، ورمي طوق النجاة للفاسدين، وضرب للعدالة الانتقالية والشفافية، حيث تراجع ترتيب تونس في قائمة منظمة الشفافية الدولية.

ولم يكتف المعارضون لمشروع قانون المصالحة المَالية والاقتصادية بالمعارضة داخل مجلس نواب الشعب، ومواقع التواصل الاجتماعي، بل نزلوا للشارع في ١٢ سبتمبر بعد جدال حول التظاهر في ظل حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد، لا سيما بعد تصريحات لوزير الداخلية ناجم الغرسلي، وعدد من قيادات حزب نداء تونس، يؤكدون فيها أن قوات الأمن ستمنع التظاهر في شارع الثورة وفق قانون الطوارئ، وأصدر وزير الداخلية أوامره بذلك فعلاً، لكن رئيس الحكومة حبيب الصيد ألغى قرار وزير الداخلية وسمح بالمظاهرة التي أكدت انقسام المعارضة؛ وهو ما انعكس على عدد الحضور حيث تراوح بين ألفين وثلاثة آلاف متظاهر، وبرر البعض ذلك بحملة التخويف من عمليات إرهابية أثناء المظاهرة.

ومن المفارقات أن وزير الداخلية علق بعد المظاهرة بأن من انتصر اليوم هي تونس الحرية والديمقراطية، وهو ما آثار سخرية المعارضة، وقال الأمين العام للتحالف الديمقراطي، محمد الحامدي: الحمد لله، لولا هذه الأقلية العنيدة التي قلل أنصاركم من شأنها ولم تقنعها تهديداتكم وتنجيماتكم ورفضت محاولتكم مصادرة الشارع لما تحقق هذا النصر.

النهضة مع تعديل المشروع

حزب حركة النهضة التي دعت منذ صدور مبادرة «السبسي» إلى مناقشة المشروع وتعديله، دعت إلى مزيد من الحوار حول قانون المصالحة المالية والاقتصادية، والتريث في عرض مشروع القانون حتى يحقق أوسع التوافقات حوله، وجددت النهضة مساندتها لحكومة الائتلاف بقيادة الحبيب الصيد في إطار الحوار والتناصح البناء والاستقرار.

وأكد حزب الحركة في بيان له شمل موقفه من الأوضاع السائدة في البلاد تمسكه بنهج التوافق سبيلاً لحل الأزمات والاستقطاب، وشدد البيان على أن مشروع المصالحة الاقتصادية يجب ألا يكون قانوناً للعفو عن الذين نهبوا المال العام، بل يجب أن يستهدف تسوية الملفات المالية وإسقاط التتبع القضائي في مقابل إرجاع الأموال المستولى عليها مع خطية مالية عن كل سنة، وهو إجراء جاري العمل به في المنازعات المالية.■

القضية السورية.. بين الحلول السياسية والاحتلال العسكري

بقلم: د. عامر البو سلامة

تمر القضية السورية، بأدق مراحلها، وأصعب أدوارها، وأحرج أطوارها، بما أحاط بها من ظروف وملابسات، فرغم أن البراميل المتفجرة لم تتوقف، والقصف العشوائي لا ينقطع، وازدياد كبير في عدد الشهداء، ومثلهم من الجرحى والأرامل والأيتام، مع ضيق وحصار، يرزح الشعب السوري الصابر المجاهد، تحت هذا الضغط المتصاعد منذ أربع سنين وبضعة أشهر، لكن هناك ثلاثة تطورات كبيرة تخيم على المشهد السوري. ذاك الذي تمثّل في أمرين أساسيين:

التطور الأول: التغيير الديموجرافي:

١- الطائفيون يخططون لإخلاء بعض ريف دمشق من سكانه الأصليين، ونقلهم إلى أماكن أخرى، على أن يحل محلهم وافدون طائفيون، وما تدخل نظام إيران السافر، في قضية الزبداني، حيث باشر المفاوضات بنفسه، مع حركة أحرار الشام، إلا صورة من صور هذا المخطط الخبيث، وبدت صعوبة المشهد من خلال ذلك الذي طلبه نظام إيران، من إخلاء سكان الزبداني من أهلها، مقابل خروج من بقي من أهلها أحياء، ثم نقل بعض الشيعة الذين يسكنون في محافظات أخرى، ليحلوا محل أهل الزبداني المخرجين من ديارهم، وتم رفض ذلك، ومعارك الاستئصال مازالت قائمة إلى اليوم.

٢- تلك الهجرة الرهيبة، من الداخل السوري، أو من المخيمات ودول الجوار أو اللجوء، والأمر يثير جملة من التساؤلات، ومجموعة من إشارات الاستفهام، وحزمة لا يستهان بها من علامات التعجب، فالأمر في نهاية المطاف، يخدم فكرة إخلاء سورية من أهلها الأصليين، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ليصب هذا التغير في مصلحة أعداء هذا البلد الميمون، وشعبه المظلوم، وهذا يحتاج إلى معالجة لا تحلها خطبة عاطفية، ولا مقالة سريعة، ولا ندوة طارئة، ولا اتهام متعجل، ولكن بالبحث عن جذور المشكلة، وأسبابها، والعمل على علاجها،

وبالاشتراك مع أطراف كثيرة، مع فهم عميق لأبعادها من جوانبها المختلفة.

المنطقة الآمنة

ومن حلول جمع أبناء الشعب السوري، وجود المنطقة الآمنة التي تخطط لقيامها تركيا، وهي فكرة رائدة، وحل ناجع، وخطوة على طريق التحرير الكامل، لكن القوى المتنفذة لا يروق لها قيام هذه المنطقة، لأنها حل لكثير من القضايا العالقة، إضافة إلى فائدتها الإستراتيجية، التي يعود نفعها وخسارتها على سورية وأهلها، والأتراك لا يستطيعون الان فراد بمشروع كهذا، ويحتاجون من يتعاون معهم سياسياً لإنجاز هذا المشروع؛ لأن انفرادهم به يشكل لهم مشكلة قد تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه بالنسبة لهم، فيحتاجون إلى غطاء دولي، لم يتوافر لهم إلى الساعة، لذا – رغم قناعتهم التامة بالمشروع – يقدمون قدماً ويؤخرون أخرى.

التطور الثاني: الحل السياسي:

وتتنازع هذه المساحة جملة من الأطراف، وخيارات اختلط فيها الأمر واضطرب، وهاج وماج بُغية إسقاط القضية لما رسم من مطب، وفي مقدمتها نظام إيران، وله رؤية جهنمية في الحل السياسي، تريد العودة بالثورة إلى حالة الصفر، مع تأهيل النظام والمحافظة عليه، وروسيا لا تبعد عن مثل هذه الرؤية وهذا التصور في الحل.. أما عموم الغرب، فلم نلاحظ جديته في مبادرة حل صادقة تتناغم مع ما يعلنه من مواقف، لا تتجاوز حد الشجب والاستنكار والتنديد، فأشبعوا نظام «الأسد» المجرم شتماً، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً.

ثم كانت هناك خطة للمبعوث الدولي «دي مستورا»، وصدر بيان من مجلس الأمن حول حل سياسي، ركيك منهجياً، مرفوض شعبياً، معترض عليه فصائلياً، معدل عليه سياسياً.. وقد وضع إخوان سورية نقاط تصحيح أساسية – من خلال بيان لهم – يؤكدون ضرورة تضمين خطة الحل السياسي النقاط الآتية:

١- الإشارة إلى إسقاط نظام «بشار الأسد» بكلّ رموزه وأركانه ومحاسبة من تلطّخت أيديهم بدماء الشعب السوري.

٢- طرح القضايا الإنسانية المتعلقة بحماية المدنيين قبل البدء بأيّ عملية سياسية، أمّا إحالة قضايا القتل الجماعي والقصف والتدمير ومعاناة المعتقلين إلى إحدى مجموعات التفاوض؛ فهذه محاولة لمقايضة الشأن الإنساني بالموقف السياسي، وتنازل عن الحقوق السياسية المشروعة للشعب السوري.

٣- تحدّث البيان عن استمرار المؤسّسات الحكومية السورية، وتجاهل ذكر الجرائم التي ترتكبها المؤسسة العسكرية والأمنية بحقّ الشعب السوري، والتي لم تترك قيمة دينية ولا مدنية إلا وانتهكتها.

٤- كان البيان انتقائياً في دعوته لمحاربة الإرهاب، فقد أغفل ذكر المليشيات الطائفية التابعة لإيران و«حزب الله»، كما أغفل ذكر الإرهابي الأكبر «بشار الأسد» الذي استخدم السلاح الكيماوي ضد الأطفال ويستهدف المدنيين، واستعمل الطيران الحربي والصواريخ.

٥- طرح العدالة الانتقالية، وهو المفهوم الذي غاب عن بيان مجلس الأمن وخطّة المبعوث الدولي تلميحاً وتصريحاً؛ لأنّه الأساس للاقتصاص من الظالم وإعادة الحق إلى المظلوم، وإشاعة السلم الأهلي بين مختلف مكونات الشعب السوري.

٦- ضرورة التمثيل الحقيقي للشعب السوري الثائر، إذ تحدّث البيان عن مفاوضات متعددة الأطراف بعدما كان النزاع محصوراً في طرفيه، واقترح أربع مجموعات عمل تفاوضية يتمّ من خلالها تهميش المعارضة الوطنية الحقيقية.

وقال البيان: إنّنا في جماعة الإخوان المسلمين في سورية نستنكر موقف مجلس الأمن، وهو يرى أجساد الأطفال يقذفهم البحر إلى الشواطئ المختلفة، وأشلاء أطفال آخرين في دوما وسقبا وحلب والزبداني وغيرها، ممزّقة جراء براميل «الأسد» الحاقد، ثم لا يتّخذ أيّ إجراءات رادعة بحقّ النظام الفاشي الذي يقذف المدنيين بالطائرات الحربية ومختلف آلات الموت والدمار.

و**أضاف البيان:** نثني على شعبنا الصامد، وندعوه إلى الاعتصام بالله والصبر والثبات، ووحدة الصفّ والكلمة، ونجدّد عزمنا على المضيّ في دعم الثورة وتحقيق تطلّعات الشعب السوري في التخلّص من كلّ قوى الاستبداد والطائفية والإرهاب.

روسيا بتدخلها العسكري المُعلن والوقح في سورية يبدو وكأنها تحجز نصيباً في اقتسام الكعكة القادمة

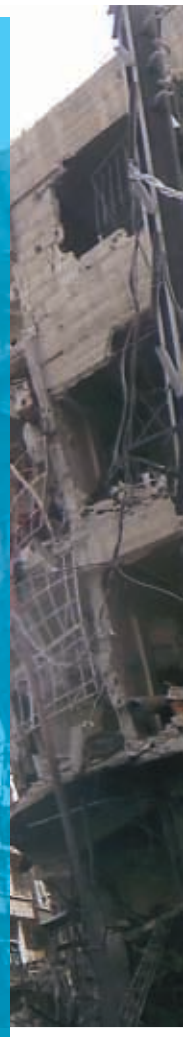

المنطقة الآمنة المقترحة من تركيا فكرة رائدة وحل ناجع لجمع أبناء الشعب السوري لكن القوى المتنفذة لا يروق لها قيام هذه المنطقة

تدخل نظام إيران السافر في قضية الزبداني صورة من صور مخطط خبيث لإخلاء ريف دمشق من سكانه الأصليين

التطور الثالث: التدخل العسكري المعلن والوقح في سورية من قبل الروس:

حيث شهدت الأيام الماضية حشوداً عسكرية ضخمة؛ دبابات، وأسلحة متنوعة، وآليات وعربات، وخبراء، وجنوداً، وأشياء ذكرت، وأخرى لم تذكر، تؤشر على احتلال عسكري للساحل السوري من قبل روسيا، وكأنهم يحجزون نصيباً لهم في اقتسام الكعكة القادمة، هكذا ربما يتصورون ويخططون، من أجل جملة من الأهداف؛ منها السيطرة على المنفذ البحري الوحيد بالنسبة لهم إلى المياه الدافئة، وهذا تطور خطير في الحدث السوري وثورة شعبنا المباركة، بل هو نقطة مفصلية ليس هناك أخطر منها في القضية السورية، والأيام القادمة حبلى بمسائل وقضايا لها ما بعدها وعلى مستويات مختلفة.

ورغم الضجة الدولية التي حدثت مع استكارات شديدة اللهجة، وشجب، وتنديد، ولكن الروس وفي خضم هذه الضجة يخرجون إلى العالم مؤكدين الخبر، ومعلنين الحقيقة المرة التي لها ما بعدها.

كل هذا يدعو السوريين لترتيب أوراقهم، ولملمة صفوفهم، والتحرك كالجسد الواحد، وعلى كل المستويات والمناحي كافة، فيد الله مع الجماعة، والله يحب وحدة الصف واجتماع الكلمة، والأمة في مواقعها المختلفة عليها أن تعي فقه هذا التطور وتقرأ الحدث بدقة وعمق، فإن فعلت ذلك فهذا يحتم عليها واجباً إضافياً في الالتفات إلى قضية الشعب السوري، ووضعها – من جديد – على قائمة سلم الأولويات، فالمسؤولية عامة شاملة، لا تستثني أحداً، فنواجه التحديات بالتعاون والتآزر، والتكامل، والتخطيط المشترك، والعقل الجمعي المنتج، والعمل الجماعي المبارك.■

ليبيا.. رهان الدولة أم خيار الديمقراطية؟

د. نزار كريكش

الخلاف حول أولوية بناء الدولة أم ترسيخ الديمقراطية جدل قديم في العلوم السياسية، وبعد الاحتفاء الذي شهده الغرب بالديمقراطية تبدو الدراسات التجريبية (الأمبيريقية) تميل إلى الدولة، وأن الحديث عن الديمقراطية قبل بناء الدولة يعني ببساطة حرية بدون وجود نظام حاكم، ومن هنا يقول «صموئيل هنتجتون» جملته المشهورة: «من الممكن العيش بنظام دون حرية، لكن العيش بحرية دون نظام أمر لا يمكن تصوره».

هذا الأمر يمكن أن يبين مسار الأحداث في المسألة الليبية، فالمسودة التي قدمها المبعوث الأممي ترتكز على وجود حكومة وحدة وطنية يمكنها إدارة البلد ومواردها في هذه المرحلة، على أن يقدم لها المجتمع الدولي، أو أن يقوم المجتمع الدولي من خلالها بدعم ليبيا وتحقيق الأهداف التي تسعى لها القوى العظمى ومصالحها، وهي الحد من الهجرة الشرعية بالنسبة لأوروبا، ومحاربة التنظيمات الإرهابية لدول الإقليم، وإعادة ترتيب المنطقة على أسس «ويستفاليا»، وبناء مؤسسات يمكن قيادة المنطقة من خلالها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

نموذج لفهم الأزمة الليبية

كيف يمكننا فهم ما يحدث في ليبيا في مشهد يتنوع بين الحوار والتفاوض، الحرب والصراع، التناقضات الإقليمية (مصر التي تستغل الفراغ في ليبيا لدعم حلفائها، والجزائر التي تقف في وجه مصر وأطماعها حتى لا يكون هناك فراغ يسمح للأمازيغ بطلب الاستقلال، أو أن تكون ليبيا طريقاً لتدخل فرنسي بجنود مصريين في المنطقة أو غير ذلك من محددات السياسة الجزائرية)؟ هذه النقاط قد تبين المشهد:

– الإشكال في ليبيا يتمثل في غياب الدولة ومؤسساتها، لذا فإن ما نشهده من صراع هو حالة جنينية لتكوين الدولة الليبية قد تبدو مؤسفة، لكنها تعبر عن صراع حقيقي للوصول لحالة من احتكار القوة؛ وبالتالي القدرة على نزع السلاح من المجتمع وإرجاع السلطة للدولة.

– هذا الأمر، يصحبه محاولة للمجتمع الدولي لتصميم نظام ليبي يمكن من خلاله التحكم في موارد ليبيا وإدخالها في المنظومة المالية العالمية، هذا الأمر قد دلت عليه بعض الدراسات عن الحروب الأهلية، وهو ظاهر من سلوك مبعوث الأمم المتحدة الذي يحاول ترك بعض المساحات التي يمكن للمجتمع الدولي التدخل من خلالها، ففي الاتفاق الذي وقع بالأحرف الأولى مثلاً أن يقوم رئيس حكومة الوحدة الوطنية بطلب من الأمم المتحدة تتيح للأخير بدعم الحكومة الليبية بكافة الأشكال التي تضمن دعم مؤسسة الجيش والشرطة.. كما أن مصرف ليبيا المركزي خلال كل هذه الفترة كان ينسق مع المؤسسات الدولية، وظل سلطة منفصلة لها القدرة على التأثير في المشهد، وهذا ما يمكن قراءته من زيارات سابقة لرئيس مصرف ليبيا المركزي للولايات المتحدة الأمريكية.

– هذان المساران بين بناء سلطة الدولة الذي يعبر عن الصراع المسلح والحوار الذي يريد تنظيم مؤسسة (دولة) يمكن للمجتمع الدولي التعامل معها في قضايا كالهجرة والإرهاب والطاقة، تأتي المرحلة التي تشهدها ليبيا حالياً وهي حالة من الحرية السلبية، الحرية التي جعلت بعض الزعامات السياسية تمتلك السلطة بدون وجود نظام سياسي أو ضوابط قانونية.

المستقبل الليبي

يبدو أن الحوار سيتقدم بخطوات ملموسة في الأيام المقبلة، وذلك لأن المنطقة بكاملها ستشهد على ما يبدو تسويات مختلفة، كما أن سلوك «ليون» يبدو مختلفاً عما كان عليه في بداية الحوار، فقد أظهر تجاوباً مع مطالب المؤتمر ورغبة في إبرام الاتفاق، هل هذا الأمر يرجع لأن ولاية مجلس النواب ستنتهي في شهر أكتوبر (مما يزيد تعقيد الأمر إذا ما سقطت الشرعية عن مجلس النواب)، أو أن إصرار المؤتمر هو السبب في مرونة «ليون»؟ لكن كل هذه الأسباب تبدو سطحية إذا ما فهمنا السياق الذي تتحرك فيه المنطقة، فتزايد أعداد اللاجئين، وانتشار تنظيم «داعش»، وتعقيد منطقة الشرق الأوسط بعد سياسة النأي بالنفس من الولايات المتحدة ظناً منها أن عالماً أحادي القطبية يعني مزيداً من الصراع، هو ما جعل العالم بدون قيادة؛ ومن ثم ظهرت نظريات تحاول أن تبين أن عودة الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم قد تكون جالبة للسلام، وهذا ما بيَّنه «هنري كسنجر» في كتابه «النظام العالمي»، حين أوضح ضرورة وجود صلح كصلح «ويستفاليا» في المنطقة العربية.. كل هذا السياق يجعل ليبيا تقع ضمن إستراتيجية عامة لتسوية المنطقة، قد تتداخل مع مصالح آنية وقتية لدول بعينها، لكن في نهاية المطاف يبدو السياق سياق تسويات على إيقاع «كيسنجر» وبرجماتية «أوباما».■

سياسية وعسكرية..

طائرات في سماء صنعاء.. أيها سيكون الحل؟

صنعاء: عبدالملك شمسان

ثلاث طائرات وصلت صنعاء خلال أسبوعي ما قبل عيد الأضحى، حاملة على متنها مبادرات الحل السياسي؛ الأولى أقلت السفير الروسي لدى اليمن قادماً من الرياض بعد لقاء بالرئيس اليمني «عبدربه منصور هادي»، والثانية نقلت وفداً أمريكياً في مهمة غير معلنة، ومن المؤكد أنها لإجراء لقاءات مع قيادات تيار «صالح» وجماعة الحوثي، والثالثة عادت ببعض قيادات «صالح» والحوثي المشاركين في لقاءات العاصمة مسقط.

الطائرات الثلاث المدنية يقابلها مئات الطائرات الحربية التابعة لدول «التحالف» وصلت صنعاء خلال ذات الفترة محملة بالصواريخ التي توجهها على المقدرات الحربية والعسكرية التابعة لـ «صالح والحوثي» فرضاً للحل العسكري، وما تزال تشن غاراتها ضد «صالح» والحوثيين بشكل يومي مع تصعيد لنوع العمليات في أكثر من منطقة، خاصة العاصمة صنعاء.

الحل السياسي.. الجوهر والتفاصيل

في العاشر من سبتمبر الماضي أعلنت الحكومة اليمنية من الرياض موافقتها على الدخول في مفاوضات مباشرة مع صالح والحوثيين بناء على تحركات ومفاوضات سابقة خاضها «صالح» والحوثيون في العاصمة العُمانية مع المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ، وحضرها مسؤولون أمريكيون وإيرانيون حسب إفادة سابقة لمصادر حكومية.

كان ذلك بمثابة إعلان رسمي عن موافقة الرئيس اليمني وحكومة د. خالد بحاح، ومن ورائهم دول التحالف بالمضي رسمياً في مسار الحل السياسي عبر الحوار المباشر مع «صالح» والحوثيين، وتحدد موعد اللقاء الأول في اليوم السابع عشر من ذات الشهر، إلا أن اللقاء لم يتم، ولا تزال الرئاسة والحكومة اليمنية تنتظر من الحوثيين اعترافاً علنياً بالقرار الأممي (رقم ٢٢١٦) كشرط للبدء في الحوار حسب الاتفاق مع المبعوث الأممي الذي أبلغته الحكومة بهذا الشرط، ليجري الحوار بعدها على استلام صنعاء وتنفيذ مضامين القرار، والحوثيون من جانبهم يراوغون في هذه النقطة رغم اعترافهم به في لقاءاتهم الخاصة مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في لقاءاتهم بمسقط حسب إفادته التي قدمها للحكومة، ويحاولون جر الحكومة للحوار بعيداً عن القرار حتى يتحول إلى حوار بين طرفين على قدر متساوٍ أو متقارب من الندية، حتى يضمنوا الحصانة من المحاسبة والمحاكمة، ويضمنوا البقاء السياسي

على قدر من السلطة يزيد أو ينقص، خاصة وأن لديهم من الخبرة والإمكانات ما يمكنهم من التوسع مستقبلاً على حساب الطرف الآخر الممثل للشرعية، تبعاً لسيطرتهم الكبيرة على ما يعرف بـ «الدولة العميقة».

الولايات المتحدة الأمريكية

أكثر من ٩٥٪ من تلك القوة البشرية والآلية الهائلة تدفقت من المملكة العربية السعودية إلى مأرب عقب اجتماع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز بالرئيس الأمريكي «باراك أوباما»؛ ما يمثل مؤشراً عن حقيقة الموقف الأمريكي الذي لم يجد خياراً سوى موافقة المملكة، فضلاً عن إعلان الولايات المتحدة تقديمها مساعدات لوجيستية لعمليات التحالف، وإن كان هذا الموقف الواضح لا يمنع وجود موقف غير معلن باتجاه داعم للحوثيين، حسب مؤشرات وتصريحات عديدة، وتبعاً لمخطط أمريكي يسعى لتأسيس دولة شيعية شمال اليمن جنوب المملكة.

واحتفت جماعة الحوثي وصالح بإعلان الولايات المتحدة عن دعمها لحل سياسي في اليمن، لكن الواضح أن الولايات المتحدة استخدمت «الحل السياسي» كتعبير دقيق يبدو من جهة داعماً للحوثيين من حيث إن الحل السياسي نقيض للحل العسكري، وهو في ذات الوقت لا يعبر بالضرورة عن هذا المعنى، حيث إن الحل السياسي لا يعني بالضرورة استبعاد الحرب والقوة العسكرية، إذ الحرب واحدة من أدوات السياسة.

وعلى هذا يمكن التفريق بين التصريح الأمريكي الداعم لـ «الحل السياسي» الذي لا يستثني القوة المسلحة بالضرورة، وبين تصريح الأمين العام للأمم المتحدة الداعم لـ «الحل السلمي» الذي يستثني القوة المسلحة.

ويبدو غريباً أن تأتي تصريحات مسؤولي الأمم المتحدة داعمة أو باحثة عن حل سلمي وإيقاف الحرب على «صالح» والحوثي، فيما القرار الأممي (٢٢١٦) صادر تحت «البند السابع».

وضمن ما يتردد عن أجندة أمريكية في اليمن من شأنها الإضرار باليمن، هناك أيضاً أجندة خاصة بالرئيس الأمريكي وحزبه الديمقراطي تتطابق مع الأجندة العامة للدولة الأمريكية، وهي الأجندة التي تجعل الرئيس «أوباما» حريصاً على إمضاء الاتفاق مع إيران واستقراره، الأمر الذي قد يحمله على الرضوخ لضغوط إيران والاستجابة لمطالبتها له بفعل شيء لإيقاف حرب التحالف على اليمن، إذ سيخوض حزبه الديمقراطي الانتخابات المقبلة مستنداً بشكل كبير على إنجاز هذا الاتفاق بشكله النهائي.

روسيا الاتحادية

بعد لقاء جمعه بالرئيس اليمني في الرياض، وصل سفير روسيا الاتحادية باليمن إلى صنعاء ١٧ سبتمبر، وأجرى لقاءات مع قيادات حوثيين وقيادات في تيار «علي صالح» بحزب المؤتمر الشعبي العام، ولم يعلن عن نتائج الزيارتين.

وكانت روسيا قد سبقت هذه التحركات

الحكومة اليمنية تشترط اعتراف الحوثيين بالقرار (٢٢١٦) ليجري الحوار بعدها على استلام صنعاء وتنفيذ مضامين القرار

من الغريب أن تأتي تصريحات مسؤولي الأمم المتحدة داعمة لحل سلمي وإيقاف الحرب ضد «صالح» والحوثي فيما القرار الأممي (٢٢١٦) صادر تحت «البند السابع»

للسفير «فلاديمير ديدوشتين» بالتأكيد على أنه قد حان الوقت لإيقاف الحرب في اليمن والعودة للمفاوضات، وهو ما بدا منه موقف روسي مختلف عن الموقف السابق، إلا أن اختلافه عن الموقف السابق لم يتمكن من ترك انطباع حقيقي بوجوده بهذه الصفة المختلفة، إذ سبقته روسيا بإرسال مذكرة إلى الأمم المتحدة تؤكد فيها موافقتها رسمياً على القرار (٢٢١٦) الذي كانت قد تحفظت عند التصويت عليه، واعتبر تحفظها ذلك الحين جزءاً مهماً من النصر الدبلوماسي لدول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية، وتعد موافقتها الأخيرة على القرار إضافة جديدة يكشف عن مزيد من التقارب الروسي الخليجي.

الميدان.. عامل الحسم الأخير

عدن، حضرموت، المهرة، شبوة، الضالع، لحج، أبين، محافظات أعلنت محرَّرة بالكامل من مليشيات صالح والحوثي مع بعض بؤر حوثية ما تزال نشطة في بعض المناطق، مثل بيحان في محافظة شبوة، وكرش في محافظة لحج.

تحررت هذه المحافظات من قبضة «صالح» والحوثيين على يد المقاومة الشعبية والجيش الوطني المؤيد للشرعية مسنودين بقوات التحالف البرية والبحرية والجوية، وفي مقدمتها مدينة عدن المعلنة كعاصمة مؤقتة تعمل فيها الحكومة الآن بكامل قوامها باستثناء وزيري الدفاع ووزير التعليم الفني المخطوفين لدى «صالح» والحوثيين.

وتشهد محافظة تعز ومحافظة البيضاء في الوسط ومحافظة مأرب في الشرق حرباً ضارية، وكلتاهما تبدو على مشارف التحرر، مع تنازع للسيطرة في محافظات أخرى على شيء من التفاوت في الغلبة، كمحافظة الجوف شرقاً ومحافظتي البيضاء وإب في الوسط، وسيطرة كاملة لحلف صالح والحوثي على بقية المحافظات مع وجود مقاومة محدودة العمليات (أمانة العاصمة، محافظة صنعاء، صعدة، ذمار، المحويت، ريمة، حجة، الحديدة).

مأرب.. عاصمة المقاومة

عدد وعتاد عسكري ضخم تدفق من المملكة العربية السعودية إلى محافظة مأرب عبر منفذ الوديعة خلال الشهرين الماضيين، لتنتظم مع المقاومة الشعبية في صف واحد، مكونة من ٢٠ ألف جندي يمني معظمهم ممن تلقوا تدريبات في المملكة التحقوا بالقوات المسلحة المؤيدة للشرعية هناك، و١٠ آلاف جندي وضابط من القوات المسلحة لدول الخليج (السعودية، الإمارات، قطر، البحرين)، و١٠ طائرات أباتشي، ونحو ٥٠٠ من الآليات العسكرية البرية المدرعة والحديثة.

أقل من ٤ آلاف فرد من هذه القوة الضخمة يشاركون الآن في المعارك المحتدمة ويحققون التقدم الذي يعلن عن تفاصيله بشكل يومي، خاصة غرب مأرب، فيما بقية هذه القوة تؤدي التدريبات وتؤدي خلف خطوط الملعب تمارين التحمية والتسخين استعداداً للمعركة الكبرى

التي ستنتهي بتحرير صنعاء وكل المحافظات اليمنية بلا استثناء، حسب تصريحات للعميد أحمد العسيري، المتحدث باسم قيادة قوات التحالف.

وتبدو محافظات مأرب والجوف وصعدة من الشرق إلى أقصى الشمال الشرقي ستكون محوراً يشكل أحد فكي الكماشة، ويقابله الفك الآخر ممثلاً بمحور تعز، المخا، الحديدة من الجهة الأخرى.

في مأرب، تحررت قبل عيد الأضحى عدة مناطق، خاصة في الجبهة الغربية منها، أي من جهة العاصمة صنعاء، وتعلن المقاومة والجيش الوطني والتحالف عن تقدم مستمر في ظل حرب مستمرة وعلى أشدها، وتوشك المقاومة والجيش الوطني والتحالف أن يعلنوا عن تحرير المحافظة بشكل نهائي.

وباتجاه تعز، تؤكد المقاومة تحريرها وسيطرتها على ٩٠٪ من المحافظة، والمعارك على أشدها، خاصة في الجهة الغربية، أي من جهة «المَخا» المطلة على باب المندب ويليها مدينة الحديدة.

ورغم اشتداد المعارك في هذين المحورين، يرى متابعون أن هذه الحروب ليست في الوقت الحاضر أكثر من حفاظ على الحرارة في عروق البنادق والآليات العسكرية ريثما تفرغ المملكة من موسم الحج، لتنطلق عملية التحرير في المحورين وإطباق الخناق على صنعاء، ومن ثم البدء في الحوار السياسي الذي سيكون من أجل استلام صنعاء وما حولها، إذ يفترض أنه لن يكون أمام «صالح» والحوثيين في ذلك الظرف سوى التسليم عبر حوار الفنادق، أو الاستسلام تحت نيران البنادق.

إقليم أزال

يشمل «إقليم أزال» خمس محافظات شمالية؛ هي: أمانة العاصمة التي اتخذها «صالح» عاصمة لنظامه على امتداد سنوات حكمه المستمرة حتى اليوم، ومحافظة صنعاء التي منها قبيلة صالح «سنحان»، وصعدة التي هي معقل الحوثيين، وذمار، وعمران.

وفي حديث لـ «المجتمع»، أكد مصدر في المكتب الإعلامي لمقاومة «إقليم أزال» استمرار مقاومة الإقليم في الإعداد للتشكيلات العسكرية في جميع مناطق الإقليم، وأن هناك مجاميع كبيرة – فضل التحفظ على الرقم – قد تلقت تدريبات بهذا الشأن في معسكرات خصصت لهذا الغرض، إلى جانب التنسيق مع مشايخ قبائل وقيادات عسكرية واجتماعية في هذه المناطق، على حد قوله.

وكان محافظ ذمار المعين من الرئيس «هادي» قد أكد في حديث لصحيفة خليجية أن المقاومة في «إقليم أزال» جاهزة لإعلان الانطلاق رسمياً وبشكل منظم فور تلقيها التوجيهات بذلك.

ثنائية الحل السياسي والعسكري

اعتاد الرئيس السابق «علي عبدالله صالح» على الجمع بين ثنائية الحرب والسياسة، موظفاً «الحل السياسي» للمراوغة وكسب الوقت والتغطية على ما يفعله ميدانياً، ومعولاً على

> محافظات (عدن وحضرموت والمهرة وشبوة والضالع ولحج وأبين) تم تحريرها بالكامل من مليشيات «صالح» والحوثي

> المكتب الإعلامي لمقاومة «إقليم أزال»: هناك مجاميع كبيرة تلقت تدريبات في معسكرات للاستعداد للمعركة الكبرى إلى جانب التنسيق مع مشايخ قبائل وقيادات عسكرية واجتماعية في هذه المناطق

«الحل العسكري» في الميدان لتحقيق الحسم لمصلحته.

في عام ١٩٩٣م خاض مع شريكه في السلطة (الحزب الاشتراكي اليمني) حوارات مكثفة وبرعاية ووساطة إقليمية، لكن الاتفاق الموقع بينهما في الأردن لم يصمد طويلاً، فاندلعت الحرب في صيف العام التالي، وتمكن الرجل من تحقيق الحسم العسكري وفرض الأمر الواقع على خصومه بالداخل وعلى دول الإقليم ودول العالم، بما في ذلك التجميد عملياً لقرارات مجلس الأمن التي كانت داعمة للطرف الآخر.

ومطلع العام ٢٠١٢م بعد خروجه من رئاسة الجمهورية وانتخاب «عبد ربه منصور هادي» خلفاً له بموجب «المبادرة الخليجية»، تحالف مع جماعة الحوثيين المصنفة كذراع سياسية وعسكرية لإيران، وشهد اليمن ذلك العام تدفقاً هائلاً لبواخر السلاح كمقدمة واستعداد طبيعي لتفجير الحرب والانقلاب على السلطة واجتياح المحافظات ومؤسسات الدولة فيها، وعلى رأسها العاصمة صنعاء التي اجتاحها حلف «صالح» الحوثي في ٢١ سبتمبر من العام الماضي.

وبالتوازي مع تلك الحرب وعلى امتداد تلك الفترة، ظل حلف «صالح» والحوثي يشاركون القوى السياسية في الحوار الذي كان يجري بصنعاء تحت إشراف المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر، ومجدداً تمكن «صالح» وحليفه الحوثي من فرض حلفهم وسلطته كأمر واقع، إلا أن « علي صالح» والحوثي وجميع مكونات الحوار تلقوا من دول الخليج الراعية للمبادرة الخليجية دعوة لنقل الحوار إلى الرياض، وهو ما رفضه «صالح» والحوثي، ولجؤوا إلى تصعيد العمليات العسكرية لبسط السيطرة على ما تبقى من المحافظات، ابتداء بمدينة عدن التي اتخذها الرئيس مقراً له بعد إفلاته من قبضتهم في صنعاء، محاولين بذلك فرض الأمر الواقع على الداخل والخارج، ومتجاوزين بقوة السلاح كل السخط الشعبي الداخلي والتحذيرات الإقليمية والدولية، وقبل أن يحققوا الهدف ويتنفسوا الصعداء انطلقت ضدهم العمليات العسكرية لدول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، ولا تزال مستمرة منذ انطلاقها في ٢٧ مارس الماضي، وعازمة على إسقاط انقلابهم وإعادة السلطة الشرعية إلى صنعاء وتمكين الحكومة الشرعية من بسط سيطرتها على كل الخارطة اليمنية، حسب الأهداف المعلنة للحرب فور انطلاقها.

حالياً، يريد مجدداً أن يخوض تجربة الجمع بين ثنائية السياسة والحرب، من خلال الاستمرار في الحرب داخلياً، وخوض الحوار السياسي مع الحكومة، على أمل أن يحظى –على الأقل – بالاستمرار مع حليفه الحوثي كطرف شريك في السلطة يظل قادراً على إعادة التوسع في المستقبل وإحكام السيطرة على البلاد، من خلال أدوات السياسة، أو من خلال حرب جديدة قد تسمح بها الظروف الإقليمية والدولية.■

مقال

كيف نقيس اقتصاد المستقبل؟

أ.د. زيد بن محمد الرماني
* مستشار اقتصادي وأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

اعتدنا كثيراً على معايير القياس المختلفة التي نستعملها على نحو شائع، حتى إننا نادراً ما نتوقف للتفكير في صلاحيتها لعالم اليوم أو في تاريخها، فلدينا تخمة من الأرقام لقياس كل ناحية من نواحي الحياة، على أن الوضع لم يكن هكذا دائماً.

إن قياسات الزمن والمسافة التي نستعملها اليوم تطوّرت ببطء، وكل تحسين واجه في الغالب مقاومة ممن لهم مصلحة مكتسبة في المقاييس المألوفة، والزمن مَثَل جيد على ذلك، فقد طوّر المصريون واحدة من أوائل وسائل القياس الناجحة عندما خطر لهم أن يستعملوا ظلّ الشمس لقياس مرور الزمن، وكانت النتيجة أول ساعة شمسية بسيطة، وبمنطق يدعو إلى الإعجاب، رغم أنه في غير موضعه، وضعوا علامات الساعة على مسافات متساوية من بعضها بعضاً، ونحن نعرف الآن أن هذا أنتج بالفعل ساعات ذات أطوال غير متساوية، تختلف حسب اختلاف فصول السنة.. لكن، ونظراً لعدم وجود وسائل قياس بديلة، تعوّد الناس على الاعتماد على هذه الآلات الشاذة إلى حد ما، واقتنعوا بدقتها.

بعد حوالي خمسمائة سنة من إنشاء أول ساعة شمسية، اخترع المصريون الساعة المائية، وقد فزع الصنّاع المهرة عندما اكتشفوا أن ساعتهم المائية الجديدة لم تدل على نفس الوقت كالساعات الشمسية، فافترضوا أن الساعات الشمسية التي ظلّت تُستعمل منذ قرون كانت دقيقة، فصرفوا وقتاً طويلاً بمحاولات غير مجدية لبناء ساعة مائية غير دقيقة تماماً كالساعة الشمسية.

إننا عندما نواجه موقفاً جديداً فإننا نقيّمه حسب أحد مقاييس خبرتنا، ونحن الآن وسط ثورة تقنيّة واقتصادية هائلة، ومع ذلك، فنحن معتادون على استعمال المقاييس الاقتصادية والاجتماعية التي طوّرت العالم نحو العصر الصناعي، حتى إننا قلّما نتوقف لنفكر بأن المقاييس القديمة للتقدم والانحلال، والنجاح والفشل، آخذه في فقدان فائدتها بسرعة، فالكثير من الهستيريا الاقتصادية التي أصبحت خلفيّة متواصلة لمناقشة السياسة الحكومية أو إستراتيجية العمل يمكن أن نعزوها على عدم دقة مقاييسنا الاقتصادية وعدم علاقتها بالموضوع.

ويبدو أن الفائدة المتناقصة لهذه المقاييس هي أحد الأسباب التي جعلت العديدين من اقتصاديينا الجيدين مخطئين، إلى هذا الحد، بشأن اتجاه الاقتصاد بالفترة الأخيرة.

ففي الأعوام السبعة أو الثمانية الأخيرة من عقد الثمانينيات، كانت التكهنات النمطية الاقتصادية الموثوقة كما يلي: «نحن مندهشون من قوة الاقتصاد في هذا الربع من السنة، لكننا نتوقع بأن الربع الثاني أضعف، وأن يحدث الركود الاقتصادي بعد أربعة أو خمسة أرباع»، وكلمات كهذه دوّتْ من كل منبر خلال تلك الفترة، ومشكلة هذه التكهنات القياسية أنها كانت مغلوطة لفترة طويلة، رغم كونها كالساعة المتوقفة التي تكون صحيحة مرتين في اليوم، فقد وصفت الواقع في تلك اللحظة، وما تظهره هذه التكهنات الفاشلة هو أنه حتى الناس الجيدين يصدرون نداءات رديئة عندما يكون عليهم أن يستعملوا معلومات رديئة.

إن قياس المعرفة، وهي الرأسمال الأساس في اقتصاد المعلومات، أصعب بكثير من قياس الثروة المادية والموجودات الحقيقية التي كانت تسيطر سابقاً على الفكر الاقتصادي، وعندما يتضح أن اليوم مختلف فعلاً عن الأمس، فإن الأمم قد تضطر، ليس فقط إلى تغيير الطريقة التي تقيس بها اقتصادياتها بل إلى تعديل طموحاتها لتنظيمها وضبطها أيضاً، وإذا تبين أن قياس الاقتصاد المستقبل هو حقاً أصعب جوهرياً من قياس اقتصاد الماضي، فقد تضطر الحكومات أن تتخلى عن الكثير من سلطات التخطيط والسيطرة التي اكتسبتها خلال مئات الأعوام العديدة الماضية.

إذن هل يجب أن يكون هناك اعتماد أقل على المقاييس التقليدية كأرقام التجارة والميزانية التقليدية، واعتماد أكثر على الإنفاق على البحث والتنمية، وعلى مدى الاستثمار في الخارج ونسبة الصناعات عالية التقنية لشركات الخدمة والتغييرات في البنية الصناعية وتحرك القوى العاملة، وإنتاجية العمال ورأس المال، ومساهمة المشاريع المطوّرة بطريقة جديدة.

إذ عندما تتغلغل السوق العالمية في جميع أنحاء الكرة الأرضية، سيفهم واضعو السياسة من الدول المختلفة بأنه حتى أقوى دولة لا تستطيع أن تتحكم كلياً في مصيرها، بل ستضطر بصورة متزايدة إلى التعاون في قضايا اقتصادية كانت تعتبرها بأنها اهتمامات وطنية خاصة تقريباً.. وهذا، بحد ذاته، سيجبر على إعادة فحص الوسائل التي تقيس بها اقتصادياتها الوطنية، وقد تستجيب بحماسة بجهد دولي نشط لجمع بيانات أكثر معنى عن الاقتصاد العالمي.■

العراق:
الحراك الشعبي.. والمعادلة الصعبة

محمد الطائي

معادلة صعبة يحاول رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي موازنتها؛ ما بين تظاهرات متنامية تطالب بإصلاح حقيقي، وأحزاب سياسية ومراكز قوى شيعية ترفض مغادرة مكتسباتها المادية والمعنوية التي سلبتها من دماء الفقراء والمساكين، ومرجعية دينية في النجف لم تغادر الخطاب في إعادة تشخيص ما شخّصه الشارع العراقي منذ حين.

حافظ الحراك الجماهيري خلال مسيرات الجُمع المتتالية على ثلاثة أمور؛ هي: الخطاب الوطني الذي ينادي باسم العراق والعراقيين، وعدم السماح للسياسيين بركوب موجة التظاهرات، وتفاعل كل شرائح المجتمع معه.

بينما تطور ذات الحراك في خمسة أمور:

١- فضح السياسيين الفاسدين بشكل متنام ودون خطوط حمراء.

٢- عدم السماح للمعممين بأن يقودوا التظاهرات أو أن يلبسوها ثوباً طائفياً، واتهام جهات منهم بالسرقات.

٣- تنامي الشعارات ضد التدخلات الخارجية، ومنها إيران.

٤- تزايد عدد الحشود المتظاهرة.

٥- زيادة التركيز الإعلامي على الحراك ومطالبه.

أما الحدث الأكبر في التظاهرات فهو انقلاب المتظاهرين على شخص العبادي، فبعد أن دعمته التظاهرات في أيامها الأولى وأعطته تفويضاً للتغيير والإصلاح، ليكسب شرعية وليضرب بيد من حديد على الفاسدين، أدركت تلك الجماهير أنها تراهن على الفرس الخاسر، فاتجهت نحو مهاجمته لتهربه من المسؤولية الملقاة على عاتقه.

وللحراك نقاط ضعف؛ ولعل أبرز نقاط الضعف في الحراك الجماهيري للجنوب والوسط العراقي: عدم وجود قيادة واضحة للحراك الجماهيري ترسم له خطوات مساره، وتخطط له طريقه نحو بلوغ الأهداف المطلوبة، وغياب شيوخ العشائر الشيعية عن المشهد؛ وقد يعود هذا لوصول الفساد إلى دواوينها من قبل المالكي وحزب الدعوة لهم، وأيضاً عدم التعويل على القوات المسلحة العراقية من جيش أو شرطة في أن يكون لهم دور في قلب المعادلة العراقية.

عوامل مؤثرة

من الخطأ أن نتصور أن التنامي في أعداد المتظاهرين أو علو صوت المعترضين وقسوة الشعارات المرفوعة ضد الفساد والمفسدين هي العوامل الوحيدة التي ستحكم مسار الحراك. فهناك عوامل داخلية وخارجية أخرى لها أثر قد لا يكون مرئياً ولكنه يعمل داخل الشارع الشيعي العام، سواء من خرج منهم في الحراك أو من ينتظرون في بيوتهم أي مركب سيركبون.

ولعل من أبرز العوامل الداخلية المؤثرة على الحراك الجماهيري في الوسط والجنوب الخسائر الكبيرة التي تتكبدها مليشيات الحشد الشعبي، وهجرة الكثير من مجرمي القتل والنهب منهم إلى خارج العراق، وقلق المرجعية الشيعية في النجف من تنامي الخطاب المدني، والمطالبة باستبدال المشروع الطائفي الذي حكم به حزب الدعوة الإسلامية بآخر مدني يسع كل العراقيين، والضغط في البرلمان العراقي على تشريع قانون الحرس الوطني الذي يضمن للمكون السُّني المساهمة في القوات المسلحة العراقية في محافظاتهم؛ وما يسببه هذا من قلق لأصحاب المشروع الطائفي.

أما أبرز العوامل الخارجية التي من الممكن أن تؤثر على تعامل الشارع الشيعي مع التظاهرات والحراك الجماهيري؛ تراجع المشروع الإيراني من خلال سقوط رموزه من السياسيين العراقيين الفاسدين، ودخول تركيا على ملف «داعش» وعلى الأراضي العراقية، والقرار الروسي الأخير بالدعم العسكري المفتوح للمجرم «بشار الأسد»، والمشروع الأمريكي الذي وإن لم يكن واضح المعالم اليوم لكنه قد تظهر له ملامح في أي لحظة.

كل هذه المؤثرات ويزيد ستكون عوامل ربما تحرف مسار الحراك الجماهيري أمام إظهار مصالح أخرى توهم الجهلة بضرورة مراعاتها.

الحراك.. إلى أين؟

بعد عجز العبادي عن إحداث أي تغيير يُذكر في إسقاط رموز الفساد (حتى الآن وما زالت بقايا فرصة بيديه)، فلم يعد أمام الحراك إلا أمرين لا ثالث لهما:

الأول: القبول بالواقع والتآكل شيئاً فشيئاً، بوجود مؤثرات دينية وسياسية شيعية من الداخل والخارج أمام مصالح المذهب أو حتى استقرار العراق!

الثاني: السعي للتغيير سواء كان بالمطالبة باستقالة العبادي طوعياً أو من خلال إثارة الفوضى التي تجبره على الاستقالة.

وهنا فجر حزب الدعوة قنبلته لتدارك الأمر حيث أعلن عن دعوته لانتخابات مبكرة، يراها مخرجاً من مأزقه الذي وضعه في زاوية الفساد الضيقة، وحتى يكسب الوقت في الحفاظ على مكتسباته والتعتيم على جرائمه، وهذه طبخة قد يكون إعدادها في ذات المطبخ السابق الذي يضم العبادي والائتلاف الشيعي والمرجعية.

صفقة

ويعتقد المراقبون بأن ما يخشاه المتظاهرون اليوم أن يكون ثمن هذه التظاهرات الواعدة هو إسقاط العبادي وحكومته الواهنة فقط، وحصر الإصلاحات المطلوبة في ساحات التظاهر، بينما يبقى الفساد والفاسدون يخوضون ويلعبون في مقدرات العراقيين، ومن ينظر إلى ما حصل مع المالكي بالأمس لا يستغرب من حصول هذا غداً!■

المتظاهرون انقلبوا على شخص العبادي بعد أن دعمته التظاهرات في أيامها الأولى

المشروع الإيراني تراجع من خلال سقوط رموزه من السياسيين العراقيين الفاسدين

خسائر مليشيات «الحشد الشعبي» وقلق المرجعية الشيعية من تنامي الخطاب المدني والمطالبة باستبدال المشروع الطائفي من أبرز العوامل الداخلية المؤثرة في الحراك

الأقصى.. يدخل مرحلة التقسيم الفعلي

القدس المحتلة: جهاد عقل

دخل المسجد الأقصى المبارك في مرحلة الخطر الحقيقي، بعد أن صعَّدت قوات الاحتلال من اعتداءاتها عليه خلال الأسابيع الماضية، في خطوة تستهدف فرض واقع المخطط الصهيوني المسمى بالتقسيم الزماني والمكاني عبر إغلاق بواباته من الساعة السابعة والنصف صباحاً حتى الحادية عشرة والنصف ظهراً، بالتزامن مع منع دخول النساء والأطفال، في خطوة تمهد لمنع المرابطين من التواجد في الأقصى، واللافت أن عملية التقسيم بدأت قوات الاحتلال فرضها، والحالة الفلسطينية والعربية في صمت عميق.

خطوات عملية

فكانت الخطوة الاولى لتحقيق ذلك إعلان وزير الجيش الصهيوني «موشيه يعلون» أن المرابطين والمرابطات وطلاب مصاطب العلم «إرهابيين»؛ وبالتالي حظر وجودهم في الأقصى في ساعات الصباح، وذلك لتفريغ المسجد من المصلين المسلمين؛ لتمكين الجماعات اليهودية المتطرفة من أداء طقوسها التوراتية تحت حماية قوات الاحتلال، إلا أن هذا القرار أثار غضب واستنكار المصلين المسلمين.

ومع قدوم الأعياد اليهودية، وحلول ما يسمى برأس السنة العبرية الجديدة قبل أيام مناسبة استغلتها قوات الاحتلال لإحكام السيطرة على الأقصى بشكل فعلي؛ حيث أرادت في ذلك اختبار إمكانية تمرير التقسيم الزماني للمسجد عبر منع المصلين المسلمين من الدخول للأقصى في ساعات الصباح، وتمكين عشرات المتطرفين اليهود وعلى رأسهم وزير الزراعة الصهيوني «أوري أرئيل» من اقتحام المسجد الأقصى تحت حراسة مشددة، إلا أن المصلين تصدوا لهم واشتبكوا مع قوات الاحتلال التي اعتدت عليهم وأطلقت القنابل المسيلة للدموع وغاز الفلفل الحار، وحطمت الزخارف الموجودة على أبواب المصلى القبلي، وحرق سجاده بفعل قنابل قوات الاحتلال التي أطلقت على المصلين.

أمر مبيَّت

ويؤكد مدير المسجد الأقصى المبارك الشيخ عمر الكسواني لـ «المجتمع»؛ أن الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى كانت مبيَّتة، وكنا قد طالبنا بإغلاق باب المغاربة خلال ما يسمى رأس السنة العبرية؛ تجنباً لحدوث المشكلات، ولكن إصرار سلطات الاحتلال على فتح الباب، وتنفيذ ما

يسمى برنامج السياحة، وإدخال المتطرفين؛ هو الذي أوصلنا إلى هذا الوضع.

ويطالب مدير المسجد الأقصى بتحرك عربي لمحاسبة قوات الاحتلال على جرائمها اليومية في المسجد الأقصى، وكذلك دولياً؛ من أجل السماح بحرية العبادة والصلاة، والمحافظة على آثار المسجد التي تتعرض للاعتداء خلال الاقتحامات.

استهداف الحركة الإسلامية

ويقول علاء الريماوي، مدير مركز القدس لدراسات الشأن الصهيوني، لـ «المجتمع»: إن المواجهات التي وقعت في الأقصى أربكت حسابات الاحتلال الذي ظن أن التقسيم الزماني للمسجد الأقصى سيمر؛ فلسطينياً وعربياً، بهدوء، وأن توقيت المواجهات فاجأ الاحتلال الذي عمل على فرض التقسيم دون جلبة ولا ضجيج، بعد يقينه أن الخطوة ستواجه بصمت من دول عربية مثل مصر والأردن؛ الأمر الذي اضطر السلطة الفلسطينية إلى قبول هذه المواقف.

ويضيف أن مواجهات القدس سيكون لها ما بعدها في حال استغلالها، لكنها في ذات الوقت تتذر بمخطط يستهدف الحركة الإسلامية، المتهمة بالوقوف وراء التحشيد على المواجهة مع شرطة الاحتلال في ساحات المسجد الأقصى، لكن الجديد الذي رصده المركز انتقال المؤسسة الصهيونية من حالة الاقتحام العشوائي إلى تبني صلوات اليهود في ساحات المسجد الأقصى.

ويشير الريماوي إلى أن الذي جرى في الأقصى سيكون بمثابة اختبار لتطبيق حالة اقتحام يومي مع طقوس تلمودية، تمهيداً لتعيين مناطق للصلاة في ساحات المسجد الأقصى، وأن الهجمات الصهيونية تأتي بهدف إنهاء حالة الرباط في المسجد الأقصى، وفي ظل محاولات يمينية فرض التقسيم على الأرض.

وتوقع الريماوي أن السلوك الصهيوني المستقبلي تجاه الأقصى سيكون على النحو التالي: صلاة اليهود في المسجد الأقصى، سيصبح متاحاً ذلك مع التقسيم الزماني، وبحرية كبيرة خاصة في ساحة قبة الصخرة، بالإضافة إلى الساحات المحاذية للبراق، وإقامة مناسبات دينية لليهود في ساحات الأقصى في أيام الأعياد والمناسبات، بالإضافة إلى إقامة نشاطات المؤسسات الدينية المتطرفة، وتوسيع حالة السياحة الخارجية لليهود تحت عنوان «اعرف مكان الهيكل»؛ الأمر الذي تجريه وزارة الثقافة

الريماوي: الذي جرى في الأقصى اختبار لتطبيق حالة اقتحام يوميّ مع طقوس تلمودية تمهيداً لتعيين مناطق للصلاة في ساحات المسجد الأقصى

جمال عمرو: حالة من الغضب الشديد تسود الفلسطينيين والتي ستفضي إلى انفجار سيحدث في لحظة ما وهناك مؤشرات على ذلك

أخطر ما حدث خلال الاقتحامات إخراج حراس المسجد الأقصى من أماكن وظائفهم إلى خارج بوابات الأقصى، والاعتداء عليهم بالضرب المبرح، والاعتداء على موظفي الأوقاف والمشايخ، واعتلاء سطح الأقصى، وتخريب الشبابيك وإطلاق الرصاص المطاطي من خلالها، وإلقاء قنابل الصوت داخل المسجد وغاز الفلفل على المصلين المتواجدين داخل المسجد القبلي.■

الصهيونية خارج أسوار المسجد الأقصى، وتوسيع أيام التقسيم لتطال أياماً محددة من العام، عدا الصلوات الخمس.

ويقول الريماوي: إن هناك خطوات تساعد في إفشال المخطط الصهيوني؛ وهي بدء حملة إعلامية واسعة ضد التقسيم الزماني للمسجد الأقصى؛ الأمر الذي يغفله الإعلام حتى اللحظة، وإعلان هيئات القدس والمناطق المحتلة عام ١٩٤٨م عن برنامج للتصدي لعملية التقسيم الزماني للمسجد الأقصى؛ الأمر الذي سيضغط على الأنظمة الرسمية، وممارسة جهات إعلامية وحزبية في الأردن، ومصر، والمغرب، والخليج العربي، ضغوطاً على الحكومات لتحرك يمكنه التأثير بشكل واضح، والدعوة لعقد اجتماع طارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتحريك الملف عالمياً، وتحرك شعبي وفصائلي للوقوف في وجه المخططات الصهيونية وبشكل متسارع.

صحيفة «هآرتس» العبرية كشفت عن المخطط الذي يستهدف الأقصى، والذي جرى الإفصاح عنه خلال اجتماع حكومة الاحتلال؛ وهو أن الاحتلال يجد في ظروف المنطقة فرصة مناسبة لحسم التقسيم المكاني للأقصى، وتنفيذ مشروعه الذي شرع فيه فعلياً، وصولاً إلى الهدف الإستراتيجي المتمثل في السيطرة على المسجد الأقصى بالكامل، وبناء الهيكل المزعوم مكانه، وأن ما يجري هذه الأيام تحديداً يعد تنفيذاً حرفياً للمشروع؛ حيث يتم الاستيلاء على الحصة الزمنية المخصصة للمسلمين في المسجد الأقصى لأداء صلواتهم وعباداتهم مقابل التوقيت المحدد للمستوطنين اليهود؛ مما يعني أن يسهل ذلك مخطط الفصل المكاني بين المسلمين واليهود في المسجد بعد الاستيلاء على المساحة الأكبر منه لصالح المستوطنين على حساب تواجد المسلمين.

ويؤكد النائب المبعد عن مدينة القدس أحمد عطون أن هذا التصعيد وهذه القرارات الخطيرة وهذا الامتحان للأمة الإسلامية بأسرها يتطلب وبشكل عاجل تحركاً مضاداً لهذه الجريمة، ومواجهتها، وبوقفة غضب حقيقية للانتصار إلى مقدساتنا الإسلامية وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، بما يمثله من عقيدة الأمة؛ مما يستدعي من الجميع حكاماً ومحكومين، رؤساء ومرؤوسين، كل في موقعه ومكانه أن

يبذل أقصى الجهد للتصدي لهذه الهجمة، وفتح كل الجبهات المتاحة في كل وقت ومكان للانتصار للقدس والأقصى سواء كان في القدس أو في الداخل الفلسطيني المحتل، أو الضفة والقطاع، أم في عالمنا العربي والإسلامي، والساحات الدولية المختلفة.

ويرى عطون أنه لا بد للإعلام من أن يأخذ دوره الريادي في إبراز هذه القضية وجعلها على سلم الأولويات؛ لكشف وفضح جرائم الاحتلال بحق القدس ومقدساتها وأهلها، وخلق روح التضامن مع هذه القضية، فإن لم تنتصر الأمة لقدسها ولمسراها فإلامَ ستنتصر؟!

المرحلة الخامسة

ويؤكد الخبير في شؤون القدس والأقصى جمال عمرو أن الاحتلال دخل في المرحلة الخامسة والأخيرة، لتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، محذراً أنه في حال حدوث ذلك ستكون ضربة قاصمة جداً للأقصى ودوره كونه أيقونة القضية الفلسطينية.

ويقول عمرو: إن الاحتلال ينتهز فرصة الانقسام الفلسطيني وارتباك العرب لتوجيه ضربة قاصمة جداً للأقصى، بحيث انتقلوا من المرحلة السرية للعلانية الخطيرة جداً.

ولم يستبعد عمرو اندلاع انتفاضة ثالثة بسبب ما يتعرض له المسجد الأقصى من مخططات صهيونية، وقال: إن حالة من الغضب الشديد تسود الفلسطينيين والتي ستفضي إلى انفجار، سيحدث في لحظة ما، وهناك مؤشرات على ذلك.

وتابع عمرو: الجميع يتأسف للوضع القائم وهم يصرخون عالياً، لكنهم لن يصرخوا طويلاً، وسينطلقون إلى الشوارع.■

مقال

اندحرت الأحزاب وبقي الوطن شامخاً

بقلم: د. يوسف السند

الحمد لله، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ونصلي ونسلم على رسول الله محمد ﷺ، علّمنا الإيمان والقرآن وحبَّ الأوطان؛ فكان من دعائه على الأحزاب الذين كانوا يضمرون الشر، فقال: «اللهم مُنْزِلَ الكتاب، سريعَ الحساب، اهزم الأحزابَ، اللهم اهزِمْهم وزَلْزِلْهم» (صحيح البخاري).

لقد حزّب نفر من اليهود الأحزاب على رسول الله ﷺ، فجاءت الأحزاب الفاجرة ومعهم المنافقون لاقتلاع وطن المسلمين المدينة المنورة، بل للكيد للإسلام كدين وعقيدة وشريعة ومنهج حياة؛ ﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا (١٠) هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا (١١)﴾ (الأحزاب).

«إنها صورة الهول الذي روّع المدينة، والكرب الذي شملها، والذي لم ينجُ أحد من أهلها» (سيد قطب، في ظلال القرآن).

وهنا يبرز دور المثبطين المندسين في صفوف المؤمنين؛ حيث لا يريدون أمناً ولا استقراراً للوطن؛ فالتواصل مع العدو سراً، وإطلاق قذائف النفاق جهراً حتى يسقط الوطن ويكونوا في خندق واحد مع أعداء الدين وأعداء الوطن!

حيث يكشف القرآن المنافقين متلبسين بالكذب والاحتيال والجبن والفرار والكيد للوطن، حين يريدون أن يستأذنوا النبي ﷺ تاركين أماكنهم مكشوفة بحجة أن بيوتهم عورة مكشوفة والأولى حمايتها؛ ﴿وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ (الأحزاب:١٣)، يفضحهم القرآن ويجردهم من العذر والحجة: ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا (١٣)﴾ (الأحزاب).

لقد التف المسلمون حول رسول الله مجاهدين ثابتين صادقين لما عاهدوا الله عليه، فرأى الله سبحانه هذا الثبات وهذا الصدق فأثنى عليهم؛ ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا (٢٣)﴾ (الأحزاب).

بهذا الصدق والثبات، وبتلك الروح الوثابة الصادقة ردّ الله الذين كفروا وحفظ المسلمين ووطنهم: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا (٢٥)﴾ (الأحزاب).

واندحرت الأحزاب وبقي الوطن شامخاً قوياً على مر العصور وكر الدهور.

اللهم احفظ وطننا وسائر بلاد المسلمين، اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا واحفظنا من بين أيدينا ومن خلفنا، ونعوذ بعظمتك أن نُغتال من تحت أقدامنا.

والحمد لله رب العالمين.■

برعاية تركية ومشاركة «المجتمع»..

قضايا دول «الربيع العربي» على مائدة مؤتمر لمراكز الأبحاث

إسطنبول: تقرير خاص

بدعوة من معهد التفكير الإستراتيجي (SDE) في أنقرة بتركيا والذي يرأسه السيد بيرول أكجن، وبرعاية رئاسة شؤون الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة التابعة لرئاسة الوزراء التركية والتي يرأسها البروفيسور د. قدرت بلبل؛ عقد مؤتمر مراكز الدراسات الإستراتيجية بعنوان «بناء رؤية مشتركة ينعم من خلالها الشرق الأوسط بالسلام والاستقرار»، وذلك يومي ١٥ و١٦ سبتمبر ٢٠١٥م في مدينة أنقرة بتركيا.

وقد شارك رئيس التحرير محمد سالم الراشد ممثلاً لمجلة «المجتمع» ومركز دراساتها وكرئيس لمجموعة التفكير الإستراتيجي، حيث عرض ورقة تحت عنوان «مقترح لمشروع الاستقرار والتنمية في المنطقة العربية والإقليم، حيث دعا إلى التعاون بين السعودية وتركيا ودول الخليج لمواجهة التحديات، وخلق فرص الاستقرار، وتشكيل رؤية عملية لشرق أوسط مستقر من خلال إعلان مبادئ، ثم الدعوة إلى مؤتمر للاستقرار والتنمية ينتج عنه إقرار مجموعة من الإستراتيجيات والتفاهمات والاتفاقات السياسية والاقتصادية والتنموية لمعالجة التحديات والملفات الساخنة وطويلة المدى، وينشأ من هذا المؤتمر منظمة الاستقرار والتنمية، وبنك للاستقرار والتنمية.

وقد تشرف رئيس التحرير والمشاركون بمقابلة رئيس الجمهورية التركية «رجب طيب أردوغان» الذي أكد أهمية تطوير دور مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في المنطقة لعلاج التحديات ومساندة أصحاب القرار، كما أوضح الرئيس «أردوغان» أن هناك تقدماً في تطوير العلاقات الإستراتيجية بين السعودية والكويت وقطر وتركيا، ودعا إلى مزيد من التعاون.

وكان المؤتمر قد عقد على مدى يومي ١٥ و١٦ سبتمبر ٢٠١٥م، بحضور ممثلين عن نخبة من مراكز التفكير في العالمين العربي والإسلامي، وبمشاركة نخبة من الخبراء والمفكرين.

قضايا المنطقة

وتناول المجتمعون أهم القضايا التي تعصف بالمنطقة؛ ومنها «عاصفة الحزم» ومآلاتها، والانقسام الفلسطيني وبناء الدولة، والاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على المنطقة، وضرورة اعتماد السبل السلمية في التعاطي مع الأزمات والصراعات الداخلية والخارجية، كما بحث الدور التركي في بناء شراكات في المنطقة، وكان فرصة لرصد تطور العلاقات العربية – التركية، والوقوف على فرصها ومقوماتها.

كما تطرق إلى دور الدول العربية والهند وأفغانستان، واختتم اللقاء بجلسة لبحث طرق التعاون بين مراكز الدراسات المجتمعة.

الجدير بالذكر أن الجلسة الأولى من المؤتمر استضافت عدداً من المعنيين العرب للحديث عن أزمات بلدانهم التي سميت ببلدان «الربيع العربي».

فعن سورية، قدّم المدير التنفيذي لمركز عمران للدراسات الإستراتيجية د. عمار قحف عرضاً استعرض فيه مراحل الثورة السورية خلال سنواتها الخمس، وأثر الفاعلين الدوليين والإقليميين في القضية السورية، وتحليلاً لأهم

د. أحمد أويصال

د. قدرت بلبل

بيرول أكجن

المبادرات السياسية التي طرحت على الساحة الدولية لمعالجة وإنهاء الأزمة السورية.

وعن اليمن، تحدث طلال جامل، المستشار الإعلامي في السفارة اليمنية، بورقة حملت عنوان «العاصفة حاسمة والطريق إلى الأمام».

أما عن فلسطين، فقدم د. أحمد عطاونة ورقة بعنوان «الوحدة الوطنية وبناء الدولة».

وعن ليبيا، قام الأستاذ ناصر المانع، الناطق باسم أول حكومة ليبية بعد الثورة، بطرح ورقة تبنت ضرورات الحوار الوطني والمصالحة.

وقد أدار المؤتمر تنفيذياً د. أحمد أويصال، أستاذ علوم الاجتماع في جامعة مرمرة، من مركز التفكير (SDE).

وقد خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات أتت على الشكل التالي:

– دعوة الحكومة التركية بالتعاون مع الدول الإسلامية والعربية للتحرك في الدفاع عن المسجد الأقصى، والعمل على إفشال المحاولات الصهيونية لتقسيمه.

– التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، وضرورة كسر الحصار عن قطاع غزة.

– التأكيد على ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني على قاعدة المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته.

– ضرورة قيام الحكومة التركية بدراسة مشروع لإقامة تحالف إقليمي على مبدأ الشراكة الإستراتيجية لمواجهة مشاريع التقسيم في المنطقة.

– محاولة تحويل سلبية الاتفاق النووي الإيراني إلى إيجابية لدول المنطقة؛ من خلال رفع سقف حرية القرار العربي، والتحرك في فضاء التعاون الإقليمي العربي التركي، ومحاولة الحصول على الطاقة النووية السلمية على أقل تقدير.

– التأكيد على أن الغرب كان جزءاً أساسياً من مشكلات المنطقة سواء في فلسطين أو في العراق أو في سورية؛ لذا لابد أن تكون الدول الغربية جزءاً من الحل بما فيها قضية اللاجئين.

– التأكيد على ضرورة إشراك دول الخليج في استيعاب اللاجئين والاستفادة من الطاقات البشرية المعطلة في تنمية الاقتصادات الإقليمية، وهو ما يمكن أن يكون ضمن شراكة تركية عربية.

– دعوة الحكومة التركية لتبني دراسات مستقبلية حول تركيا والمنطقة، من خلال خبراء متخصصين في الدراسات المستقبلية وفق أسس علمية ومعايير دولية.■

الانتخابات المبكرة في تركيا.. السياق والتوقعات

د. سعيد الحاج

يتوجه حوالي ٥٧ مليون ناخب تركي في الأول من نوفمبر المقبل إلى صناديق الاقتراع في تركيا وسفاراتها في الخارج، بعد أن فشلت الأحزاب التركية المختلفة في تشكيل حكومة ائتلافية إثر انتخابات السابع من يونيو الماضي؛ الأمر الذي أدى إلى استعمال رئيس الجمهورية صلاحياته الدستورية بالدعوة إلى انتخابات مبكرة، أو بمعنى أدق إلى إعادة الانتخابات.

> الأحزاب التركية بمجملها لم تستطع بعدُ التكيف مع المشهد السياسي الجديد في البلاد

> بعض الأحزاب كانت وما زالت ترى أن أي انتخابات قادمة ستحمل لها نتائج أفضل وفي مقدمتها العدالة والتنمية

ذلك أن الانتخابات البرلمانية الأخيرة أعطت حزب العدالة والتنمية الصدارة دون الأغلبية، فمنعته من تشكيل الحكومة بمفرده كما فعل دائماً منذ عام ٢٠٠٢م، وطرحت فرضية الحكومة الائتلافية معه أو بدونه، وعلى مدى ٤٥ يوماً هي المهلة الدستورية لتشكيل الحكومة فشل الحزب الحاكم في التوصل إلى صيغة توافقية مع أحد أحزاب المعارضة، كما لم يكلف «أردوغان» شخصية أخرى بتشكيلها بسبب ضيق الوقت وعدم توافق المعارضة وفق رؤيته.

وفي العودة للأسباب، يبدو أن الأحزاب التركية بمجملها لم تستطع بعدُ التكيف مع المشهد السياسي الجديد في البلاد، فلا العدالة والتنمية يستطيع التخلي عن رؤيته ومنجزاته كما طالبه بذلك حزبا الشعب الجمهوري والحركة القومية كشرط للائتلاف الحكومي، ولا المعارضة التركية كانت منطقية في تحليل نتائج الانتخابات ومطالبها بناء على ذلك، فرفعت السقف كثيراً لاعتقادها أن العدالة والتنمية في أزمة ومضطر للتنازل لها.

أما السبب الثاني؛ فهو أن بعض الأحزاب كانت وما زالت ترى أن أي انتخابات قادمة ستحمل لها نتائج أفضل، وفي مقدمتها العدالة والتنمية الذي اعتبر نتائج الانتخابات السابقة رسالة تحذيرية وصله مفادها ولن تتكرر، وحزب الحركة القومية الذي يرى أصواته في ارتفاع متزايد خاصة في ظل التصعيد العسكري الحالي مع العمال الكردستاني وإذكاء روح القومية التركية على هامشه.

سياق الانتخابات وظروفها

بيد أن الانتخابات القادمة ليست مجرد إعادة للانتخابات الأخيرة، إذ اختلفت فيما بعدها كثير من الظروف والسياقات؛ فقد تخلى حزب العمال الكردستاني عن التزامه بوقف إطلاق النار في إطار عملية التسوية السياسية للقضية الكردية، وبدأ موجة من التصعيد العسكري الحاد مع الحكومة التركية، مستهدفاً العشرات من رجال الجيش والشرطة، وهو ما استوجب رداً قاسياً من الحكومة التي تقول: إنها قتلت أكثر من ألف من عناصره في قصفها لمعسكراته في جبل

قنديل في العراق.

هذه الحالة الأمنية – العسكرية المتوترة في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد، أقلقت بطبيعة الحال مجتمع المال والأعمال الموصوف بالجبن عادة؛ مما أوصل الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها أمام الدولار، خصوصاً في ظل تأثر الاقتصاد التركي بأزمات إقليمية ودولية تحديداً في اليونان والصين والبرازيل.

وبلا شك سيكون هذان العاملان؛ أي الحالة الأمنية في البلاد وحال الاقتصاد لاسيما في مفرداته التي تخص حياة المواطن اليومية، في صدارة قائمة المعايير التي ستحدد قرار ووجهة الناخب التركي بعد أسابيع، يضاف لها طبعاً برامج الأحزاب الانتخابية وقوائم مرشحيها، التي سيحكم من خلالها المواطن/ الناخب على مدى استجابتها لرسائله المتضمنة في نتائج الجولة الانتخابية الأخيرة.

العدالة والتنمية وأحزاب المعارضة

وليس مستغرباً أن تتركز الأنظار على حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا منذ عام ٢٠٠٢م فيما عدا الفترة الانتقالية الحالية، فهو صانع نهضة تركيا الحديثة، وصاحب رؤية «تركيا الجديدة» التي حاول إرساء قواعدها بالتدريج على مدى ١٣ عاماً، ويسعى للوصول لها عام ٢٠٢٣م – في مئوية تأسيس الجمهورية – وهو المرشح مرة أخرى للتقدم على باقي الأحزاب في المنافسة القادمة.

وقد أكد الحزب منذ اللحظة الأولى لإعلان النتائج غير الرسمية لانتخابات السابع من يونيو الماضي أن رسالة الناخب قد وصلته، وأنه يعمل بمقتضاها، فذكر رئيسه «أحمد داود أوغلو» في أول لقاء إعلامي له أن ملف تغيير النظام في البلاد إلى رئاسي ليس مطروحاً الآن على جدول أعماله، بينما قال نائب الرئيس «نعمان قورتولموش»: إن الناخب التركي قال لحزبه: «اذهب وجدد وضوءك»، في إشارة إلى ضرورة التغيير وضخ الدماء الجديدة مع العودة لروح الحزب الأولى لدى التأسيس من تواضع وتواصل مع الشعب وعمل دؤوب.

وقد كانت هذه العناوين تحديداً في صلب كلمة «داود أوغلو» في مؤتمر الحزب العام الذي جدد له في رئاسته، بينما كان «التغيير» هو العنوان الأبرز لقيادة الحزب ولجنته المركزية المنتخبة في الدورة الحالية، رغم أن الشباب لم ينالوا الحظ الذي كانوا يطمحون إليه، لقد حسم بقاء الحزب موحداً خلف «داود أوغلو» الكثير من الكلام عن خلافات بينه وبين «أردوغان» حول الأسماء المرشحة للجنة المركزية ثم للقوائم الانتخابية، وإن لم ينفه تماماً.

في قوائم مرشحيه، حرص الحزب على التجديد؛ فدفع بـ٢٣٨ مرشحاً جديداً من ضمن ٥٥٠ مرشحاً في مختلف مناطق البلاد، منهم ٦٩ امرأة و٢٤ من قيادات الصف الأول التي كانت قد حرمت من الترشح بسبب مادة «الفترات الثلاث» في نظامه الأساسي، وهو ما يرجو من خلاله أن يستعيد ثقة الناخب التركي مرة أخرى.

من ناحية أخرى، يركز برنامج العدالة والتنمية الانتخابي – إلى جانب ذكر الإنجازات السابقة – على الوعود الاقتصادية الواضحة والمرتبطة بحياة المواطن اليومية، مثل نسبة البطالة ورواتب المتقاعدين وما إلى ذلك، جنباً إلى جنب مع المشاريع الضخمة العملاقة التي تعبر عن رؤيته لتركيا المستقبلية.

وبطريقة مشابهة، فقد عكفت الأحزاب الأخرى على مراجعة قوائمها الانتخابية وأخضعتها لبعض التعديلات، لاسيما في الدوائر الانتخابية التي خسرتها بفارق ضئيل (لكسبها) أو فازت بها بفارق ضئيل (لعدم خسارتها)، كما تبدو مختلف الأحزاب مضطرة للاكتفاء بمهرجانات انتخابية محدودة بسبب ضيق الوقت والتكلفة المادية

المرتفعة والحالة الأمنية في بعض المناطق خصوصاً الجنوب الشرقي، بينما ستحاول تعويض ذلك من خلال الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي.

التوقعات والسيناريوهات

ليس من السهل بطبيعة الحال التوقع بنتائج الانتخابات القادمة بشكل دقيق لعدة أسباب، منها:

- معظم شركات استطلاع الرأي في تركيا مسيَّسة ولها أجندات تصوغ نتائج استطلاعاتها، فلا يعول عليها كثيراً، لاسيما وأن الكثير منها حديث عهد بالعمل الاستقصائي ولم يوفق في توقع نتائج الانتخابات السابقة بدقة.
- يقال: إن ٢٤ ساعة فترة طويلة جداً في السياسة، فكيف بشهر ونصف شهر حتى الانتخابات، في ظل وضع أمني معقد واقتصادي متذبذب.
- الاقتراع ليس عملية جامدة ومستقرة يمكن استشرافها بسهولة، بل ديناميكية متحركة ومتقلبة وتخضع لعدة مؤثرات.
- أهم العوامل التي ستؤثر في قرار الناخب هي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وبرامج الأحزاب الانتخابية وقوائمها، ثم حملاتها الانتخابية، وهي عوامل متغيرة خاصة العاملين الأولين.

> الحالة الأمنية في البلاد والاقتصاد يتصدران قائمة المعايير المُحددة لقرار ووجهة الناخب التركي بعد أسابيع
>
> نتائج الانتخابات القادمة تبقى ورقة بيضاء لم يكتب فيها الكثير وربما لن تكتب كلماتها الأخيرة إلا يوم الانتخابات

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض استطلاعات الرأي تشير إلى تراجع العدالة والتنمية وبعضها إلى تقدمه، لكن دون حسم مسألة الأغلبية لتشكيل الحكومة بمفرده.

فمثلاً، أظهرت نتائج شركة «أو آر سي» لاستطلاعات الرأي تقدم العدالة والتنمية بنسبة ٤٤٪، على كل من الشعب الجمهوري (٢٧,٨٪)، والحركة القومية (١٣,٤٪)، والشعوب الديمقراطي (١١,٠٪)، بينما قدرت شركة «صونار» المقربة من حزب الشعب الجمهوري نسبة هذه الأحزاب المئوية بـ٣٨,٢، ٢٨، ١٨,٢، ١٣,٧٪ على التوالي.

يعول العدالة والتنمية في هذا السياق على خطاب مفاده أن السبب في حالة عدم الاستقرار الحالية هو تراجعه عن الأغلبية؛ وبالتالي فهو يطرح نفسه عنواناً للاستقرار وللخروج بتركيا من أزمتها الحالية، بينما تحاول المعارضة تحميله مسؤولية الأحداث الدائرة والخفض من رصيده لدى الناخب.. من ناحية أخرى، يأمل الحزب الحاكم أن يكون للعمليات العسكرية ضد العمال الكردستاني مردود طيب لدى الطيف القومي الذي طالما رفض عملية السلام وطالب بالحزم والحل الأمني، بينما يسعى الحركة القومية لإثبات صحة مواقفه السابقة من العملية السياسية مع الأكراد، وخطأ سياسات العدالة والتنمية في هذا الإطار، خاصة وأن الحالة الأمنية والعسكرية المتوترة تزيد عادة من رصيد الأحزاب الأيديولوجية والمتشددة وليس أحزاب الوسط، نتحدث هنا عن حزبي الشعوب الديمقراطي (ممثلاً للقوميين الأكراد)، والحركة القومية (ممثلاً للقوميين الأتراك).

أخيراً، قد تلقي العمليات العسكرية المستمرة بين العمال الكردستاني والحكومة التركية بظلالها على الانتخابات، إما بالاضطرار لتأجيلها في حال حدوث أي تطورات خطيرة غير محسوبة، أو بفتح باب التشكيك بنتائجها أمام من لم تخدمه الأخيرة باعتبار أنها أجريت في ظل البنادق ورائحة البارود، وهو ما من شأنه أن يزيد من حالة الاستقطاب الحالي وعدم الاستقرار السياسي في البلاد.

يبقى أن نتائج الانتخابات السابقة قد ثبتت الأحزاب الأربعة المذكورة في المشهد السياسي التركي، ولذلك فوفقاً للنظام الانتخابي المعقد في تركيا، فإن ارتفاع نسبة التصويت للعدالة والتنمية قد لا تضمن له الأغلبية البرلمانية التي تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده، باعتبار أن تخطي الشعوب الديمقراطي للعتبة الانتخابية هو الراجح، وهو ما سيضع الجميع مرة أخرى أمام سيناريو الحكومة الائتلافية كاحتمال قوي؛ وبالتالي، تبقى الانتخابات القادمة ورقة بيضاء لم يكتب فيها الكثير حتى الآن، بل ربما لن تكتب كلماتها الأخيرة إلا يوم الانتخابات في الأول من نوفمبر المقبل، وما علينا إلا الانتظار ليقول الناخب التركي كلمته.■

مقال

د. سلمان بن فهد العودة
رئيس مؤسسة «الإسلام اليوم»

عَفْويَّة العَيْش!

سأل هِرَقْل أبا سفيان عن نوعية أتباع النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ»! (رواه البخاري).

وكان تعليقه بعد ذلك أن قال: «وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ..».

وكان من صفة النبي صلى الله عليه وسلم أنه: «يَخْصِفُ نَعْلَهُ، وَيَرْقَعُ ثَوْبَهُ، وَيَحْلُبُ شَاتَهُ، وَيَخْدُمُ نَفْسَهُ، وَيَعْمَلُ مَا يَعْمَلُ الرِّجَالُ فِي بُيُوتِهِمْ، فَإِذَا حَضَرَتْ الصَّلَاةُ، خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ» (رواه البخاري وأحمد عن الأَسْوَدِ).

وكان يوصي بعض أصحابه ألا يطلبوا من الناس شيئاً، فكان أحدهم إذا سقط سوطه وهو على بعيره لا يطلب من أحدٍ أن يناوله إياه حتى ينزل هو فيأخذه.

أفضل طريقة نتعلم فيها البساطة هي الاقتراب من البسطاء ومخالطتهم واعتياد الجلوس معهم، بإمكاننا أن نتعلم البساطة والعفوية من الشارع، من العامل، من المزارع؛ البساطة الحقيقية غير المفتعلة.

من هذه المدرسة نتعلم أن نخدم أنفسنا لا أن يخدمنا غيرنا، وأن نقوم ونقعد مثل سائر البشر، ويذهب أحدنا وهو فلان ويعود وهو نفسه لم ينقص بل زاد.

قال رجاء بن حَيْوَةَ: ما رأيتُ أحداً أكمل عقلاً من عمر بن عبدالعزيز، سهرتُ معه ذات ليلة، فَخفت السراج، فقال لي: يا رجاء، إنّ السِّرَاج قد ضعف، فقلت له: فأنبه الخادم؟ قال: قد نام، دعه يرقد، فقلتُ: أقوم أنا فأصلحه؟ قال: ليس من مروءة الرجل استخدام ضيفه، فقام فوضع رداءه، وأتى السِّرَاج ففتحه، وأخذ زيتاً وصبَّ في السِّرَاج منه، ثم رجع وهو يقول: قمتُ وأنا عمر بن عبدالعزيز، ورجعتُ وأنا عمر بن عبدالعزيز. (والقصة رواها البيهقي في «شعب الإيمان» (برقم: ٩١٩٤)، وأبو نُعَيْم في «حلية الأولياء» (٣٣٢/٥)، وابن عساكر، بسندٍ صحيح).

ومن هذه المدرسة نتعلم أن نقوم على خدمة الآخرين؛ لنهذب نفوسنا وندفع عنها غائلة الكبر والتعالي والانتفاخ، وليس للتظاهر بذلك!

وعندما تتمحور علاقتنا وصداقتنا حول العلِّيَة، والأكابر، والأثرياء، وأصحاب المقامات الاجتماعية الخاصة.. فسوف نتطبع غالباً بأساليبهم وطرائق عيشهم ونناظرهم في المستوى، وتتولّد لدينا الرغبة في محاكاتهم والترفُّع عمن دونهم.

يُولد الأطفال على بساطتهم؛ فالبساطة تحكي الفطرة، وكل مولود يولد على الفطرة فأبواه يُبَقيانه على صفائها ونقائها وعفويتها، أو يُلبِّسانه الطبقية أو التمظهر أو الافتخار بالأشكال وتقمص الأخلاق «البرجوازية» أو «الأرستقراطية» كما يعبرون عنها في تاريخ الغرب.

البساطة تعطيك عمراً إضافياً وتمنحك شخصيتك الحقيقية، وتساعدك على أن تعيش كما أنت لا كما يريد الآخرون منك.

والرسمية والمجاملة ومجاراة رغبة الآخرين تقضي على العمر، وقد تصحو في نهاية عمرك على ساعات مهدرة وضائعة.

البساطة تختصر لك الصداقات، والعلاقات، والكلام، وكل مناشط الحياة، وتدَّخر لك منها الأجمل والأصفى والأعمق.

والتكلُّف يجعلك تمضي في دهاليز متعرجة، محجوباً عن رؤية ذاتك، عاجزاً عن معرفة ما تريد، معتاداً على أن تمشي وعينك على الآخرين؛ ماذا يريدون منك، وما انطباعهم عنك!

والآخرون في الحقيقة يريدون منك أن تعيش على سجيّتك، وأن يروك على بساطتك، وأن يعرفوا ذاتك الصحيحة وليس التمثيل الذي تعوّدت على إتقانه وتشبّعت به.

ولكن ربما لم تقرأ ما في نفوسهم جيداً، أو اكتفيت عنهم ببعض القريبين منك الذين تظن أنهم كل الآخرين!

البساطة تجعل من القلب باباً مفتوحاً يلجه الراغبون ببساطة؛ لا حقد، لا حسد، لا غيرة، لا طمع.. لا شروط تعجيزية!

البساطة تربط صداقة حقيقية بينك وبين نفسك، فتقترب منها أكثر، وتستمع إليها، وتتعرّف عليها، وتسمع صمتها أو ضجيجها!

وحين تلبس عباءة الرسميّة والتمظهر فأنت تتصنّع الحاجز بينك وبين ذاتك، وتبتعد عنها بقدر انكفافك وابتعادك واحتشامك عن الضعيف، والفقير، والغريب، والصغير، والمريض، والمغفل.

قَالَ النبي ﷺ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ؟»، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعَّفٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟»، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ» (رواه البخاري ومسلم)، وفي بعض الروايات: «كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعَّفٍ ذِي طِمْرَيْنِ (أي: ثوبين متواضعين)، لاَ يُؤْبَهُ لَهُ»!■

القرآن.. يعلو ولا يُعْلَى عليه

كل أرباع القرآن الكريم الأربعة قد بدأت بـ «الحمد لله»

بقلم: أ. د. محمد عمارة
كاتب ومفكر إسلامي - مصر

كلما وقفت أمام ثمرة من ثمرات التدبر في آيات القرآن الكريم، رأيت الآفاق اللانهائية لهذه الثمرات، والتي تمثل للمتدبرين كنوزاً دائمة العطاء على مر الزمان واختلاف المكان، وتنوع الثقافات، تذكرت كلمات د. طه حسين (١٣٠٦ - ١٣٩٣هـ/ ١٨٨٩ - ١٩٧٣م) وهو أحد بلغاء العصر التي قال فيها: «إن الكلام العربي شعر ونثر وقرآن».

ذلك أن كلام البشر مهما ارتفعت درجته في البلاغة والفصاحة والبيان هو لون من «المعرفة»، والمعرفة في معناها العربي هي: «جزئية، وكسبية، وسبقها جهل»؛ ولذلك فإنها لا ترقى إلى العلم، وخاصة إذا كان علماً إلهياً، إذ إن العلم الإلهي كلي ومطلق ومحيط، ولذلك يقول الإنسان: عرفت الله، ولا يصح أن يقول: علمت الله؛ لأن معرفته نسبية وجزئية، وهو لا يملك العلم الذي يحيط بكنه ذات الله، ولذلك أيضاً يوصف الله سبحانه وتعالى بـ«العالم» ولا يوصف بـ«العارف». فالمعرفة - كل معرفة - هي جزئية، وكسبية، وسبقها جهل، بينما العلم الإلهي والقرآن من أعظم تجلياته كلي ومطلق ومحيط؛ ولذلك كان وسيظل دائماً وأبداً لا تنقضي عجائبه، يجود بالدرر والجواهر للذين يتدبرون آياته عبر الزمان والمكان، فالعقول البشرية إن استطاعت أن تصل إلى نهايات كنه معارف عالم الشهادة، فإنها ستظل دائماً وأبداً أمام آفاق لا نهائية في علوم نبأ السماء العظيم.

ولقد أدرك هذه الحقيقة كل الذين استمعت آذانهم ووعت عقولهم وفقهت قلوبهم آيات القرآن الكريم، حتى من غير المؤمنين بالإسلام، عندما توافر لديهم الإخلاص الذي يفتح القنوات أمام التدبر والتفكر في آيات القرآن الكريم.

ومن قضاة العرب في الجاهلية الملقب بـ«العدل» عندما سمع من رسول الله سورة «غافر»، فأدرك بالتدبر رغم شركه أنه أمام صنعة إعجاز مفارقة لقدرات البشر وعاداتهم وإمكاناتهم، فقال: «والله لقد سمعت من محمد كلاماً ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، والله ما هو بكاهن، ووالله ما هو بشاعر، ووالله ما بساحر، والله إن لقوله لحلاوة وإن عليه طلاوة، وإن أصله لمغدق وإن فرعه لمثمر، وإنه يعلو ولا يُعْلَى عليه».

شهادة المستشرقين

ومنذ ذلك التاريخ وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها تثمر فروع هذا النبأ العظيم من الثمرات الفريدة بقدر ما يخلص المتدبرون في آياته، بقدر ما يحصلون من المعارف والعلوم التي ترفع جودة هذه الثمرات.

ومن خارج الدائرة الإسلامية أيضاً تأتي شهادة المستشرق الإنجليزي «مونتجمري وات» (١٩٠٩ - ٢٠٠٦م)، الذي أمضى أكثر من ثلث قرن في دراسة الإسلام، شهد بعدها للقرآن، وهو قسيس إنجيلي، ابن قسيس، خدم في كنائس لندن وأدنبرة والقدس، فقال: إن الوحي الإسلامي لا بد من تناوله بجدية، إن القرآن صادر عن الله؛ وبالتالي فهو وحي، وليس كلام محمد بأي حال من الأحوال، ولا هو نتاج تفكيره، وإنما هو كلام الله وحده، وعندما تحدى محمداً أعداءه بأن يأتوا بسورة من مثل السور التي أوحيت إليه كان من المفترض أنهم لن يستطيعوا مواجهة التحدي؛ لأن السور التي تلاها محمد هي من عند الله وما كان البشر أن يتحدى الله.

القرآن سيظل دائماً وأبداً لا تنقضي عجائبه يجود بالدرر والجواهر للذين يتدبرون آياته عبر الزمان والمكان

الشيخ محمد عبده: القرآن الكريم يشتمل على معارف عالية ومطالب سامية لا يشرف عليها إلا أصحاب النفوس الزاكية

علماء البلاغة

أما العلامة مصطفى صادق الرافعي (١٢٩٧ - ١٣٥٦هـ/ ١٨٨٠ - ١٩٧٧م) وهو في القمة من بلغاء القرن العشرين، فهو القائل في نبأ السماء العظيم: إن القرآن قد أُنزل لتكون كل نفس سامية نسخة حية من معانيه، وليكون هو النفس المعنوية الكبرى، فهو كتاب ولكنه مع ذلك مجموعة العالم الإنساني. أما شيخ البلغاء وإمام المجددين الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩ - ١٩٠٥م)، وهو أستاذ الرافعي وسعد زغلول فهو القائل: لقد حقت للكتاب العزيز الكلمة العليا على كل كلام، وقضى حكمه العلي على جميع الأحكام، إنه كلام سماوي، تنزل من حضرة الربوبية التي لا يكتنه كنهها، على قلب أكمل الأنبياء، وهو يشتمل على معارف عالية، ومطالب سامية، لا يشرف عليها إلا أصحاب النفوس الزاكية والعقول الصافية، وإن الطالب له يجد أمامه من الهيبة والجلال، الفائضين من حضرة الكمال، ما يأخذ بتلابيبه، ويكاد يحول دون مطلوبه.

ولكن الله تعالى خفف علينا الأمر، بأن أمرنا بالفهم والتعقل لكلامه، لأنه إنما أنزل الكتاب نوراً وهدى، مبيناً للناس شرائعه وأحكامه، ولا يكون كذلك إلا إذا كانوا يفهمونه.

ولقد تعلم الأصمعي (١٢٢ - ٢١٦هـ/ ٧٤٠ - ٨٣١م) وهو من مشاهير أئمة العربية وأساطين الفصاحة، تعلم من فتاة عربية، خماسية أو سداسية، كيف فارقت الفصاحة القرآنية المعجزة كل ألوان الفصاحة البشرية، وذلك عندما ضربت له مثل الآية القرآنية الواحدة التي جمعت بين أمرين ونهيين وبشارتين آية: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝٧﴾ (القصص).

إعجاز لا متناه

إنه الكتاب الذي لا تتناهى ألوان إعجازه، فغير الإعجاز اللغوي والبياني والعلمي وغيرها كثير؛ نجد فيه إعجازاً هندسياً ينتظر التدبر والاكتشاف، وعلى سبيل المثال: فالحروف المقطعة التي بدأت بها بعض السور القرآنية مثل: «ألم» و«حم» و«الر» إلخ، قد اشتملت على نصف حروف الأبجدية العربية أربعة عشر حرفاً، وفي هذه الحروف الأربعة عشر حرفان منقوطان «ق»، «ن»، واثنا عشر حرفاً غير منقوطة، وفي أحرف الأبجدية الأخرى الأربعة عشر حرفان غير منقطوطين هما «و»، «د»، والاثنا عشر الأخرى الباقية منقوطة، وفي هذه الحروف المقطعة نصف الحروف المهموسة في الأبجدية العربية ونصف الحروف المقلقلة، ونصف الحروف المهموزة وفيها من مخارج الحروف النصف من حروف كل مخرج! ونجد أن كل أرباع القرآن الكريم الأربعة قد بدأت بـ«الحمد لله»، فالربع الثاني يبدأ بالأنعام: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ (الأنعام)، والربع الثالث يبدأ بالكهف: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۝١﴾ (الكهف)، والربع الرابع يبدأ بفاطر: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١﴾ (فاطر).

وفي القرآن الكريم ألوان من الإعجاز اللغوي تفرد بها وفارق كل ألوان الكلام البشري، بما في ذلك كلام الأنبياء، فكلمة «المطر» تأتي في العذاب والأذى والانتقام، أما في السراء فتأتي كلمة «الغيث»! ويأتي لفظ «التغيير» للسلبي، وفي الإيجابي يأتي «الإصلاح»، و«المرضع» هي المرأة في فترة الرضاع، أما المرضعة فهي المرأة حال الإرضاع، و«الجسم» يأتي للحي، أما الميت فهو «جسد»، و«السنة» للشمسية، بينما «العام» للقمرية، و«القسم» المطلق اليمين، أما «الحلف» فهو للحنث في اليمين، و«المجيء» من زمان أو مكان قريب، بينما «الإتيان» يستخدم في المكان والزمان البعيد، و«السماء» مفردة وجمع، بينما «الأرض» مفردة دائماً، و«البصر» مفردة وجمع، بينما «السمع» مفرد دائماً، و«النور» مفرد دائماً، و«الظلمات» جمع دائماً.. إلخ.

وبهذه القطرة من البحر المحيط نرى كيف فارقت الصنعة في القرآن الكريم كل صناعات الأساليب البشرية، بما في ذلك الحديث النبوي الشريف»[1].

إنه القرآن الكريم الذي تأخذ هيبته وجلاله وجماله بتلابيب الناظر فيه، لكن الله سبحانه وتعالى الذي جمع فيه الرسالة الخاتمة الخالدة، رسالة النبوات والمرسلين جميعاً إلى كل ألوان الإعجاز المتحدى، قد يسَّر لأصحاب النفوس الزكية، والعقول الصافية، الفهم والتعقل والتدبر لآياته البينات، استخراجاً لكنوزه الهادية إلى الصراط المستقيم، وذلك لطفاً من الله بعباده السالكين مسالك الهدى، والطالبين سعادة المعاش والمعاد.■

الهامش

(١) انظر: كتابنا «حقائق وشبهات حول القرآن الكريم»، طبعة دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

بيانات الكتاب:
اسم الكتاب: البرنامج النوى الإيراني.
المؤلف: أ.د. عطا محمد زهرة.
الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت.
سنة النشر: ٢٠١٥م - الطبعة الأولى.
عدد صفحات الكتاب: ١٠٤ من القطع الكبير.

قراءة في كتاب:

البرنامج النووي الإيراني.. الطموحات والدوافع وسيناريوهات المستقبل

عرض وتقديم: محمود المنير

هذا الكتاب:

لم يثر أي ملف دولي في السنوات الماضية جدلاً كالذي أثاره الملف النووي الإيراني، فقد كان الشغل الشاغل للباحثين ومراكز الأبحاث وأجهزة الاستخبارات، والمنظمات المعنية باستخدامات الطاقة النووية، لأكثر من عشر سنوات، وذلك بعد التحول في موقف الدول الغربية من البرنامج النووي الإيراني وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لقد كانت الأخيرة الراعية والمشجعة للشاه «محمد رضا بلهوي» في هذا المجال في إطار ما عرف بـ «الذرة من أجل السلام»، لكنها أصبحت المناوئة بقوة لـ «علي خامنئي»، لاسيما مع الحديث عن أخطار هذا البرنامج على الأمن والسلام الدوليين.

وخلال الشهور من سنة ٢٠١٣م التي شهدت مفاوضات ماراثونية بين إيران ومجموعة (٥+١)، والتي انتهت بالتوصل إلى اتفاق مبدئي في جنيف، قضى بتعليق العمل في هذا البرنامج مقابل وقف جزئي للعقوبات المفروضة على إيران، الأمر الذي دعا البعض إلى توقع القضاء على المشروع النووي الإيراني بصورة نهائية، فهل يمكن القول: إن ذلك الاتفاق كان فعلاً بداية الطريق نحو نهاية الطموح الإيراني؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل يجيب عنها هذا الكتاب في خمس محاور رئيسة، حيث يلقي المؤلف نظرة سريعة على الطموحات والدوافع الإيرانية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، ويرصد في المحور الثاني والثالث مسيرة هذا البرنامج، ثم يعرض لتداعياته

وتطوراته، وفي المحور الرابع يطرح المؤلف جوانب الخيار الدبلوماسي في التعامل معه، وفي المحور الخامس والأخير من الكتاب يستعرض المؤلف ما يمكن تصوره فيما يتعلق بمستقبل هذا المشروع وسيناريوهات الاتفاق النهائي والاتفاقات الجزئية وسيناريوهات إيران النووية.

أولا: الطموحات والدوافع

يشير المؤلف بداية إلى أنه ليس هناك اتفاق حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني، ويلاحظ عموماً وجود ثلاثة اتجاهات واضحة؛ الأول يقر بأن هذا البرنامج سلمي تماماً، بينما يصر الثاني على أنه ذو طبيعة عسكرية، أما الثالث فإنه يقف حائراً متردداً بين الاتجاهين.

ويرى المؤلف أن طموحات القيادية الإيرانية السياسية بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية حول نوعين من التطلعات يدوران بصفة عامة حول حلم امتلاك القدرة النووية من جهة، وتطوير الطاقة النووية السلمية من جهة ثانية.

أما عن حلم امتلاك القدرة النووية، فلقد راود هذا الحلم القادة الإيرانيين منذ أيام الشاه في منتصف القرن العشرين، لاسيما مع وجود ثروة بترولية تسمح بتمويل المشروع النووي، وفي ظل التحالف مع أمريكا والدور الذي اضطلعت به إيران كشرطي في وجه النفوذ السوفييتي أيام الحرب الباردة.

وفيما يتعلق بتطوير الطاقة النووية السلمية، فقد أعلن الإيرانيون في أوائل التسعينيات، أي في أعقاب استئناف العمل بالبرنامج النووي، أنهم يسعون إلى تحقيق إنجازات سلمية بالكامل، وأن اهتمامهم بالتكنولوجيا النووية لا يخرج عن ذلك.

ويرى المؤلف أن الباحثين في هذا الشأن يرون أن الدوافع تتشابك وتتفاعل، وأنها تقف خلف السياسة الإيرانية النووية، لعل من أهمها خمسة دوافع، هي:

- تدعيم الاقتصاد الوطني.
- الإسهام في النهضة العلمية الإيرانية.
- الإسهام في حماية الثورة والنظام الجمهوري.
- مواجهة التحديات الخارجية.
- تعزيز مكانة إيران الدولية.

ثانيا: مسيرة البرنامج النووي

في هذا الجزء من الكتاب يتناول المؤلف مسيرة البرنامج النووي الإيراني منذ أيام الحكم الملكي في عهد الشاه، بدءاً من سنة ١٩٥٧ وحتى سنة ١٩٧٩م، والمرحلة الثانية بعد وقوع الثورة الإسلامية حتى يومنا هذا.

هذا وقد فصل المؤلف بين العهدين فترة تعليق للبرنامج من جانب القادة الإسلاميين؛ بسبب موقفهم السلبي منه، وقد تعزز هذا الموقف بفتوى أصدرها «علي خامنئي» بمنع إنتاج الأسلحة النووية بأي شكل، ووجد هذا الموقف انعكاساته بتعطيل البرنامج وإلغاء صفقات الأسلحة والمشاريع الصناعية المرتبطة به، واستمرت هذه السياسية لخمسة أعوام بعد الثورة، أي حتى مارس ١٩٨٤م، عندما قامت العراق بضرب مفاعلات بوشهر، وبرز شعور الإيرانيين بتعاظم القوة العراقية، إذا أدرك قادتهم أهمية بناء قوة نووية.

وتناول المؤلف مراحل ومسيرة البرنامج النووي والتي قسمها كما يلي:

١- مرحلة التأسيس ١٩٥٨ - ١٩٧٧م؛ وهذه شملت البدايات الأولى ومن الشاه، ثم جهود منظمة الطاقة الذرية لإيران والتي عملت على مستويين؛ تنظيم عمل منشآت البرنامج النووي وتسهيل عمله من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية، ثم بروز الجهود الرسمية لوضع أسس البرنامج.

٢- مرحلة التشغيل ١٩٨٤ - ٢٠٠٤م؛ وتتضمن عدة خطوات أساسية يمكن التمييز بينها بصورة رئيسة، وهي انطلاق العمل في البرنامج بصورة فعلية، وتوسيع البنية التحتية للبرنامج، وأخيراً الدفع إلى الأمام بمجالات البحث والتطوير.

٣- مرحلة التحديث والتطوير؛ وفي هذه المرحلة لم تلتزم إيران بما أعلنت عنه سنة ٢٠٠٤م من وقف كافة أنشطتها النووية خلال فترة مفاوضتها مع دول الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، واستمرت في تشغيل برنامجها بسرعة حالت دون وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بارشين ولافيزان؛ وهما موقعان عسكريان أعدا لاختبار المتفجرات التقليدية وتخزين معدات ومواد منقولة من مواقع أخرى ذات طبيعة نووية؛ الأمر الذي زاد من مخاوف الدول الغربية، وأدى إلى تعثر تطبيق اتفاق باريس من الجانبين، وشملت هذه المرحلة:

- تطوير القدرات الفنية في المجال النووي.
- توفر إمكانيات إنتاج اليورانيوم.
- توفير أجهزة الطرد المركزي.
- مرحلة التصنيع والإنتاج.
- العمل على إنتاج الثقيل.

ثالثا: تداعيات تطور البرنامج النووي

رصد المؤلف ثلاثة من التداعيات لتطوير البرنامج النووي الإيراني في وضعها الداخلي، وفي علاقاتها على المستويين الإقليمي والدولي، وهي:

١- فرض العقوبات الدولية والتي تنوعت لتشمل الجوانب التجارية والمالية، وما يسمى بالعقوبات الذكية؛ والتي يقصد بها وقف تصدير المنتجات التكنولوجية المتطورة إلى إيران، بحجة أنها ستستخدم في نشاطات عسكرية، ثم حظر هبوط الطائرات الإيرانية المدنية في مطارات العالم المختلفة، والتضييق على خطوط ملاحتها البحرية، ووضع أفراد من النخبة الإيرانية على القائمة السوداء إذا أرادوا التنقل بين دول العالم المختلفة، فضلاً عن هروب قرابة ثلاثة مليارات دولار سنوياً.

٢- بروز الشكوك الغربية، وذلك بعد الكشف عن آثار مشعة بدرجة عالية في عام ٢٠٠٣م في عينات مأخوذة من مفاعلات نووية، وهو ما عدته دليلاً على قيام طهران بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعمدت إيران إلى المراوغة فيما يتعلق ببرنامجها النووي، ففي أواخر سنة ٢٠٠٥م أعلن الرئيس الإيراني السابق «نجاد» عن إصرار إيران على تطوير برنامجها

> إيران تتفاوض في الملف النووي وفق مبدأ «خطوة مقابل خطوة»
>
> حتى اليوم من غير المعروف قطعاً ما طبيعة البرنامج النووي الإيراني هل هو سلمي أم عسكري أم مزدوج الأغراض؟

النووي، وتأكيد حق الشعب الإيراني في الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض السلمية؛ مما أدى إلى تجدد الأزمة مع المجتمع الدولي.

وفي أبريل ٢٠٠٦م أعلنت إيران عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥٪، ثم بنسبة ٤,٨٪، وعزمها على دفع برنامجها النووي بوتيرة سريعة إلى الأمام مع ما حققه من تطور كبير، ورفضت طلب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعليق أنشطتها النووية؛ الأمر الذي دفع إلى إبلاغ الأمم المتحدة.

٣- نشوء الأزمة مع المجتمع الدولي ورفض الوكالة الدولية لأنشطة إيران النووية، وصدور خمسة قرارات دولية ضد إيران تتضمن مجموعة من العقوبات الاقتصادية والفنية المتصاعدة، وهي: القرار (١٦٩٦) في ٢٠٠٦/٧/٣١م، والقرار (١٧٣٧) في ٢٠٠٦/١٢/٢٣م، والقرار (١٧٤٧) في ٢٠٠٧/٣/٤م، والقرار (١٨٠٣) في ٢٠٠٨/٣/٣م، والقرار (١٩٢٩) في ٢٠١٠/٦/٩م.

رابعاً: تسوية الأزمة النووية الإيرانية (٢٠٠٣ - ٢٠١٥م)

حيث عرض المؤلف لثلاثة جوانب على درجة كبيرة من الأهمية؛ أولها: مفهوم الطرفين للتسوية وما يرتبط به من ملابسات، والثاني: متغيرات التسوية في مستوياتها المختلفة، وأخيراً تجاه العملية التفاوضية خلال الأعوام العشرة الماضية أي ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥م.

ويشير المؤلف إلى أن الغرب يرى أن التسوية المثالية للبرنامج الإيراني تتمثل في عدة أمور تضع حداً للملف النووي الإيراني، وهي:

١- الوقف النهائي والشامل للأنشطة الإيرانية الخاصة بتخصيب اليورانيوم وتفكيك منشآتها النووية، وفي مقدمتها مفاعل آراك ومنشأة فوردو.

٢- التأكيد على ضرورة طرح موضوع برنامج الصواريخ للبحث في أي مفاوضات ضمن إطار مجموعة الـ(٥+١)، وذلك لأن هذا البرنامج يقلق الدول الغربية.

٣- التأكيد على استمرار العقوبات الدولية المفروضة على إيران، والتلويح باستمرار باحتمال اللجوء إلى الخيار العسكري.

إيران ترى الملف النووي جزءاً من نهضة علمية كبيرة.. والغرب لا يرى فيه أكثر من برنامج نووي ينبغي أن يكون صغيراً

هناك قوى داخل إيران تضغط باتجاه الحيلولة دون الوصول إلى اتفاق نهائي ومنها الحرس الثوري وكذلك «إسرائيل» في الخارج

٤- تأكيد الرئيس «أوباما» خلال مكالمته في ٢٠١٣/٩/٢٧م مع الرئيس الإيراني «روحاني» على الاعتراف بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية، وأن الحوار يجب أن يبدأ بين الجانبين على هذا الأساس، وجزم الثاني بأن بلاده لا تتجه إلى إنتاج القنبلة النووية.

وفي هذا السياق، دعا مسؤولون سابقون في البيت الأبيض إلى صفقة أمريكية إيرانية تقوم على فلسفة الحد الأدنى الممكن، وتنهي سياسة الحافة التي تنذر بالانزلاق نحو الحرب، ورأوا أن الصفقة تتضمن ستة بنود، هي:

١- تجميد مقابل تجميد: أي تجميد تخصيب اليورانيوم مقابل تجميد العقوبات.

٢- شراء إيران للوقود النووي من السوق الدولية.

٣- وقف المناوشات بين السفن الأمريكية والإيرانية في مياه الخليج.

٤- التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات من جانب أفغانستان.

٥- التعاون في مواجهة المجموعات العسكرية في العراق.

٦- مشاركة إيران إلى جانب «إسرائيل» في مؤتمر يهدف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ويكون في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي.

القاعدة الجديدة للمفاوضات

يشير المؤلف إلى أن إيران أعلنت أنها ترغب في أن يجري التفاوض وفق مبدأ «خطوة مقابل خطوة»، مع تحديد سقف زمني بعدة أشهر، ووافقت أمريكا على ذلك في جنيف سنة ٢٠١٣م، وتمثلت البنود فيما يلي:

١- وقف تخصيب اليورانيوم فوق مستوى

٥٪.

٢- التخلص من المخزن الإيراني من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪.

٣- التعهد بإيقاف العمل في مفاعل آراك بصورة مؤقتة؛ وذلك يعني عدم إنتاج الماء الثقيل والبلوتونيوم.

٤- عدم نصب أي أجهزة طرد جديدة، وتجميد ٨٠٠ جهاز لم تعد تغذى باليورانيوم بعد.

٥- السماح لإيران باسترداد قرابة ٧ مليارات دولار من أموالها المحتجزة في أمريكا وعدد من الدول الغربية والآسيوية.

٦- تخفيف القيود المفروضة على تصدير النفط الإيراني.

٧- بقاء هيكل العقوبات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية في حقلي إنتاج النفط والغاز والنشاطات المالية الإيرانية عبر العالم على حاله.

٨- عدم فرض أي عقوبات إضافية أو اللجوء إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات إضافية ضد إيران.

٩- رفع القيود عن صناعة السيارات الأمريكية، وقطع غيار أسطول النقل الجوي والمدني، والخدمات التي تحتاجها الناقلات الإيرانية في الخارج.

١٠- مضاعفة تراخيص التحويلات الإيرانية لأغراض استيراد الغذاء والأدوية.

١١- تمكين الطلاب الإيرانيين، خصوصاً في الجامعات الأمريكية، من الحصول على منح دراسية من ودائع إيران المجمدة.

خامساً: مستقبل البرنامج النووي

وختم المؤلف كتابه برسم ثلاثة سيناريوهات لكل واحد منها ظروفه ودوافعه ومبرراته وأنصاره، وهي سيناريو الاتفاق النهائي، وسيناريو الاتفاقات الجزئية، وأخيراً سيناريو إيران كدولة نووية.

١- سيناريو الاتفاق النهائي: تسوية دائمة مع اختلاف الطرفين في تحديد الفترة الزمنية التي يستوجبها مفهوم الديمومة، فالإيرانيون يرون أن أي اتفاق ينبغي ألا تتجاوز مدته الخمسة أعوام، وقبلوا أخيراً أن تصل إلى عشرة، والغرب يرى أنه ينبغي أن يمتد إلى ما لا يقل عن عشرين عاماً، وتكمن صعوبة تحقيق هذا السيناريو في التباين العميق بين وجهات نظر المتفاوضين حول البرنامج، فإيران ترى فيه جزءاً من نهضة علمية كبيرة، والغرب لا يرى فيه أكثر من برنامج نووي ينبغي أن يكون صغيراً، فضلاً عن وجود قوى محلية تضغط باتجاه الحيلولة دون الوصول إلى اتفاق نهائي؛ ومنها الحرس الثوري، والتيار الديني المحافظ داخل إيران.

٢- سيناريو الاتفاقات الجزئية: يرى المؤلف أنه قد لا يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بالنظر إلى عمق الخلاف وتباعد وجهات النظر، لكن الحرص على الخيار الدبلوماسي قد يدفع إلى واحد من ثلاثة حلول جزئية؛ وهي التوصل إلى اتفاق مرحلي جديد، أو تمديد اتفاق جنيف كما هو، أو إدخال تعديلات معينة عليه.

٣- سيناريو إيران النووية: ويرتكز هذا السيناريو على فكرة أن إيران مصممة على إنتاج السلاح النووي، وأنها تتوارى في هذا الخصوص وراء الطابع السلمي لبرنامجها من جهة، والدخول في مفاوضات مع الغرب من جهة أخرى، فالثقافة الإيرانية القائمة على الالتزام بالمذهب الشيعي ورؤية إيران لنفسها كزعيمة للعالم الإسلامي، وإحساسها أحياناً بالعزلة على المسرح الدولي؛ تجعل من امتلاك أسلحة نووية من بين المقدمات التي لابد منها لتولي هذه الزعامة والقيام بمتطلباتها.

ويرى المؤلف أنه من خلال قراءة التفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه السيناريوهات الثلاثة، يبدو له أن سيناريو الحلول الجزئية هو الأقرب إلى الواقع، فهو من جهة ينسجم مع دبلوماسية «الخطوة خطوة» التي تبناها الطرفان، وينسجم مع مسار المفاوضات على أرض الواقع، وإن كانت تفاهمات تشير إلى الأمل في تسوية نهائية.■

المنطقيون

د. إيمان الشوبكي

حضرا في موعدهما، لكنهما وجدا بالمكتب زوجين علا صوتهما على بعض، محاولين الدخول إليَّ للاحتكام في أمر ما، فاستأذنت منهما على أن أنهي هذا الشجار ثم نتابع جلساتنا التأهيلية لهما لحياتهما الأسرية المقبلة كخطيبين وشريكين في الحياة، وبعد وقت وجيز خرج الزوجان وهما مبتسمان، والرضا يملأ نفوسهما.

تصادم الزوجة والزوج المختلفين وعدم استيعاب كل طرف للآخر في منطق التفكير أصل المشكلات

تعجبا ونظرا إليَّ بدهشة، ثم قالت: ما الذي جرى؟

وعلى ماذا انتهوا؟ قالها محدقاً رافعاً حاجبيه متعجباً.

قلت: هل اعتدنا أن كل شجار ينتهي بطلاق أو خصام وغضب عارم؟

قال: لا.. لكن..

قاطعته: من شاهدهما لا يقل: إنهما حتى سيبتسمان لبعضهما بعد ذلك إذا تقابلا.

ضحكتُ قائلة: ألهذا الحد؟!

قالت: نعم؛ لأن الوقت الذي قضيته معهما قصير مقارنة بحجم مشاعر الغضب لدى كل منهما تجاه الآخر، وما كانا عليه، فماذا فعلت معهما؟ وماذا قلت لهما؟

القناعات الشخصية

قلت: هذه إشكاليتنا، إننا نبني قناعاتنا على أحداث فردية أو تجربة شخصية أو قناعات الآخرين.

قال: وما الصحيح إذاً؟

قلت: قناعاتنا تبنى على أسس وليست تجارب متغيرة بل ومتحيرة بين هذا وذاك.

قالت: حسناً.. احكي لنا ما الذي حدث لهما؟ وما الذي جعل حالهما تتبدل بهذا الشكل؟

قلت: بل المهم أننا حينما نفهم طريقة تفكير من أمامنا سنرتاح كثيراً، ويقلل من حجم الخلاف بيننا، وهذا هو مربط الفرس؛ لأنه يبرئ نوايانا من قصد الإهانة أو التجاهل للطرف الآخر.

قال: وهل أنا مطالب أن أعرف طريقة تفكير الآخرين؟ ألا يكفيني ما يقال أمامي وما أسمع منه أو ما يفعله؟

قالت: نعم يا دكتورة، هذا كثير علينا أن نبحث في عقل من أمامنا عامة وشريك

الحياة خاصة عن كيف يتصرف وكيف يفكر! فهذا كثير.. هذا كثير.

قلت: الأمر ليس بالصعوبة تلك أبداً.. ما عليك إلا أن تفهم كيف تتعامل معهم من خلال مدخل كل منهم في التفكير.

قال: ولماذا لا يسعى الآخرون إليَّ ويفهمون ماذا أريد وماذا أقول؟

قلت: ما التعنت هذا منكما في فهم الآخر؟! الأمر أبسط من ذلك بكثير، فمن الطبيعي أن يتعامل معي الطرف الآخر وفق طريقة تفكيري، كما أسعى أنا لإفهامه ما أريد أنا بطريقة تفكيره هو.

طرق التفكير

قالت: وما هي طرق تفكيرنا؟

قلت: قد يغلب أحدنا المنطق العقلي في اتخاذ القرار والتفكير، وبناء عليه التصرف والسلوك؟

قال: والآخر؟

قلت: يغلب الجانب العاطفي.

قالت: لكل منهما منطقه، فما المشكلة إذن؟

قلت: حينما تنظرين لأمر ما بنظرة عاطفية حانية سيكون قرارك مختلفاً عن صاحب النظرة العقلانية المنطقية التي يحيد فيها القلب، وكل منهما يقف في صف بل ويدافع عن وجهة نظره تلك، وكم من مشكلات أتت من جراء ذلك.

المنطق العاطفي والعقلاني

قال: ممكن توضيح أكثر؟

قلت: يعني؛ هذان الزوجان مختلفان في أمر تربية الأبناء مثلاً بين الشدة واللين، وما يجب أن يكون عليه الأبناء من أخلاق وسلوك، وبين ما هو كائن موجود، وبين عقاب تخلو منه الرحمة أحياناً وبين اللاعقاب نهائياً، هي اختلافات في طريقة التفكير لكل منا في الأمور.

قالت: أليس هناك وسط؟

قلت: أكيد هناك أشخاص كثيرون يتراوحون بين هذا وذاك، حتى المنطق العقلاني على درجات وهكذا العاطفي.

لكن المشكلة تكمن في تصادم الزوجة والزوج المختلفين وعدم استيعاب كل طرف للآخر في منطق التفكير هذا.

وأيضاً أحياناً المشكلات من الزوجين المتفقين في منطق التفكير، ولكنهما مختلفان مع الأبناء.

قالت: فعلاً أذكر إحدى صديقاتي في الثانوية كانت دائماً تشكو أمها أنها لا تهتم بها وتفضل أخواتها عليها، وتتكلم بمنطق المشاعر المرفهة جداً، وكانت من بين زميلاتنا من يسخر من كلامها هذا وتعليقاتها في بعض المواقف وغضبها على أتفه الأسباب.

قلت: هذا فعلاً نموذج لاختلاف منطقنا في التفكير.

التعامل مع منطق الآخرين

قال: وما العمل إذا كان كل منا لن يصبر على الآخر أو يفهم منطقه وطريقته؟

قلت: كل منا يعيش بمبدأ التجربة والخطأ حتى في الصداقات، فإن ارتاح الطرفان لأسلوب كل منهما أكملا الطريق وإلا افترقا؛ لذا وجود مشكلات أو اختلافات أمر وارد جداً وطبيعي في بداية أي علاقة مهما كانت حتى يصلوا لمنطقة وسط بينهما بصبر وهدوء، لكن الآن الشباب والفتيات كل يجري لنفسه ويريد من الآخر أن يستوعبه دون سعيه لتحمل واستيعاب الآخرين.

قالت وهي تنظر له: وكيف أصبر على شريكي إذا كان منطقنا مختلفاً؟

قلت: المفروض أنك بعد علمك بالاختلاف هذا تحددين منطق الآخرين؛ وبالتالي تتوقعين منهم الخيارات التي تميل لمنطقهم، وبالتالي لن تصدمي أو تتصادمي مع سيقولونه بداية، ثم نعطي الأحقية للطرف الآخر أن يقول ما لديه لعل الأصح والصواب في رأيهم ومنطقهم.

وفي النهاية نخلط المنطقين لنخرج بالأصوب والأحكم، فهل الموقف يحتاج إلى شدة مثلاً أو لين أو وعد أو وعيد أو إثابة أو عقاب.. وهكذا ندرب أنفسنا على سماع الآخر، وسيمنحك هذا الفرصة لمراجعة منطقك؛ وبالتالي الوصول للصواب.

قال مازحاً: والأصوب الآن أن تقبلي عزومتنا على الغداء بعد كل هذا الجهد معنا.

قالت: فعلاً.. بجميع أنواع المنطق حان وقت الغداء.

قلت ضاحكة: شكراً لكما، لعلها تكون في منزلكما بعد الزواج إن شاء الله تعالى. ■

> الشباب والفتيات الآن كل يريد من الآخر أن يستوعبه دون سعيه لتحمل واستيعاب الآخرين

فَهْم طريقة التفكير تقلل حجم الخلاف وتبرئ النوايا من قصد الإهانة أو التجاهل للآخر

10 أساليب فعَّالة لتقوية إرادتك

ترجمة: محمد نجيب
الكاتب: Colin Robertson
www.willpowened.com

هل هناك طريقة لتقوية الإرادة؟ شغل هذا السؤال فكر الباحثين حتى اكتشفوا من خلال اختبارات عدة أن الإرادة كالعضلة يُنهكها كثرة الاستخدام وينعشها الغذاء، فإذا كانت الإرادة كذلك، فهل يمكن فعلياً تقويتها؟

تمكن الباحثون بعد عدد من الدراسات من الإجابة عن هذا السؤال بنعم، حيث يمكن تقوية الإرادة مثلها مثل أي عضلة، وذلك من خلال تمارين معينة، ولكن.. انتبه لمدى صعوبة بعض تمارين الإرادة والتي قد تُتْعِب إرادتك كما تَتعب قدماك من الركض لمسافة طويلة، وإليك الأساليب العشرة المجربة علمياً لمنحك نتائج أكيدة:

1 - التأمل لمدة عشر دقائق:

أكد العلماء أن التأمل يعطي أسرع النتائج مقارنةً ببقية تمارين الإرادة من خلال تحفيز قدرة العقل على التركيز ومقاومة التشتيت، فبعد يومين إلى 3 أيام من بدء ممارسة تمارين التأمل لمدة 10 دقائق فقط لوحظ تحسن القدرة على التركيز وزيادة نسبة الطاقة وانخفاض معدل التوتر.

2 - تعديل وضعية الجسم أثناء الجلوس أو الحركة:

طلب الباحثون من الأشخاص الخاضعين لتجارب الإرادة أن يقوموا بتعديل وضع الجسم؛ كالوقوف بشكل مستقيم ومشدود إذا لاحظوا وجود تراخٍ بهيئة الجسم، ومنحوهم فترة أسبوعين لعمل ذلك.. وقد ساهم هذا التمرين البسيط في تحسين درجة المثابرة للأفراد الخاضعين للتجربة، فكل ما عليك فعله لممارسة هذا التمرين هو تعديل وضعية الجسم بشكل مشدود في كل مرة تلاحظ فيها درجة من التراخي بجسمك.

3 - الاحتفاظ بأجندة للوجبات:

لوحظ أثناء التجربة أن من يحتفظون بأجندة للوجبات تتحسن لديهم قوة الإرادة، فالكثير منا يشعر بالملل إذا طُلب منه تسجيل كل أنواع الطعام الذي يتناوله بالوجبات اليومية، وتحدي هذا الشعور بالملل يعمل حتماً على تحسين قوة الإرادة، ولكي تبدؤوا بهذا الأسلوب، أرشح لكم تطبيق My Pal Fitness App والذي سيساعدكم كثيراً في تسجيل الوجبات وأنواع الطعام المختلفة والقيمة الغذائية لكل طعام منها.

4 - استخدام اليد الأخرى:

على غرار طريقة تعديل وضعية الجسم، توصل الباحثون لنتائج ناجحة عند استخدام اليد الأخرى بديلاً عن اليد المعتاد استخدامها لإنجاز الأشياء، حيث إن العقل يعمل بطريقة تلقائية ليعطي أوامره لليد المعتاد استخدامها، وتغيير هذه الكيفية التلقائية يحتاج لبذل الكثير من قوة الإرادة، وينصح الباحثون بممارسة هذا التمرين لمدة ساعة واحدة فقط خلال اليوم؛ لأن أكثر من هذا المقدار قد ينهك قوة إرادتك.

5 - تعديل نمط الكلام:

طلب الباحثون من الأفراد الخاضعين للتجربة تعديل نمط كلامهم المعتاد؛ كعدم استخدام بعض كلمات السبّ، واستخدام كلمة «مرحباً» بدلاً من «هاي»، بحيث يتم مراقبة الفرد لكلامه خلال فترة محددة من اليوم ولمدة أسبوعين.

6 - فرض حد زمني لإنجاز المهام:

هل تتذكر أيام الجامعة وحجم المعلومات التي يتحتم عليك مذاكرتها في وقت محدود قبل بدء الامتحانات؟ وكيف كنت تعزل نفسك عن أي إلهاء أو تشتيت؟ باستخدام الطريقة ذاتها، توصل الباحثون لنتائج مذهلة لتقوية قوة الإرادة، حيث طلبوا من الأفراد إنجاز مهامهم المؤجلة في حد زمني معين، وخلال أسبوعين لاحظ الباحثون تحسن قوة إرادة الأفراد في إنجاز كل المهام القديمة، بل ولاحظوا أيضاً تحسين الأفراد لنظامهم الغذائي.

7 - مراقبة الإنفاق:

يميل معظمنا إلى عدم مراقبة الطعام الذي نتناوله، وكذلك عدم مراقبة إنفاق الأموال؛ لذلك جعل الباحثون من مراقبة الإنفاق تمريناً لزيادة قوة الإرادة، وليس الهدف من التمرين أن يتم تقليل معدل الإنفاق، ولكن أن يتم تحفيز إرادة الأفراد عن طريق متابعتهم لإنفاقهم اليومي، ويُعد تطبيق Mint من أفضل التطبيقات التي ستساعدكم على معرفة معدلات إنفاقكم؛ حيث يتم ربط التطبيق بحساباتكم البنكية وبطاقات الائتمان؛ وبالتالي يصلكم وصفٌ كامل لكل ما تم إنفاقه أولاً بأول.

8 - عصر قبضة اليد:

يعرف الكثير منّا أن القيام بعصر قبضة اليد يؤدي إلى شعور بحرق في المعصم؛ لذلك يُعد هذا التمرين من التمارين الفعالة لزيادة قوة الإرادة، فقط قم بعصر قبضة يدك حتى تشعر بالتعب، وكلما قاومت هذا الشعور بالتعب عن طريق مواصلة التمرين؛ زادت قوة إرادتك.

9 - الاحتفاظ بشيء مغرٍ أينما ذهبت:

أعطى الباحثون أفراد التجربة قطعاً من الشيكولاتة ليحملوها معهم أينما ذهبوا، وطلبوا منهم مقاومة الرغبة في تناول تلك القطع، ولاحظوا أن الأفراد الذين استطاعوا مقاومة هذا الإغراء تمكنوا من مقاومة مغريات أخرى قابلتهم في الحياة اليومية، ولكي تطبق هذا التمرين على نفسك؛ خذ معك شيئاً مغرياً لأطول وقت ممكن، بحيث يحفز لديك الرغبة على تناوله، وكلما زادت قدرتك لصد تلك الرغبة؛ تحسنت قوة إرادتك.

10 - أن تكن أكثر دراية بأفعالك التلقائية:

غالباً ما يكون الإنسان منغمساً في الأفكار؛ بحيث تأتي التصرفات اليومية التلقائية دون دراية من الإنسان؛ لذلك خذ وقتاً وتمعن في سبب قيامك ببعض الأفعال اليومية، وسيؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على التركيز، بل وزيادة القدرة على مقاومة الإغراءات، ولكي تبدأ بممارسة هذا التمرين عليك أن تسأل نفسك عن سبب قيامك ببعض الأفعال التلقائية؛ مثلاً اسأل نفسك: لماذا تتناول رقائق القمح يومياً بدلاً من تناول البيض؟ أو لماذا تضع تحديداً ملعقتين من السكر بقهوتك؟

وختاماً:

لا تقُم بممارسة الأساليب العشرة كلها في وقت واحد، ولكن قُم باختيار نمط تمرين يتناسب وقوة إرادتك، تخيل أن تمارين الإرادة هذه كتمارين لسباق المسافات الطويلة، فمن غير المنطقي أن تقطع مسافة 26 ميلاً في أول تمرين لك، كذلك هي تمارين الإرادة، لذلك ابدأ تدريجياً وستصبح إرادتك أقوى.■

بستان المجتمع

إعداد: أمل دربالة

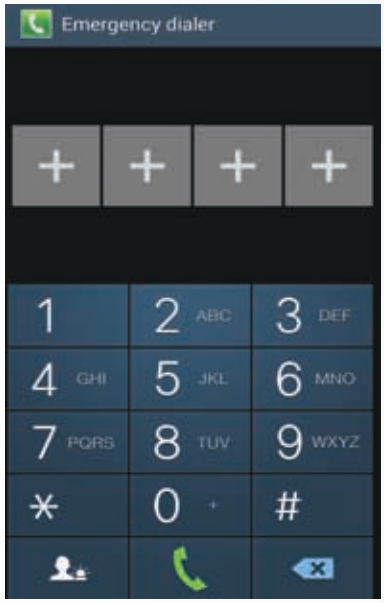

أرقام خارج الرقم السري

لا قدر الله، عندما يصاب أحدٌ في حادث، يحاول الناس فتح الهاتف ليبلغوا أهله، وقد يكون له رقم سري، حينها عليك الآتي:

عندما تمسك التليفون اضغط على emergency dialer، وهي مكتوبة في الأسفل، ثم اضغط على العلامة الموجودة بجانب السماعة الخضراء، هذه قائمة بالأرقام التي من الممكن أن تتصل بها من دون أنْ تفتح التليفون.

ولتسجل الأرقام في emergency dialer بهاتفك، ادخل على contact ثم group، ثم علىice -emergency dialer وضع أرقام أقرب الناس لك.■

مدينة غريبة في قاع بحيرة!

من منا سمع عن هذه المدينة الغريبة الموجودة في وسط الماء، وهي ليست على جزيرة، بل تحت مستوى سطح الماء؟! المدينة هي مدينة أثرية قديمة يعود تاريخها للقرن الرابع قبل الميلاد في بلغاريا وتسمى Seuthopolis، وكانت عاصمة دولة تسمى «أودريسيا».

تم اكتشافها للمرة الأولى سنة ١٩٤٨م، وبعد بناء سد جديد في هذه المنطقة امتلأت البحيرة بالماء نتيجة هذا السد؛ فأصبحت المدينة تحت مستوى سطح الماء بحوالي ٢٠ متراً، ولكن بعدها بستة أعوام انهار السد المحيط بها، وامتلأت بالماء لتصبح غارقة وسط البحيرة.

ويتم الآن العمل على كشف المدينة مجدداً من خلال أحد أكثر المشاريع الهندسية روعة على الإطلاق، حيث سيتم بناء سد دائري مذهل يبلغ قطره ١٣٧٧ قدماً، وبارتفاع ٦٥ قدماً، ثم تفريغ المنطقة داخل السد من الماء للكشف عن المدينة.■

نفق يربط نيويورك بلندن!

تم الانتهاء من مشروع عملاق، يعتبره العديد من الناس مشروع القرن الحادي والعشرين؛ حيث تم ربط نيويورك بلندن عبر نفق تحت المحيط الأطلنطي.

ليس نفقاً للسيارات أو مرور القطار، وإنما في نهايته من الطرفين تليسكوب ذو ٦ عدسات كبيرة، وداخل النفق خط إنترنت سريع جداً تديره شركة إيطالية، يقوم هذا الخط بنقل الصورة من وإلى المدينتين، بحيث الواقف في لندن يشاهد في اللحظة نفسها الواقف في نيويورك، والعكس.

طول هذا النفق ٥٥٦٠ كيلو متراً، موجود في لندن عند تاور بريدج، وفي نيويورك عند بروكلين بريدج، والآن يمكن للأصدقاء في المدينتين التواصل بينهما من خلال الإشارات فقط، حيث يتم نقل الصورة دون صوت، وهو ما يطلقون عليه التواصل الصامت!■

ظبي «السايجا» مهدد بالانقراض

ظبي «السايجا» Saiga antelope من أغرب ظباء العالم، مُعرَّض لخطر الانقراض، احتار العلماء في البداية بتصنيفه؛ لأنه يجمع بين صفات الظباء والخراف، ويتميز بخرطوم يتدلى من وجهه.■

قوة تحمُّل البعوضة

حين تسقط قطرة مطر على بعوضة، فإن ذلك يعادل سيارة تهوي على جسم إنسان، والقطرة المتساقطة تشد البعوضة للأسفل بمعدل ١٠٠ – ٣٠٠ مرة أكثر من قوة الجاذبية، غير أن لهذه الحشرة هيكلاً قوياً للغاية يتيح لها الانزلاق بمرونة وانسيابية في أقل من ثانية من تلقِّي الضربة، هذه الميزة في مقاومة المطر يتم دراستها لتطوير طائرات شديدة المقاومة.■

الفرق بين السنة والعام

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا﴾ (العنكبوت:١٤).

كان من الممكن أن يقول رب العزة: تسعمائة وخمسون سنة، فلماذا قال: ألف سنة إلا خمسين عاماً؟

إن لفظ «سنة» تطلق على الأيام الشديدة الصعبة، عندما قال الله تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ (يوسف:٤٧)، ولفظ «عام» يطلق على الأيام السهلة أيام الرخاء والنعيم، قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (٤٩)﴾ (يوسف).

وبذلك يكون سيدنا نوح قد لبث ألف سنة شقاء إلا خمسين عاماً، لذا من الأفضل قول: كل عام وأنت بخير، وليس كل سنة وأنت طيب، من أراد أن يتعلم فليقرأ القرآن ويتدبر معانيه.■

من غرائب عالم النبات!

موز «الأصابع الألف» Pisang Seribu ينمو في جنوب شرقي آسيا، يصل طول الشجرة إلى ٨ أقدام، وتصل أعداد حبات الموز التي تحملها إلى ألفي حبة!■

الأخيرة

العلم أم الحكمة؟!

أ. د. عماد الدين خليل
مفكر إسلامي وأكاديمي عراقي

العلم وحده لا يكفي، وقد تغريه إغراءات التحقّق بالقوة بعيداً عن ضوابطها الدينية والأخلاقية والإنسانية، فتقود الأمم والشعوب إلى المحارق الكبرى، وإلى إعدام الملايين من البشر، وإلى ضرب مدنهم بالقنابل الذرية.

وقد تغريه إغراءات المنفعة والتحقّق بالكسب والتكاثر، فيلجأ إلى أي أسلوب مبرّر أو غير مبّرر؛ لتحقيق المطلوب.

وقد تغريه إغراءات اللذة والإشباع؛ فيندفع في هذا الطريق جارّاً خلفه الجماعات والشعوب والأمم إلى أودية الضلال والعهر، والرذيلة.

وقد تغريه إغراءات الأنانيات العرقية والمذهبية، على حساب الأمم والشعوب المستضعفة، فتندفع بما تملكه من علم لتحقيق أهدافها الشوفينية بعيداً عن أي اعتبار للقيم الدينية والأخلاقية والإنسانية.

وقد تغريه إغراءات التنمية والكشف المتواصل حتى لو قاده ذلك إلى خلق جيل من الإنسان الآلي الذي يهدّد بافتراس ما تبقى من حرية، وسعادة، وإلى تحويل الحياة البشرية إلى حالة ميكانيكية لا لون لها ولا طعم ولا رائحة.

وقد تغريه إغراءات الإعجاب بالذات، والاعتقاد بأنه يمتلك القدرة على حل كل معضلات الحياة، فيتمرد على الدين، ويلغي الله سبحانه وتعالى من حسابه، ويتألّه في الأرض.

العلم وحده لا يكفي، ما لم يتحرك ويبني مفرداته في ضوء دائرة أوسع، وفضاء معرفي أكثر شمولاً، يمنحه القدرة على الرؤية الصائبة، والالتزام بمنظومة القيم الخلقية والدينية والإنسانية، من أجل أن يأتي بثماره لصالح الإنسان، وليس ضد الإنسان.

ومن أجل ذلك يرفع القرآن الكريم نداءه: ﴿ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (البقرة:٢٦٩)، والحكمة هي تلك الدائرة الأوسع والفضاء المعرفي الأكثر شمولاً، والتي تنطوي بالضرورة على أبعادها الخلقية والدينية والإنسانية.. وإلاّ فهي الخسارة الكبرى أن نطلق العلم بدون «فرامل» الحكمة، والكسب الكبير للحركة العلمية إن تشكلت في دائرة الحكمة التي تعرف ببوصلتها الحساسة كيف توجه العلماء من أجل إنسانية الإنسان.

ومن أجل ذلك يقول «إدوارد ويلسون» في كتابه «التكامل المعرفي» (ص ٢٩٤): «إننا نغرق في المعلومات، ونموت جوعاً إلى الحكمة»!

والسبب أن الغرب تخلّى عن الدين، وأعلن الحرب عليه، ففقَدَ القدرة على الحصول على الحكمة التي هي الربان الحقيقي للحركة العلمية، ولكل حركة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، فجنحت به الجوائح وقادته إلى هذا الذي ظل يعانيه القرون الطوال بسبب من غياب «الحكمة»، حيث تشكلت المذاهب والأفكار التي لم يتح لأي واحدة منها الدوام والاستمرار، إذ راح بعضها يضرب البعض الآخر ويخرجه من الساحة، ثم ما يلبث أن يبحث عن مذهب جديد لن يقدر له الدوام؛ لأنه سيتعرض هو الآخر للإخراج من الساحة وترك المجال لغيره من المذاهب والأفكار.

فالمثاليات الاشتراكية الطوباوية، والشيوعية، والوجودية، والقومية الشوفينية، والمسيحية بمذاهبها كافة، ثم الرأسمالية التي تعاني عبر العقد الأخير من جملة من الإخفاقات، لم يتح لأي واحد منها أن يجعل الغربيين المتمردين على الدين والإلوهية، يفيؤون إلى مذهب صالح، قدير على الاستمرار يقدّم لهم الخلاص.

ثم ها هي تيارات النقد الحديثة؛ البنيوية، وما بعد البنيوية، والتفكيكية، والسيمائية.. يضرب بعضها بعضاً ويخرجه من الحساب؛ لأنها هي الأخرى انطلقت من خصومة عاتية مع الله سبحانه وتعالى والدين.

وفي كل الأحوال، فإن الحكمة التي غابت عن العقل الغربي، هي السبب وراء هذا الذي يشهده عالم الغرب، ويكفي أن نتابع بعض الأرقام؛ إذ إن هناك غيرها الكثير، فواحد من كل عشرة من الأمريكيين يعانون من حالات الاكتئاب المركز الذي قد يقود إلى الانتحار، واليابان تخصص عام ٢٠١٠م ٣٠ مليار دولار من ميزانيتها العامة لملاحقة حالات الاكتئاب والانتحار في ديارها، والسويد تشهد تزايداً ملحوظاً في حالات اللجوء إلى الانتحار؛ ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا (١٢٥) قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى (١٢٦) ﴾ (طه).

وتلك هي ثلاث من أكثر الدول في العالم تقدماً علمياً، ولكنه التقدم الذي تعوزه الحكمة، ومن أجل ذلك قال «إدوارد ويلسون» مقولته تلك: «إننا نغرق في المعلومات ونموت جوعاً إلى الحكمة»، ومن أجل ذلك أعلنها القرآن الكريم: ﴿ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾، وصدق الله العظيم.■